



## الدورة العشرون

لاهاي، 6-11 كانون الأول/ديسمبر 2021

البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

## المحتويات

## الصفحة

.....	خطاب الإحالة
.....	بيان بشأن المراقبة المالية الداخلية
.....	رأي المراجع المستقل للحسابات
.....	البيان الأول - بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
.....	البيان الثاني - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
.....	البيان الثالث - بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
.....	البيان الرابع - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
.....	البيان الخامس - بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
.....	الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية
.....	1. المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها
.....	2. ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية
.....	3. النقد وما يعادل النقد
.....	4. الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية
.....	5. حسابات أخرى مستحقة القبض
.....	6. المبالغ المدفوعة مقدماً والأصول الجارية الأخرى
.....	7. الممتلكات والمنشآت والمعدات
.....	8. الأصول غير الملموسة
.....	9. الحسابات المستحقة الدفع
.....	10. الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين
.....	11. القرض المقدم من الدولة المضيفة
.....	12. الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة
.....	13. المخصصات

14. صافي الأصول/حقوق الملكية.....
15. الإيرادات.....
16. المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين.....
17. المصروفات المتعلقة بالسفر والضيافة.....
18. المصروفات المتعلقة بالخدمات التعاقدية.....
19. المصروفات المتعلقة بأتعاب المحامين.....
20. المصروفات التشغيلية.....
21. المصروفات المتعلقة باللوازم والمواد.....
22. الإهلاك والاستهلاك واضمحلال القيمة.....
23. المصروفات المالية.....
24. بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة بالميزانية والمبالغ الفعلية.....
25. الإبلاغ القطاعي.....
26. الالتزامات والإيجارات التشغيلية.....
27. الالتزامات الطارئة.....
28. الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة.....
29. شطب خسائر النقد والمبالغ المستحقة القبض.....
30. الأحداث الواقعة بعد تاريخ الإبلاغ.....
- المرفقات: .....
- الجدول 1: حالة تسديد الاشتراكات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.....
- الجدول 2: حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.....
- الجدول 3: حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.....
- الجدول 4: حالة تسديد الاشتراكات لصندوق الطوارئ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.....
- الجدول 5: حالة الفائض النقدي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.....
- الجدول 6: حالة التبرعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.....
- الجدول 7: حالة الصناديق الاستثمارية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.....
- تقرير المراجعة النهائية للبيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.....

## خطاب الإحالة

30 حزيران/يونيو 2021

وفقاً للبند 1-11 من النظام المالي، يقدم رئيس قلم المحكمة حسابات الفترة المالية إلى مراجع الحسابات. وأنتشرف بأن أقدم البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية عن الفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

غيلاً أبيضادزي  
رئيس قسم المالية  
بيتر لويس  
رئيس قلم المحكمة

Michel Camoin  
External Audit Director  
Cour des Comptes,  
13 rue Cambon,  
75100 Paris Cedex 01  
France

## بيان بشأن المراقبة المالية الداخلية

### نطاق المسؤوليات

عملاً بالقاعدة 1-101 (ب) من القواعد المالية، يعدّ رئيس قلم المحكمة بصفته الموظف الإداري الرئيسي للمحكمة 'مسؤولاً، وبمسؤولية، عن كفاءة إدارة هذه القواعد على نحو مترابط من جانب جميع أجهزة المحكمة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ الترتيبات المؤسسية الملائمة مع مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالمهام التنظيمية والإدارية التي تندرج ضمن سلطة هذا المكتب بموجب الفقرة 2 من المادة 42 من نظام روما الأساسي'. وعملاً بالبند 11 من النظام المالي، والقاعدة 1-111، فإن رئيس قلم المحكمة مسؤول عن أمور منها الحسابات. وامتثالاً لهذا البند وهذه القاعدة، دعوت إلى أعمال سجلات مالية وفرعية وأعملتها، ووضعت الإجراءات المحاسبية للمحكمة، وعينت الموظفين المسؤولين عن أداء المهام المحاسبية.

وطبقاً للبند 4-1 من النظام المالي للمحكمة، "ينفذ هذا النظام المالي بما يتفق مع مسؤوليات المدعي العام والمسجل على النحو المحدد في الفقرة (2) من المادة 42 والفقرة (1) من المادة 43 من نظام روما الأساسي. ويتعاون المدعي العام والمسجل، مع الأخذ في الاعتبار استقلالية المدعي العام في ممارسة مهامه بموجب النظام الأساسي".

وإضافة إلى ذلك، وفقاً للبند 1-10 من النظام المالي، تناط بي، بصفتي رئيس قلم المحكمة، المسؤولية عن ممارسة "رقابة مالية داخلية تسمح بالقيام أولاً بأول بفحص فعال و/أو استعراض المعاملات المالية لضمان ما يلي:

'1' قانونية عمليات قبض جميع أموال المحكمة، ومواردها المالية الأخرى، وحفظها، والتصرف فيها؛

'2' اتفاق الالتزامات والمصروفات مع الاعتمادات أو الأحكام المالية الأخرى، التي تقرها جمعية الدول الأطراف، أو مع الأغراض والقواعد المتعلقة بالصناديق الاستثنائية والحسابات الخاصة؛

'3' استخدام موارد المحكمة استخداماً اقتصادياً".

وإذ اتخذت الترتيبات المؤسسية الملائمة بالتعاون مع مكتب المدعي العام على النحو المنصوص عليه في القاعدة 1-101 (ب)، أنا متأكد من وجود نظم مناسبة للمراقبة المالية الداخلية طوال الفترة المالية لعام 2020.

### استعراض فعالية نظام المراقبة المالية الداخلية

تعتمد فعالية نظام المراقبة المالية الداخلية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية على المديرين التنفيذيين (موظفي التصديق) بالمحكمة.

ويسترشد الاستعراض الذي أجريه فيما يتعلق بفعالية نظام المراقبة المالية الداخلية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية بعمل المراجعين الداخليين للحسابات، وبالتعليقات التي قدمها المراجعون الخارجيون للحسابات في تقاريرهم.

وإنني متأكد بأنني تلقيت الضمانات اللازمة التي تؤكد وجود إطار مناسب للمراقبة المالية الداخلية خلال عام 2020.

بيتر لويس

رئيس قلم المحكمة

30 حزيران/يونيو 2021

## رأي المراجع المستقل للحسابات

ديوان المحاسبة

France

الرئيس الأول

باريس، 30 حزيران/يونيو 2021

لعناية السيد بيتر لويس

رئيس قلم المحكمة

المحكمة الجنائية الدولية

## رأي المراجع المستقل للحسابات

### الرأي

انبرينا لمراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") عن فترة الشهور الاثني عشر المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتشمل هذه البيانات المالية بياناً يتعلق بالوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وبياناً يتعلق بالأداء المالي، وبياناً يتعلق بالتغيرات في صافي الأصول، وبياناً يتعلق بالتدفقات النقدية، وبياناً يتعلق بالمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية، وملاحظات تتضمن ملخص السياسات المحاسبية وغير ذلك من المعلومات.

واستناداً إلى مراجعتنا، تعرض البيانات المالية الوضع المالي للمحكمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 عرضاً سليماً، وكذلك الأداء المالي والتغيرات في صافي الأصول والتدفقات النقدية ومقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية لفترة الشهور الاثني عشر المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### أساس الرأي

أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ووفقاً للصلاحيات الإضافية المحددة في البند 12 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بالقواعد الأخلاقية والتخطيط لأعمال مراجعتنا وتنفيذها من أجل الحصول على ضمان معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. وعلى نحو ما يتطلبه ميثاق أخلاقيات ديوان المحاسبة الفرنسي، نضمن استقلال المراجعين وإنصافهم وحيادهم ونزاهتهم وكفاءتهم التقديرية المهنية. وإضافةً إلى ذلك، حرصنا على الوفاء أيضاً بالتزاماتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمدونة قواعد السلوك للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ويرد وصف مسؤوليات مراجع الحسابات بمزيد من التفصيل في الجزء المعنون "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية".

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي جُمعت كافية ومناسبة لتشكيل أساساً معقولاً لرأيينا.

## مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية

بموجب المادة 11 من النظام المالي، يتحمل رئيس قلم المحكمة المسؤولية عن إعداد البيانات المالية وعرضها. وتُعد هذه البيانات وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية وضع الضوابط الداخلية، وتنفيذها ورصدها، من أجل إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن الغش أم الغلط، وعرضها عرضاً نزيهاً. وتشمل هذه المسؤولية أيضاً إعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في ظل الظروف السائدة.

## مسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي عن مراجعة البيانات المالية

يتمثل الهدف من مراجعة الحسابات في الحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الغش أم الخطأ. والتأكيد المعقول هو ضمان رفيع المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن أية مراجعة تُجرى وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستؤدي دائماً إلى اكتشاف أي خطأ جوهري في حال وجوده. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهريّة إذا كان بالإمكان أن يُتوقع منها بدرجة معقولة، منفردة أو مجتمعة، أن تؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون بناء على هذه البيانات المالية.

لذلك، تتمثل مراجعة الحسابات في تنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات من أجل جمع أدلة المراجعة بشأن المبالغ والمعلومات الواردة في البيانات المالية. ويراعى مراجع الحسابات الخارجي الضوابط الداخلية المعمول بها في المؤسسة فيما يتعلق بإنشاء وإعداد البيانات المالية، وذلك من أجل تحديد إجراءات التدقيق الملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي بشأن فعالية هذه المراقبة. ويستند اختيار إجراءات التدقيق إلى التقدير المهني لمراجع الحسابات الخارجي، كما هي الحال بالنسبة إلى تقييم مخاطر البيانات المالية، لتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية، ولتقديم البيانات المالية بوجه عام.

(توقيع)

بيير موسكوفيسي

**البيان الأول**  
**المحكمة الجنائية الدولية - بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020**  
**(بالآلاف اليورو)**

2019	ملاحظة 2020	
<b>الأصول</b>		
<i>الأصول الجارية</i>		
14 575	27,093	3
النقد وما يعادل النقد		
17 630	28,375	4
حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)		
1 243	741	5
حسابات أخرى مستحقة القبض		
2 732	2,914	6
المبالغ المدفوعة مقدما والأصول الجارية الأخرى		
<b>36 180</b>	<b>59,123</b>	
<b>مجموع الأصول الجارية</b>		
<i>الأصول غير المتداولة</i>		
25	23	4
حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)		
168 643	160,154	7
الممتلكات والمنشآت والمعدات		
2 448	2,620	8
الأصول غير الملموسة		
31 897	33,029	10
الحق في الاسترداد		
<b>203 013</b>	<b>195,826</b>	
<b>مجموع الأصول غير المتداولة</b>		
<b>239 193</b>	<b>254,949</b>	
<b>مجموع الأصول</b>		
<b>الخصوم</b>		
<i>الخصوم الجارية</i>		
6 330	5,798	9
الحسابات المستحقة الدفع		
11 347	15,026	10
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين		
1 887	1,932	11
القرض المقدم من الدولة المضيفة		
7 749	26,641	12
الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة		
363	93	13
المخصصات		
<b>27 676</b>	<b>49,490</b>	
<b>مجموع الخصوم الجارية</b>		
<i>الخصوم غير المتداولة</i>		
282	225	9
الحسابات المستحقة الدفع		
78 956	91,388	10
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين		
66 978	65,046	11
القرض المقدم من الدولة المضيفة		
<b>146 216</b>	<b>156,659</b>	
<b>مجموع الخصوم غير المتداولة</b>		
<b>173 892</b>	<b>206,149</b>	
<b>مجموع الخصوم</b>		
<b>صافي الأصول/حقوق الملكية</b>		
5 242	5,242	14
صندوق الطوارئ		
5 951	11,540	14
صندوق رأس المال العامل		
54 108	32,018	14
أرصدة صناديق أخرى		
<b>65 301</b>	<b>48,800</b>	
<b>صافي الأصول/حقوق الملكية</b>		
<b>239,193</b>	<b>254,949</b>	
<b>مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية</b>		

الملاحظات المصاحبة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.





## البيان الثاني

المحكمة الجنائية الدولية - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بالآلاف اليورو)

2019	الملاحظة 2020	
<b>الإيرادات</b>		
143 122	143,679	15
		الإشتراكات المقررة
1 998	1,416	15
		التبرعات
75	43	15
		إيرادات مالية
1 073	883	15
		إيرادات أخرى
<b>146 268</b>	<b>146,021</b>	
<b>مجموع الإيرادات</b>		
<b>المصروفات</b>		
114 892	116,700	16
		المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
5 592	2,072	17
		السفر والضيافة
5 343	5,109	18
		الخدمات التعاقدية
5 322	5,149	19
		أتعاب المحامين
14 063	13,909	20
		المصروفات التشغيلية
1 658	1,409	21
		اللوازم والمواد
12 026	9,733	22
		الإهلاك والاستهلاك
1 840	1,764	23
		المصروفات المالية
<b>160 736</b>	<b>155,845</b>	
<b>مجموع المصروفات</b>		
<b>(14 468)</b>	<b>(9,824)</b>	
<b>الفائض/(العجز) للفترة المعنية</b>		

الملاحظات المصاحبة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

**البيان الثالث**  
**المحكمة الجنائية الدولية - بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة**  
**المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بآلاف اليورو)**

مجموع صافي الأصول/الاستثمارية حقوق الملكية	الصندوق							
	الصندوق العام							
	أرصدة إعادة قياس أخرى	الفائض/العجز	صناديق الائتزمات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	صندوق الطوارئ	صندوق رأس المال العامل	صناديق	صناديق	
								الرصيد الافتتاحي
								في 1 كانون الثاني/يناير 2019
90,809	2,021	79,272	(8,041)	2,993	263	5,243	9,058	
								الحركة في صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2019
								الفائض/العجز
(14,468)	193	(14,661)	-	-	-	-	-	إعادة قياس مكاسب/خسائر
(11,511)	-	-	(11,511)	-	-	-	-	خطوط ما بعد انتهاء الخدمة
-	-	6,040	-	(2,993)	29	-	(3,076)	التحويلات
-	-	1,439	-	(1,439)	-	-	-	الفائض/العجز النقدي في السنة الماضية
(32)	-	-	-	-	-	(1)	(31)	إعادة الأموال إلى الدول المنسحبة
505	-	505	-	-	-	-	-	فائض أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في عام 2017
(25,506)	193	(6,677)	(11,511)	(4,432)	29	(1)	(3,107)	مجموع الحركات أثناء العام
								صافي الأصول/حقوق الملكية
65,301	2,213	72,594	(19,552)	(1,439)	292	5,242	5,951	31 كانون الأول/ديسمبر 2019
								حركات صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2020
								الفائض/العجز
(9,824)	(77)	(9,747)	-	-	-	-	-	إعادة قياس مكاسب/خسائر
(7,317)	-	-	(7,317)	-	-	-	-	خطوط ما بعد انتهاء الخدمة
0	-	(7,393)	-	1,439	365	-	5,589	التحويلات
0	-	8,339	-	(8,339)	-	-	-	الفائض/العجز النقدي في السنة الماضية
636	-	636	-	-	-	-	-	فائض أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في عام 2018
(16,505)	(77)	(8,165)	(7,317)	(6,900)	365	-	5,589	مجموع الحركات أثناء العام
								مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
48,800	2,138	64,430	(26,869)	(8,339)	657	5,242	11,540	

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

**البيان الرابع**  
**المحكمة الجنائية الدولية - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون**  
**الأول/ديسمبر 2020 (بالآلاف اليورو)**

2019	2020	الملاح ظة	
			<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</b>
(14 468)	(9,824)		فائض/(عجز) عن الفترة (البيان الثاني)
(8)	3		فروق لم تتحقق في أسعار صرف العملات
-	-		الخصم من قرض الدولة المضيفة
12 026	9,733		الإهلاك والاستهلاك
-	(8)		(الكسب)/الخسارة من التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات
1 742	1,698		مصروفات الفائدة
9 605			(زيادة)/انخفاض في حسابات مستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية
109	527		(زيادة)/انخفاض في حسابات أخرى مستحقة القبض
205	(220)		(زيادة)/انخفاض في مبالغ مدفوعة مقدما وأصول متداولة أخرى
(3 249)	(1,132)		(زيادة)/انخفاض في حق الاسترداد
(1 082)	25		زيادة/(انخفاض) في حسابات مستحقة الدفع
20 829	16,111		زيادة/(انخفاض) في التزامات استحقاقات الموظفين
(11 511)	(7,317)		إعادة قياس (المكاسب)/الخسائر في خطط ما بعد انتهاء الخدمة
794	18,893		زيادة/(انخفاض) في إيرادات مؤجلة ومصروفات مستحقة
(849)	(270)		زيادة/(انخفاض) في المخصصات
(75)	(44)		ناقص: إيرادات الفوائد
<b>1 670</b>	<b>17,440</b>		<b>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</b>
			<b>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</b>
73	83		زائد: الفوائد المتلقاة
-	14		عائدات بيع ممتلكات ومنشآت ومعدات
(1 159)	(792)		شراء ممتلكات ومنشآت ومعدات
(1 324)	(636)		شراء أصول غير ملموسة
<b>(2 410)</b>	<b>(1,331)</b>		<b>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</b>
			<b>التدفقات النقدية من الأنشطة المالية</b>
(32)	-		تسديد قرض الدولة المضيفة
32	-		<b>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المالية</b>
(3 585)	(3,585)		<b>صافي الزيادة/(الانخفاض) في النقدية وما في حكمها</b>
<b>(3 585)</b>	<b>(3,585)</b>	<b>3</b>	النقد وما يعادل النقد في بداية الفترة المالية
(4 325)	<b>12,524</b>		مكاسب/(خسائر) النقد وما يعادل النقد التي لم تتحقق في أسعار صرف العملات
18 892	14,575	<b>3</b>	<b>النقد وما يعادل النقد في 31 كانون الأول/ديسمبر (البيان الأول)</b>
	(6)		
	<b>27,093</b>		

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## البيان الخامس

المحكمة الجنائية الدولية - بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020 (بالآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي	المصروفات التي جرت المحملة على الموافقة عليها		المصروفات (عجز المحملة على طلبات الصندوق الطوارئ)		المصروفات الفائض/مجموع المصروفات (العجز) <sup>1</sup>		الرصيد المرسل لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة الوصول إلى صندوق الطوارئ	
	1	2	3	4	5	6	7	8
الهيئة القضائية	12,082	11,193	888	-	11,193	888	-	-
مكتب المدعي العام	47,383	44,861	2,523	155	45,016	2,368	12	-
قلم المحكمة	75,917	72,902	3,015	2,508	75,410	507	153	-
أمانة جمعية الدول الأطراف	3,317	2,994	323	-	2,994	323	-	-
المباني	2,270	2,270	-	-	2,270	-	-	-
أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	3,226	2,956	271	-	2,956	271	-	-
آلية الرقابة المستقلة	705	590	114	-	590	114	-	-
مكتب المراجعة الداخلية للحسابات	721	711	10	-	711	10	-	-
القرض المقدم من الدولة المضيفة	3,585	3,585	( )	-	3,585	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>149,206</b>	<b>142,062</b>	<b>7,143</b>	<b>2,663</b>	<b>144,725</b>	<b>4,480</b>	<b>165</b>	<b>-</b>
الرصيد المرسل لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات لعام 2019 <sup>2</sup>	307	248	59	-	-	59	-	-
<b>المجموع بما في ذلك الرصيد المرسل لاستراتيجية</b>	<b>149,513</b>	<b>142,310</b>	<b>7,202</b>	<b>2,663</b>	<b>144,973</b>	<b>4,539</b>	<b>165</b>	<b>-</b>

<sup>(1)</sup> ICC-ASP/19/Res.1 ، الجزء سين

<sup>(2)</sup> ICC-ASP/18/Res 1 ، الجزء سين

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية

### 1. المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها

#### 1-1 الكيان المعدّ للتقرير:

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 17 تموز/يوليه 1998، عندما اعتمدت 120 دولة مشاركة في "مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية"، النظام الأساسي. والمحكمة مؤسسة قضائية دائمة مستقلة لها السلطة لممارسة اختصاصاتها على مرتكبي أشد الجرائم خطورة التي تثير القلق الدولي (الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان). وتتكون المحكمة من أربعة أجهزة هي: هيئة الرئاسة والدوائر (المؤلفة من شعبة الاستئناف، والشعبة الابتدائية، والشعبة التمهيدية)، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. وتُعد البيانات المالية للمحكمة والهيئات الفرعية التابعة لجمعية الدول الأطراف ("الجمعية") باستثناء أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

ويقع مقر المحكمة وفقاً للمادة 3 من نظام روما الأساسي في لاهاي بهولندا.

#### 2-1 الميزانية البرنامجية:

لأغراض الفترة المالية 2020، قُسمت الاعتمادات إلى تسعة برامج رئيسية هي: الهيئة القضائية (هيئة الرئاسة والدوائر)، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، وأمانة جمعية الدول الأطراف ("الأمانة")، والمباني، وأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ومشروع المباني الدائمة – القرض المقدم من الدولة المضيفة، وآلية الرقابة المستقلة، ومكتب المراجعة الداخلية. ويرد أدناه تشكيل كل عنصر من عناصر البرامج الرئيسية للمحكمة ودوره وأهدافه:

#### الهيئة القضائية:

##### هيئة الرئاسة:

- 1' تتكون من رئيس المحكمة والنائبين الأول والثاني للرئيس؛
- 2' تراقب وتدعم سير الإجراءات بطريقة منصفة وشفافة وفعالة وتؤدي جميع الوظائف القضائية التي تقع ضمن اختصاصها؛
- 3' مسؤولة عن الإدارة السليمة للمحكمة (باستثناء مكتب المدعي العام) وتشرف على عمل قلم المحكمة. وستنسق الرئاسة مع المدعي العام وستسعى إلى الحصول على مساندة في جميع المسائل التي تهم كلتا الجهتين؛

- 4' توسّع نطاق الفهم والدعم على الصعيد العالمي لأعمال المحكمة بتمثيلها في المحافل الدولية.

##### الدوائر:

- 5' تتكون الدوائر من شعبة الاستئناف والشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية.

وتتكون شعبة الاستئناف من رئيس المحكمة وأربعة قضاة آخرين؛ وتتكون الشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية من ستة قضاة على الأقل؛

6' وتكفل الدوائر سير الإجراءات بطريقة منصفة وفعالة وشفافة  
تحمي حقوق جميع الأطراف.  
مكتب المدعي العام:

1' يتولى مكتب المدعي العام إجراء عمليات التدارس الأولي،  
والتحقيق في حالات ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية  
وجرائم الحرب وجريمة العدوان ومقاومة مرتكبي تلك الجرائم، بطريقة  
فعالة وناجعة، عملاً بالولاية المنوطة به في نظام روما الأساسي؛

2' وينفذ المكتب هذه الولاية تنفيذاً مستقلاً وغير متحيز وموضوعياً؛  
3' ويرأسه المدعي العام الذي له السلطة الكاملة في تسيير المكتب  
وإدارته؛

4' ويتكون من أربعة برامج: ديوان المدعي العام (الذي يضم جميع  
الموظفين الذين تنطوي وظائفهم على تقديم الدعم إلى المدعي العام  
والمكتب برمته وإسداء المشورة إليهما)، وشعبة الاختصاص والتكامل  
والتعاون، وشعبة التحقيق، وشعبة المقاضاة؛

قلم المحكمة:

1' يقدم خدمات الدعم القضائية والإدارية المتسمة بالفعالية والنجاعة  
والجودة إلى هيئة الرئاسة والدوائر ومكتب المدعي العام والدفاع والمجني  
عليهم والشهود؛

2' وينفذ الآليات اللازمة لمساعدة المجني عليهم والشهود والدفاع وضمن  
حقوقهم.

3' ويدير شؤون الأمن الداخلي للمحكمة؛

أمانة جمعية الدول الأطراف:

أنشأت جمعية الدول الأطراف بموجب قرارها ICC-ASP/2/Res.3 الذي اعتمده في  
أيلول/سبتمبر 2003 أمانة جمعية الدول الأطراف على أن تبدأ عملياتها في 1  
كانون الثاني/يناير 2004. وتقدم الأمانة إلى الجمعية ومكتبها، ولجنة الميزانية  
والمالية ("اللجنة")، وكذلك إلى هيئات فرعية أخرى للجمعية، خدمات مهمة  
مستقلة ومساعدة إدارية وتقنية. وتنبري الأمانة على وجه التحديد:

1' لتنظيم دورات الجمعية واجتماعات هيئاتها الفرعية، بما فيها المكتب  
ولجنة الميزانية والمالية؛

2' ولمساعدة الجمعية، بما في ذلك المكتب والهيئات الفرعية، في جميع  
المسائل المتصلة بأعمالها، بالتركيز بوجه خاص على وضع الجداول  
الزمنية الفعالة للاجتماعات وتسييرها تسييراً سليماً من الناحية الإجرائية،  
فضلاً عن إجراء مشاورات؛

3' ولتمكين الجمعية وهيئاتها الفرعية من تنفيذ ولايتها بمزيد من الفعالية  
بتقديم نوعية عالية من الخدمات المهمة وخدمات الدعم إليها، بما في ذلك  
الخدمات التقنية.

المباني:

تُقدّم إلى الجهات المعنية لمحة عن الموارد التي تحتاج إليها المحكمة لصيانة  
مبانيها الدائمة.



## أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم:

تدير أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم الصندوق الاستئماني للمجني عليهم وتقدم الدعم الإداري إلى مجلس إدارة الصندوق واجتماعاته، وهي تخضع لسلطة المجلس الكاملة. وقد أنشأت الجمعية الصندوق الاستئماني للمجني عليهم بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6. واعتمدت الجمعية بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.3 اللوائح التنظيمية للصندوق، التي تنص على أن الصندوق الاستئماني يشكل كياناً مستقلاً مُصدراً للبيانات المالية. ويُبلغ عن الإيرادات من الاشتراكات المقررة ومصاريف أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في بيان الأداء المالي للصندوق الاستئماني للمجني عليهم. وللإطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الصندوق، يُرجى الرجوع إلى البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجني عليهم لعام 2020.

### مشروع المباني الدائمة – القرض المقدم من الدولة المضيفة:

أنشأت المحكمة مشروع المباني الدائمة – القرض المقدم من الدولة المضيفة في إطار الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2011 للإبلاغ عن الفائدة وأساس رأس المال المتوقع دفعهما فيما يخص مبالغ القرض الذي تلقتَه المحكمة من أجل مشروع المباني الدائمة، تلبيةً لطلبات اللجنة والجمعية. وينشأ ذلك عن قبول الجمعية العامة لعرض الدولة المضيفة بتقديم قرض خاص بالمباني الدائمة يسدّد على مر فترة 30 سنة بمعدل فائدة قدره 2.5 في المائة.

### آلية الرقابة المستقلة:

أنشأت جمعية الدول الأطراف بموجب قرارها ICC-ASP/8/Res.1 آلية الرقابة المستقلة بوصفها برنامجاً رئيسياً من برامج المحكمة. ويقع مقر آلية الرقابة المستقلة بالقرب من مقر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بمقر المحكمة في لاهاي، لكن دون أن تكون الآلية جزءاً من هذا المكتب ولا تابعة له. وتختص آلية الرقابة المستقلة، على النحو المتوخى في الفقرة 4 من المادة 112 من نظام روما الأساسي، بالتفتيش والتقييم والتحقيق في شؤون المحكمة.

### مكتب المراجعة الداخلية للحسابات:

يساعد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المحكمة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية من خلال استعراض النظم والعمليات استعراضاً منهجياً في جميع مجالات عمل المحكمة. وترمي عمليات الاستعراض هذه (عمليات مراجعة الحسابات) إلى تحديد مدى حسن إدارة التهديدات والفرص المحتملة (المخاطر)، بما في ذلك تبيان ما إذا كان يُعمل بعمليات صحيحة وما إذا كان يُلتزم بالإجراءات المتفق عليها. ويقدم المكتب أيضاً خدمات استشارية بناءً على طلب إدارة المحكمة. ويقدم المكتب تقاريره إلى رئيس لجنة المراجعة.

### 3-1 الإعفاء من الضرائب:

بموجب '1' اتفاق المقر المبرم بين مملكة هولندا والمحكمة، ولا سيما المادة 15 منه، و'2' الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، ولا سيما المادة 8 منه، تُعفى المحكمة من الضرائب المباشرة كافة، باستثناء الرسوم التي تستوجبها خدمات المرافق العامة، وتُعفى أيضاً من الرسوم الجمركية والأعباء ذات الطابع المماثل فيما يتعلق باللوازم التي تستوردها أو تصدرها لاستعمالها الرسمي.

## 2. ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية

### أساس الإعداد

1-2 تعد البيانات المالية للمحكمة وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف في دورتها الأولى في أيلول/سبتمبر 2002 والتعديلات التي أدخلت عليها. وقد أعدت البيانات المالية للمحكمة على أساس الاستحقاق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشكل هذه الملاحظات جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية للمحكمة. وقُرِّبت الأرقام في البيانات والملاحظات إلى ألف يورو. وقد لا تؤدي المبالغ الإضافية إلى فرق بسبب تقريب الأرقام هذا.

2-2 الفترة المالية: الفترة المالية هي سنة تقويمية واحدة.

3-2 أساس التكاليف التاريخية: تُعد البيانات المالية على أساس التكاليف التاريخية للمحاسبة.

### عملة الحسابات ومعاملة التقلبات في سعر الصرف

4-2 تُعرض حسابات المحكمة بعملة الوظيفة، وهي اليورو.

5-2 وتحوّل المعاملات التي تجري بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية وفقاً لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة، وهي أسعار تقارب أسعار الصرف السائدة. وتسجّل الأرباح والخسائر الناجمة عن تسوية مثل هذه المعاملات، وعن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف الساري في نهاية السنة، في بيان الأداء المالي.

6-2 أما الأصول والبنود غير النقدية التي تُقاس على أساس التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية فتحوّل وفقاً لسعر الصرف المعمول به في تاريخ المعاملة ولا يعاد تحويلها في تاريخ الإبلاغ.

### استخدام التقديرات والأحكام المحاسبية

7-2 يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تستخدم الإدارة الأحكام والتقديرات والافتراضات عند اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وعند تحديد قيم الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلغ عنها. وتستند هذه التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى التجربة السابقة وعوامل أخرى مختلفة يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف السائدة، وإلى المعلومات المتاحة في تاريخ إعداد البيانات المالية، التي تشكل نتائجها أساس الأحكام بشأن قيمة حمل الأصول والخصوم التي لا تتضح بسهولة من المصادر الأخرى. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

8-2 وتُستعرض التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية استعراضاً مستمراً. ويُعترف بتفحيات التقديرات في الفترة التي تُنقح فيها التقديرات وفي أية فترة مقبلة متأثرة.

9-2 ويرد أدناه بيان الأحكام التي أخذت بها الإدارة عند تطبيق المعايير المحاسبية

الدولية للقطاع العام التي تؤثر بدرجة كبيرة في البيانات المالية والتقديرات التي من المحتمل جداً أن تخضع لتعديل ملموس في السنة القادمة:

- (أ) احتفظت المحكمة باحتياطي نتيجة المنازعات المرفوعة ضدها التي من المحتمل أن تؤدي إلى تدفق الموارد إلى الخارج من أجل تسوية المطالبات، ويمكن تقدير هذه الموارد تقديراً موثقاً. وتستند المبالغ المرصودة إلى نصيحة قانونية مهنية؛
- (ب) الاعتماد المتعلق بالديون المشكوك في تحصيلها من شخص قدمت إليه المحكمة سلفاً بناء على قرار قضائي لسد تكاليف التمثيل القانوني. ويُعتقد أن استعادة هذه السلف غير مؤكدة.

### النقد وما يعادل النقد

10-2 يُحتفظ بالنقد وما يعادل النقد بقيمته الاسمية ويشمل النقد الحاضر، والأموال المحتفظ بها في حسابات جارية، والحسابات المصرفية المدرة لفائدة مصرفية، والودائع لأجل التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاثة أشهر.

### الأدوات المالية

- 11-2 تصنف المحكمة أدواتها المالية باعتبارها قروضاً وحسابات مستحقة القبض وخصوصاً مالية أخرى. والأصول المالية تتألف بالأساس من ودائع مصرفية قصيرة الأجل وحسابات مستحقة القبض. وتتكون الالتزامات المالية بالأساس من قرض طويل الأجل خاص ببناء المباني ومن حسابات مستحقة الدفع.
- 12-2 وتقيّد جميع الأدوات المالية في بادئ الأمر في بيان الوضع المالي بقيمتها العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات. وبعد ذلك، تقاس قيمة هذه الأدوات بتكلفة الاستهلاك باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي. أما مبلغ الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع المتضمن للتكلفة التاريخية والخاضع لشروط الائتمان التجاري العادي فيقارب القيمة العادلة للمعاملة.

### المخاطر المالية

- 13-2 تتعرض المحكمة، أثناء سير أعمالها المعتادة، لمخاطر مالية مثل مخاطر السوق (أسعار الصرف وأسعار الفائدة)، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
- 14-2 مخاطر العملات: تتمثل في احتمال حدوث تقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة بسبب حدوث تغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. والمحكمة معرضة لمخاطر العملات عن طريق المعاملات في العملات الأجنبية المتعلقة في الغالب بعملياتها الميدانية.
- 15-2 مخاطر أسعار الفائدة: تتمثل في تقلب القيمة الحقيقية أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة بسبب حدوث تغييرات في أسعار الفائدة. وينطوي القرض المقدم من الدولة المضيفة على سعر فائدة ثابت ولا يعرض المحكمة لمخاطر تغير أسعار الفائدة. وفي عام 2020، ظل سعر الفائدة الأساسي للبنك المركزي الأوروبي عند مستوى قياسي منخفض بلغ 0 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، ظل سعر الفائدة على الودائع لدى البنك المركزي الأوروبي منخفضاً عند نسبة -0.5 في المائة. وتقرض عدة مصارف أسعار فائدة سلبية بنسبة 0.5 في المائة أو أعلى عند تجاوز رصيد معين على جميع الحسابات. والمحكمة لا تخاطر، وستظل أولويتها الأولى مواصلة الحفاظ على أموالها. وستسعى المحكمة جاهدة إلى تحقيق عائدات واستثمارها على نحو أمثل في سوق صعبة، مع الحفاظ على الأموال من خلال الالتزام بسياساتها الصارمة بشأن استثمار الأموال الفائضة. ومع ذلك، وبالنظر إلى قرارات السياسة

النقدية الأخيرة للبنك المركزي الأوروبي والاتجاه المستمر لانخفاض أسعار الفائدة، لن يتسنى تجنب بعض رسوم الفائدة السلبية في عام 2021.

2-16 مخاطر الائتمان: تتمثل في تسبب أحد الأطراف في معاملة مالية في خسارة مالية للطرف الآخر بسبب عدم الوفاء بالتزاماته. والمحكمة معرضة لمخاطر الائتمان من خلال المبالغ المستحقة القبض المتعلقة بالاشتراكات المقررة التي تقدمها الدول الأطراف. وتشمل الاشتراكات المقررة معظم المبالغ المستحقة القبض للمحكمة. ويتعين على الدول الأطراف أن تسدد الاشتراكات في الوقت المناسب - في غضون 30 يوماً من تسلم المذكرة الشفوية من المحكمة. وقد تواصلت المحكمة بانتظام مع الدول الأطراف التي لديها اشتراكات غير مسددة لتذكيرها بالتزاماتها. وإضافة إلى ذلك، يتعين على جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") وهيئاتها الإدارية زيادة اتصالاتها السياسية والدبلوماسية مع الدول التي لديها مساهمات معلقة، لا سيما تلك التي عليها متأخرات كبيرة.

2-17 وتتمثل المخاطر الائتمانية الأخرى في السلف المقدمة على أساس قرارات قضائية لتغطية التمثيل القانوني للمتهمين الذين لا يُعدون معوزين، وفي الودائع لدى البنوك. وتتبع المحكمة سياسات تحد من التعرض لمخاطر الودائع في أية مؤسسة مالية واحدة.

2-18 مخاطر السيولة:

- في نهاية عام 2020، زادت الاشتراكات غير المسددة بمقدار 12.6 مليون يورو مقارنة بنهاية عام 2019 وبلغت مبلغاً غير مسبوق ناهز حوالي 38.4 مليون يورو. وارتبط مجموع الاشتراكات البالغ عددها 20.7 مليون يورو بالأنصبة المقررة لعام 2021 التي وردت من بعض الدول الأطراف في عام 2020 مقدماً (الجدول 1). ولولا هذه الاشتراكات المتلقاة مقدماً لبلغ عجز السيولة في نهاية السنة المالية 2020 ما قدره 14.3 مليون يورو، وهو ما لم تكن تغطيته ممكنة إلا جزئياً بالمستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل البالغ 11.5 مليون يورو، مما يترك عجزاً نقدياً قدره 2.8 مليون يورو.

- وفي عام 2021، وضعت المحكمة تقديرات للتدفقات النقدية، بما في ذلك تقديرات بشأن الاشتراكات الواردة، استناداً إلى اتجاهات الاشتراكات الواردة في عام 2020 و/أو الإشارة إلى المدفوعات المحتملة التي تقدمها الدول الأطراف. وإذا تحقق هذا الاتجاه، فقد تنشأ مشاكل في السيولة قبل نهاية عام 2021. ووفقاً لتوقعات التدفقات النقدية التي أجريت في نهاية أيار/مايو 2021، من المتوقع أن يبلغ العجز النقدي نحو 8.5 ملايين يورو، بعد الاستخدام الكامل لصندوق رأس المال العامل، في نهاية عام 2021. ولا يشمل هذا التوقع صندوق الطوارئ البالغ 5.2 ملايين يورو. وإذا تمكنت الدول الأطراف التي لها مبالغ كبيرة متأخرة من تحسين أنماط سدادها وتقديم اشتراكات في عام 2021، فسينخفض العجز النقدي في نهاية السنة أو سينقضي.

- وتواصل المحكمة جهودها الرامية إلى العمل مع الدول الأطراف لتخفيض متأخراتها. ولما كان نقص السيولة يشكل خطراً كبيراً على المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى العمل مع رئيس جمعية الدول الأطراف والميسر بشأن المتأخرات

المتعلقة بتحصيل الاشتراكات غير المسددة طوال العام، فقد وضعت المحكمة استراتيجية لمعالجة العجز المحتمل في السيولة المذكور أعلاه.

## المبالغ المستحقة القبض

2-19 تسجل المبالغ المستحقة القبض والسلف في البداية بقيمتها الاسمية. وتسجل المبالغ التي يقدر أنها غير قابلة للاسترداد في المخصصات والسلف عند وجود دليل موضوعي على أنها فاقدة، وتسجل الخسائر الناتجة عن الفقد في بيان الأداء المالي.

## المبالغ المدفوعة مقدماً والأصول الجارية الأخرى

2-20 تشمل الأصول الجارية الأخرى الفوائد المستحقة على الحسابات المصرفية والودائع. وتشمل المدفوعات المسبقة المنح التعليمية التي ستقيد على أساس أنها مصروفات في الفترة اللاحقة المشمولة بتقرير. ويظهر بيان الوضع المالي الدفع المسبق على أنه ذلك الجزء من السلفة على المنحة التعليمية المفترض أنها تتصل بباقي السنة الدراسية في التاريخ اللاحق للبيان المالي. وتقيد المصروفات بانتظام على مدار السنة الدراسية وتحمل على حساب الميزانية.

## الممتلكات والمنشآت والمعدات

2-21 تمثل الممتلكات والمنشآت والمعدات أصولاً ملموسة تسخر لتوفير الخدمات أو لأغراض إدارية.

2-22 وتقاس بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات بمقدار تكلفتها ناقص الاستهلاك المتراكم والخسائر الناجمة عن الإهلاك.

2-23 وتحدد تكلفة الأصل المنشأ ذاتياً باستخدام المبادئ نفسها التي تُستخدم في حالة الأصل المكتسب. ولا يُدرج في تكلفة الأصول أي مبلغ غير عادي من التلف اللاحق بالمواد والعمالة أو غير ذلك من الموارد المتكبدة عند إنشاء أصل ذاتي المنشأ. ولا تُسجل تكاليف الاقتراض بوصفها مكوناً من مكونات تكاليف الممتلكات والمنشآت والمعدات وتُسدد عند تكبدها.

2-24 وتشمل التكاليف المرسمة، بوصفها جزءاً من المباني الدائمة، رسوم إدارة المشروع ورسوم الهندسة المعمارية والرسوم القانونية وغيرها من الرسوم ذات الصلة المباشرة بالمستشارين والخبراء ورسوم التصاريح، وتكاليف العمالة المباشرة والتكاليف المادية.

2-25 واستناداً إلى العقد المؤرخ في 23 آذار/مارس 2009 المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة، وهو العقد القاضي بتأجير قطعة أرض مقرون بحقوق إقامة مبان ومنشآت، أُجرت قطعة أرض معدة للبناء عليها للمحكمة من دون مقابل. ويمكن إنهاء عقد الإيجار هذا بالتراضي في نهاية ولاية المحكمة أو بقرار صادر عن الجمعية. وتسجل قطعة الأرض بوصفها أصولاً من أصول المحكمة.

2-26 وتسجل التكاليف المتصلة باستبدال جزء من بند الممتلكات والمنشآت والمعدات ضمن القيمة الدفترية للبند إذا كان هناك احتمال أن المنافع الاقتصادية المقبلة المجسدة في ذلك الجزء ستندفق إلى المحكمة ويمكن قياس تكلفتها قياساً موثقاً به. وتسجل تكاليف الخدمات اليومية المقدّمة إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات فائضاً أو عجزاً عند تكبدها.

27-2 ويُسجّل الاستهلاك في خانة فائض/عجز على أساس خط مستقيم على مر الحياة الإنتاجية التقديرية لكل جزء من الممتلكات أو المنشآت أو المعدات. ولا تخضع قطعة الأرض للإهلاك.

28-2 ويرد أدناه تقدير مدة الحياة الإنتاجية:

2020	
4-6 سنوات	السيارات
3-5 سنوات	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
7-10 سنوات	الأثاث واللوازم
4-40 سنة	مكونات المباني
4-20 سنة	أصول أخرى

### المباني الدائمة

29-2 أنشأت الجمعية مشروع المباني الدائمة بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.2، الذي أكد أن "المحكمة هي مؤسسة قضائية دائمة، وبالتالي فهي تتطلب أماكن عمل دائمة لتمكين المحكمة من أداء واجباتها بفعالية وتعكس أهمية المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب"، مشددةً من جديد على أهمية وجود أماكن دائمة لمستقبل المحكمة.

ومولت الجهات التالية مشروع المباني الدائمة:

(أ) وزارة خارجية الدولة المضيفة، هولندا، عبر تقديمها قرضاً إلى المحكمة، على مر فترة 30 سنة بسعر فائدة قدره 2,5 في المائة، استناداً إلى المرفق الثاني للقرار ICC-ASP/7/Res.1. وتُدفع الفائدة سنوياً، ابتداءً من أول استخدام لقرض الدولة المضيفة. وقد بدأ سداد القرض، بأقساط سنوية عادية، بعد انتهاء عقد الإيجار في المبنى المؤقت في 30 حزيران/يونيو 2016.

(ب) الاشتراكات المقررة على أساس المبادئ المنصوص عليها في القرار ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الثالث، فيما يخص مدفوعات الحصة المقدرة لمرة واحدة.

(ج) التبرعات المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد والشركات والكيانات الأخرى، وفقاً للمرفق السادس من الوثيقة ICC-ASP/6/Res.1 التي اعتمدها الجمعية بشأن إنشاء صندوق استئماني دائم لتشبيد المباني الدائمة؛

(د) الموارد الأخرى وفقاً لقراري الجمعية ICC-ASP/14/Res.1 و ICC-ASP/15/Res.2.

وعند الانتهاء من تشبيد المباني الدائمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، جرت رسملة المبنى واستهلاكه على مر العمر النافع لمختلف عناصر المبنى.

### الإيجارات

2-30 تصنّف عقود الإيجار التي تُبرم في مقر المحكمة بوصفها إيجارات تشغيلية وتقيّد مدفوعات الإيجار في بيان الأداء المالي بوصفها مصاريف بالاستناد إلى خط الأساس المستقيم على مر فترة الإيجار.

### الأصول غير الملموسة

2-31 تتألف الأصول غير الملموسة أساساً من البرامجيات الحاسوبية والتراخيص اللازمة لاستعمالها المشتركة أو المعدة داخلياً. ويُحسب استهلاك هذه الأصول باستخدام

طريقة القسط الثابت على أساس عمرها النافع التقديري الذي يبلغ خمس سنوات أو على أساس فترة صلاحية الترخيص.

### اضمحلال قيمة الأصول غير المدرة للنقد

2-32 ليس الغرض من الأصول التي تمتلكها المحكمة عادة الحصول على عوائد تجارية ولذلك فإنها أصول غير مدرة للنقد.

2-33 ويمثل اضمحلال القيمة الخسارة في الفوائد الاقتصادية المرتقبة أو إمكانات الخدمة المقبلة للأصل فضلاً عن التسجيل المنهجي للخسارة في الفوائد الاقتصادية المرتقبة أو إمكانات الخدمة المقبلة للأصل نتيجة للإهلاك أو الاستهلاك.

2-34 ويُعد أن قيمة الأصل قد اضمحلت إذا كانت القيمة الدفترية للأصل تفوق قيمة الخدمة القابلة للاسترداد. وقيمة الخدمة القابلة للاسترداد هي المبلغ الأعلى من القيمة العادلة للأصول مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمة الاستخدام.

2-35 وتمثل القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع سعر العطاء في السوق أو سعر البيع في اتفاق بيع ملزم ضمن معاملة على أساس منافسة حرة.

2-36 والقيمة المنتفع بها هي القيمة الراهنة للخدمة الكامنة الممكن أن يقدمها الأصل والممكن تحديدها باستخدام نهج تكلفة استبدال الأصل بعد استهلاكه وطريقة حساب تكلفة الاستعادة أو نهج وحدات الخدمة.

2-37 وتُسجّل الخسارة بسبب اضمحلال القيمة في صافي الفائض/العجز. وحالما يُسجّل اضمحلال للقيمة يُسوّى جانب الاستهلاك في الأصل في الفترات المقبلة من أجل تخصيص القيمة الدفترية المنقحة للأصل مطروحاً منها القيمة المتبقية (إن كانت هناك قيمة) على أساس منهجي طوال فترة الأصل المتبقية من عمره النافع.

2-38 وستقوم المحكمة بتقييم ما إذا كان هناك ما يدل على أن الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة التي سُجّلت في فترة سابقة لم تعد قائمة أو تناقصت. وإذا كان الأمر كذلك ستُزاد القيمة الدفترية للأصل إلى الحد الذي يمثل مبلغ الخدمة القابلة للاسترداد ولكن على نحو لا يتجاوز المبلغ الذي عنده يُرحل الأصل لولا تسجيل اضمحلال القيمة في بادئ الأمر. وتلك الزيادة هي عكس الخسارة بسبب اضمحلال القيمة التي تُسجّل في صافي الفائض/العجز.

### الحق في الاسترداد

2-39 تسجّل المحكمة الحق في الاسترداد المستحق بموجب وثيقة التأمين الذي يقابل، من حيث المبلغ والتوقيت، الاستحقاقات الواجبة السداد بموجب نظام المعاشات التقاعدية للقضاة. وتقدر القيمة العادلة لحق الاسترداد بالقيمة الراهنة للالتزام ذي الصلة.

### الحسابات المستحقة الدفع

2-40 تقيّد الحسابات المستحقة الدفع بداية بقيمتها الاسمية، التي تقدر على النحو الأفضل المبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ الإبلاغ.

## الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة

41-2 تشمل الإيرادات المؤجلة الاشتراكات المعلن عن تقديمها خلال الفترات المالية المقبلة وغير ذلك من الإيرادات التي تُلقِيَت لكنها لم تُكتسب بعد.

42-2 وتقيّد المصروفات المتراكمة فيما يخص السلع والخدمات المقدّمة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير والتي لم تُسدّد المدفوعات المتعلقة بها.

## الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

43-2 ستفصح المحكمة عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة التي لها القدرة على ممارسة السيطرة أو التأثير بدرجة كبيرة على المحكمة باتخاذ قرارات مالية أو تشغيلية، أو ستفصح عن معلومات بشأن خضوع الأطراف ذات الصلة والمحكمة لرقابة مشتركة. والمعاملات التي تدخل في نطاق العلاقات العادية للمورد أو العميل/المستفيد بموجب أحكام وشروط لا تكون أكثر أو أقل رعاية من الأحكام والشروط المعتادة في نفس الظروف لن تُعد معاملات متعلقة بأطراف ذات صلة ولذلك لن يُفصح عنها.

44-2 والموظفون الإداريون الرئيسيون التابعون للمحكمة هم رئيس المحكمة، ومدير ديوانه، ورئيس قلم المحكمة، والمدعية العامة، ومساعد المدعية العامة، والمديرون، ويتمتع جميعهم بالسلطة والمسؤولية عن تخطيط وتوجيه الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة، والتحكم بها والتأثير في توجيهها الاستراتيجي. ويُفصح عن الأتعاب والمزايا التي يحظى بها الموظفون الإداريون الرئيسيون. وستُفصح المحكمة إضافةً إلى ذلك عن أية معاملات محددة تجري مع الموظفين الإداريين الرئيسيين وأفراد أسرهم.

## الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين

45-2 تسجّل الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين وما يقابلها من التزامات بوصفها خدمات تُقدّم إلى الموظفين. وتُصنّف استحقاقات الموظفين بوصفها استحقاقات قصيرة الأجل، واستحقاقات ما بعد الخدمة، واستحقاقات أخرى طويلة الأجل، أو استحقاقات تسوية نهاية الخدمة.

46-2 أما الاستحقاقات القصيرة الأجل فهي واجبة التسوية في حدود الشهور الاثني عشر التالية لتقديم الخدمة وتشمل المرتبات وشتى البدلات والإجازات المرضية المدفوعة الأجر والإجازات السنوية. وتقيّد استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بوصفها مصاريف، وتُسجّل الاستحقاقات لقاء تقديم خدمات. وتسجّل الاستحقاقات المستحقة التي لم تُسدّد بعد على أساس أنها مصاريف في الفترة ذات الصلة ويُبلغ عنها في بيان الوضع المالي بوصفها استحقاقات أو اعتمادات.

47-2 وتقيّد الإجازات السنوية بوصفها مصروفات على أساس أن الموظفين يقدمون خدمات تزيدهم تأهيلاً للحصول على تعويضات عن غيابهم مستقبلاً.

48-2 وتشمل استحقاقات ما بعد الخدمة استحقاقات المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

49-2 والمحكمة منظمة عضو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ("الصندوق")، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات المعاش التقاعدي والوفاء والإعاقة وغير ذلك من الاستحقاقات إلى موظفي المحكمة. والصندوق هو خطة استحقاقات محدّدة ممولة بمشاركة أرباب عمل متعددين. ووفقاً



المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية فيه للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشاركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

2-50 ويعرض الصندوق المنظمات المشاركة لمخاطر اكتوارية ترتبط بموظفي المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، الحاليين والسابقين، مما ينجم عنه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة وتكاليفها للمنظمات المشاركة في الصندوق. وكما هو حال المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، لا تستطيع المحكمة ولا الصندوق المشترك ضبط الحصة التناسبية للمحكمة في التزام الاستحقاقات المحددة وفي أصول الخطة وتكاليفها بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. لذا، فقد تعاملت المحكمة مع هذه الخطة كما لو كانت خطة محددة الاشتراكات تتماشى مع الشروط الواردة في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية. وفي بيان الأداء المالي تظهر مساهمات المحكمة في الصندوق المشترك خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات.

2-51 نظام المعاشات التقاعدية للقضاة: يوفر هذا النظام الخاص المزايا التالية لأعضائه: معاشاً تقاعدياً محدداً للقضاة الذين يتمون ولاية مدتها تسع سنوات (أو ما يتناسب مع المدة الفعلية إذا لم يُتم ولاية مدتها تسع سنوات) ومعاشاً يبلغ 50٪ من المعاش التقاعدي للزوج الباقي على قيد الحياة، ومعاش إعاقة للقضاة. وعُيِّنت شركة Allianz Netherlands لإدارة نظام المعاشات التقاعدية للقضاة للفترة من 31 كانون الأول/ديسمبر 2009 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي نهاية عام 2019 وقعت المحكمة على عقد جديد لتأمين مستحقات القضاة التقاعدية وإدارتها. وبموجب هذا العقد أصبحت شركة AXA France مسؤولة عن إدارة المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة ابتداءً من 1 كانون الثاني/يناير 2020. واعتمد القرار ICC-ASP/19/Res.3 في 16 كانون الأول/ديسمبر 2020، ويتعلق بأجور قضاة المحكمة ويعدل شروط الخدمة والتعويض للقضاة المتفرغين للمحكمة اعتباراً من 11 آذار/مارس 2021 بالاستعاضة عنها بشروط وكيل الأمين العام للنظام الموحد للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة في صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وفي 11 آذار/مارس 2021 على التوالي (باستثناء التمديدات القصيرة الأجل الطفيفة) أغلقت خطة معاشات القضاة وجمد استحقاق المعاش التقاعدي. وستظل شركة Allianz Netherlands و AXA France مسؤولتين عن دفع معاشات القضاة المستحقة خلال الفترات التي كانتا فيها مديرتين لخطة المعاشات التقاعدية.

2-52 التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة: نظام التأمين الصحي الجماعي هذا متاح أيضاً للموظفين بعد تقاعدهم. وتوفر المحكمة إعانة تبلغ 50 في المائة من القسط الذي يدفعه المتقاعدون. والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة نظام محدد الاستحقاقات.

2-53 وتستخدم، فيما يتعلق بالخطة المحددة الاستحقاقات، طريقة وحدة الاعتماد المسقط لقياس الالتزامات والتكاليف. وتُسند استحقاقات لقاء فترات الخدمة بموجب صيغة الاستحقاق التي تحددها الخطة. والقيمة الراهنة للالتزام محدد ناجم عن استحقاق هي القيمة الراهنة للمدفوعات المقبلة المتوقعة المطلوبة لتسوية التزام ناجم عن خدمة أداها موظف في الفترة الراهنة وفي الفترات السابقة. وتحسب القيمة الحالية للالتزامات المحددة الناجمة عن استحقاق باستخدام افتراضات اكتوارية مقارنة مجردة من الانحياز ومتوافقة.

2-54 أما المستحقات الأخرى الطويلة الأجل لفائدة الموظفين، فتشمل المستحقات الناجمة عن انتهاء الخدمة (بما في ذلك منحة الإعادة إلى الوطن وبدل النقل إلى مكان

عمل آخر والسفر والشحن والتأمين على الأمتعة الشخصية) وإجازة زيارة الوطن وزيارة الأسرة ومنحة الوفاة واستحقاقات الأرمل أو الأرملة. وثمة استحقاقات أخرى طويلة الأجل تقدّر باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة بحسب الوحدة المسقطه.

2-55 وينبغي اكتواريون مستقلون لحساب الاستحقاقات المتعلقة بفترة ما بعد الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل.

2-56 واستحقاقات إنهاء الخدمة هي استحقاقات يتعين دفعها نتيجة لقرار تتخذه المحكمة لإنهاء خدمة موظف من الموظفين قبل تاريخ تقاعده المقرر. وتقيّد استحقاقات إنهاء الخدمة بوصفها التزاماً ومصروفاً عندما يتأكد أن عقد عمل موظف من الموظفين سينتهي بسبب عملية إعادة الهيكلة.

### القرض المقدم من الدولة المضيفة

2-57 قُيّد في بادئ الأمر القرض الوارد وصفه في الملاحظة 2-29 (أ) بقيمته العادلة. والقيمة العادلة عند القيد الأول تتمثل في القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام سعر الفائدة السائد. ويقيّد القرض، لاحقاً، بحسب تكلفته بعد الاستهلاك، باستخدام سعر الفائدة السائد.

### المخصصات والخصوم الطارئة

2-58 تتقيّد المخصصات حين يكون على المحكمة التزام قانوني حالي أو التزام ضمني نتيجة لأحداث ماضية، ويحتّم حدوث تدفق خارجي للموارد تتطلبه تسوية الالتزام ويمكن تقدير مقداره تقديراً موثقاً به. ويتمثل المبلغ المخصص في أفضل تقدير للمصروفات اللازمة لتسوية التزام حالي في تاريخ إعداد التقرير. وإن لم يعد التدفق الخارجي للاستحقاقات الاقتصادية من أجل الوفاء بالالتزامات مرجحاً فيلغى المخصص.

2-59 الخصم الطارئ هو التزام ممكن ينشأ عن أحداث ماضية ويؤكد وجوده بحدوث أو عدم حدوث واقعة غير مؤكدة لا تستطيع المحكمة التحكم فيها كلياً، أو عن التزام راهن يُحتّم ألا يسفر عن تدفق خارجي لموارد/خدمات اقتصادية أو يتعذر قياس مبلغ الالتزام بما يكفي من الموثوقية. والخصوم الطارئة إن وجدت يُعلن عنها في الملاحظات الملحة بالبيانات المالية.

### الإيرادات المتأتية من معاملات غير تبادلية

2-60 تسجّل الاشتراكات المقررة في الإيرادات حين توافق الجمعية على الاشتراكات المقررة على الدول الأطراف في الميزانية البرنامجية المعتمدة في بداية السنة الواجب أن تسدّد فيها تلك الاشتراكات.

2-61 ووفقاً للمادة 5-2 من النظام المالي، يُقدّر نصيب الدول الأطراف في الاعتمادات وفقاً لجدول الاشتراكات الذي تعتمده الأمم المتحدة لميزانياتها العادية بعد تعديله للتعبير عن الاختلافات في العضوية بين الأمم المتحدة والمحكمة. ووفقاً للمادة 5-8 من النظام المالي، تُحوّل المدفوعات التي تقدمها الدول الأطراف أولاً إلى صندوق رأس المال العامل ثم إلى حساب الاشتراكات المستحقة وفي نهاية المطاف إلى صندوق الطوارئ بالمبلغ الذي قُدِّر كاشتراك مقرر على الدولة الطرف. وتُحوّل الاشتراكات المدفوعة بعملات أخرى إلى اليورو بسعر الصرف الساري في تاريخ الدفع.

2-62 التبرعات: تسجّل التبرعات المصحوبة بقيود على استخدامها عند التوقيع على اتفاق ملزم بين المحكمة والجهة المانحة بوصفها إيرادات. وتسجّل الإيرادات من التبرعات المشروط استخدامها، بما في ذلك الالتزام برد الأموال إلى الجهة المانحة إذا لم تُستوف شروط التبرع، عند الوفاء بهذه الشروط. وإلى حين الوفاء بها، يسجّل الالتزام في الخصوم. وتسجّل التبرعات وغيرها من الإيرادات التي تقدّم بموجب اتفاقات ملزمة في الإيرادات عند تسلمها.

2-63 تقيّد الاشتراكات المقررة لتجديد موارد صندوق الطوارئ بعد موافقة جمعية الدول الأطراف عليها بوصفها إيرادات للفترة التي أعيد تجديد الموارد بشأنها. وإذا جرى التجديد باستخدام فوائض نقدية، لا تقيّد الموارد بوصفها إيرادات بل بوصفها انتقالات بين الصناديق في صافي الأصول/الممتلكات.

2-64 تقيّد التبرعات العينية بقيمتها العادلة وتسجّل على الفور إذا لم تقترن بشروط بوصفها من الإيرادات. وإذا اقترنت بشروط، فتسجّل إلى حين استيفاء الشروط وأداء الالتزام في الاستحقاقات، وتقيّد في الإيرادات عند استيفاء الشروط والحصول على الأصول المتبرع بها بقيمتها العادلة في تاريخ التسلم.

2-65 الخدمات العينية: لا تقيّد الإيرادات الناتجة عن الخدمات العينية المقدمة. ويكشف عن أهم الخدمات العينية في البيانات المالية مع بيان قيمتها العادلة حين يكون من الممكن عملياً تحديد هذه القيمة.

### الإيرادات الناجمة عن معاملات تبادلية

2-66 تشمل الإيرادات المالية إيرادات الفائدة والأرباح الصافية الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية. وتسجّل إيرادات الفائدة المستحقة في بيان الأداء المالي عند استحقاقها بمعدل الفائدة الفعلي. وفي نهاية الفترة المالية، يسجّل صافي الرصيد في حساب الأرباح والخسائر الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية، ويسجّل في حساب الإيرادات إذا كان إيجابياً.

2-67 تقدر الخسائر والأرباح الناتجة عن التصرف بالأصول والمنشآت والمعدات بمقارنة العوائد بالقيمة الدفترية وتدرج في بيان الأداء المالي.

### المصرفوات

2-68 تشمل المصرفوات المالية الأعباء المصرفية ومصرفوات الفائدة وصافي الخسارة الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية. وتسجّل مصرفوات الفائدة المستحقة عن الصكوك المالية التي تأتي بفوائد عند تكبدها، وتقاس بتكلفة الاستهلاك باستخدام منهجية معدل الفائدة الفعلي. وفي نهاية الفترة المالية، يسجّل رصيد حساب الأرباح والخسائر الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية، إذا كان سلبياً، في المصرفوات.

2-69 تقيّد المصرفوات الناجمة عن شراء سلع وخدمات في اللحظة التي يؤدي فيها المورد التزاماته التعاقدية أي عندما تتلقى المحكمة السلع والخدمات وتقبلها.

### المحاسبة على أساس الصناديق والإبلاغ القطاعي

2-70 القطاع هو نشاط مميز أو مجموعة من الأنشطة يكون من المناسب تقديم معلوماتها المالية تقديماً منفصلاً. وتستند معلومات القطاعات إلى الأنشطة الرئيسية

ومصادر تمويل المحكمة. ويُبلغ عن معلومات مالية منفصلة فيما يخص قطاعين: الصناديق العامة والصناديق الاستثنائية.

2-71 المحاسبة على أساس الصناديق: يُحتفظ بحسابات المحكمة استناداً إلى المحاسبة على أساس الصناديق. ويجوز لرئيس قلم المحكمة إنشاء وإغلاق صناديق استثنائية وحسابات خاصة تموّل كلياً عبر التبرعات.

2-72 وتشمل الأنشطة الأولية التي تضطلع بها المحكمة في إطار القطاع العام بمقتضى نظام روما الأساسي ما يلي:

- (أ) الصندوق العام، الذي أنشئ لأغراض المحاسبة فيما يتعلق بمصروفات المحكمة.
- (ب) صندوق رأس المال العامل، الذي أنشئ لكفالة رأس المال للمحكمة لتمكينها من تسوية ما تواجهه من مشكلات السيولة القصيرة الأجل رهناً بتلقي الاشتراكات المقررة. وتحدد الجمعية مبلغ صندوق رأس المال العامل لكل فترة مالية ويُقيّم وفقاً لجدول الأنصبة المقررة المستخدم في تحديد مخصصات المحكمة وذلك وفقاً للبند 6-2 من النظام المالي.
- (ج) صندوق الطوارئ الذي أنشأته الجمعية لضمان قدرة المحكمة على الوفاء بالتكاليف المرتبطة بحالة غير متوقعة في أعقاب قرار يصدر عن المدعي العام بفتح تحقيق؛ والمصروفات التي لا مفر منها والناشئة عن تطورات تشهددها الحالات القائمة والتي يتعذر التنبؤ بها أو لم يتيسر تقديرها بدقة وقت اعتماد الميزانية؛ أو التكاليف التي تقترن بعقد الجمعية اجتماعات غير متوقعة.

2-73 ويشمل قطاع الصناديق الاستثنائية مختلف الأنشطة التي تموّل من التبرعات والأموال المحصلة من الأشخاص المتهمين. ويتولى رئيس قلم المحكمة إنشاء وإغلاق حسابات الصناديق الاستثنائية والحسابات الخاصة. ويقدم تقريراً في هذا الشأن إلى هيئة الرئاسة وإلى الجمعية من خلال لجنة الميزانية والمالية. وقطاع الصناديق الاستثنائية لا يشمل أنشطة الصندوق الاستثنائي للمجني عليهم أو أمانة هذا الصندوق التي يتم يُبلغ عنها في بيانات مالية منفصلة.

### صافي الأصول/حقوق الملكية

2-74 يتكون صافي الأصول/حقوق الملكية من صندوق الطوارئ وصندوق رأس المال العامل اللذين أنشأتهما الجمعية وتحتفظ بهما في مستوى تحدده، ومن مبالغ الفائض أو العجز في الصندوق العام، بما في ذلك الأموال المخصصة للالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين وفائض النقد، والصناديق الاستثنائية.

2-75 الفوائد النقدية المستحقة للدول الأطراف عن أية فترة مالية تمثل أموالاً متأتية مما يلي:

- (أ) الأرصدة الحرة للمخصصات؛
- (ب) وفورات تحققت للالتزامات السابقة أو من إلغاء هذه الالتزامات؛
- (ج) مساهمات ناتجة عن الاشتراكات المقررة لدول أطراف جديدة؛
- (د) التنقيحات التي تُدخل على جدول الأنصبة المقررة النافذة خلال السنة المالية؛
- (هـ) إيرادات متنوعة على نحو ما هو محدد في البند 7-1 من النظام المالي.

وما لم تقرر الجمعية خلاف ذلك، تقسّم على الدول الأطراف الفوائض التي تتحقق في نهاية الفترة المالية، بعد خصم أي اشتراكات مقررة لم تسدّد فيما يخص هذه الفترة المالية، بالاستناد إلى جدول الأنصبة المقررة الساري في الفترة المالية التي يتعلق بها الفائض. وحتى 1 كانون الثاني/يناير التالي للسنة التي تُختتم فيها مراجعة حسابات الفترة المالية، يُسَلَّم الفائض لتلك الدولة إذا كان نصيبها المقرر فيما يخص هذه الفترة المالية قد سُدِّد بالكامل. وفي مثل هذه الحالات، يُستخدم المبلغ للتعويض كلياً أو جزئياً عن الاشتراكات الواجب تسديدها لصندوق رأس المال العامل والأنصبة المقررة المستحقة عن السنة المالية التالية للفترة المالية التي يتعلق بها الفائض.

76-2 ويجوز للجمعية أن تنشئ حسابات احتياطية أو حسابات خاصة تموّل كلياً أو جزئياً عبر الأنصبة المقررة.

### مقارنة الميزانية

77-2 يرد في البيان الخامس مقارنة بين المبالغ الفعلية والمبالغ المدرجة في الميزانية البرنامجية السنوية. وتُجرى هذه المقارنة على نفس الأساس النقدي المعدّل للحسابات المعتمد في الميزانية البرنامجية السنوية.

78-2 وتبيّن في الملاحظة 24 عملية التوفيق بين المبالغ الفعلية على أساس نقدي معدّل والمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، نظراً للاختلاف بين المجموع التراكمي للحسابات والميزانية المعدلة على أساس نقدي.

### 3- النقد وما يعادل النقد

2019	2020	بآلاف اليورو
63	53	نقد حاضر
14 512	27,040	نقد بالمصارف
<b>14 575</b>	<b>27,093</b>	<b>المجموع</b>

1-3 زاد النقد وما يعادل النقد بنسبة 86 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019 بسبب تلقي مبلغ ورد مقدّم قدره 20.7 مليون يورو من الاشتراكات المقررة لعام 2021.

2-3 وهناك قيود مفروضة على النقد وما يعادل النقد بحيث لا تمول إلا الأنشطة المعتمدة التي تتوافق مع الأموال المرصودة لها. ويشمل النقد وما يعادل النقد مبلغاً قدره 153 ألف يورو محتفظ بها بعملات غير اليورو.

### 4- الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية

2019	2020	بآلاف اليورو
		<b>الحسابات الجارية</b>
25 772	38,402	الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (الميزانية العادية)
6	6	الاشتراكات المقررة (الأخرى) المستحقة القبض
65	5	التبرعات المستحقة القبض
		<b>الحسابات غير المتداولة</b>
26	23	الاشتراكات المقررة (الأخرى) المستحقة القبض
<b>25 869</b>	<b>38,436</b>	<b>المجموع الإجمالي للحسابات المستحقة القبض</b>
8 (214)	(10,038)	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
<b>17 655</b>	<b>28,398</b>	<b>المجموع الصافي للحسابات المستحقة القبض</b>

1-4 الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (الميزانية العادية): تشمل الاشتراكات المقررة معظم المستحقات من المحكمة. ويشمل الرصيد غير المدفوع البالغ قدره 402 38 ألف يورو مبلغاً قدره 20 327 ألف يورو واجبة الدفع عن فترات مالية سابقة و075 18 ألف يورو واجبة الدفع عن عام 2020 (الجدول 1). ويُبلغ عن الاشتراكات الواردة من الدول الأطراف الزائدة عن الاشتراكات الواجبة الدفع والبالغ قدرها 20 701 ألف يورو بوصفها اشتراكات واردة مقدماً (الملاحظة 1-12). وترد في الجدول 1 حالة الاشتراكات المستحقة الدفع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 على كل دولة طرف.

2-4 الاشتراكات المقررة (الأخرى) المستحقة القبض: تتعلق بالأرصدة غير المسددة المستحقة لصندوق رأس المال العامل، وصندوق الطوارئ، والتكلفة الإجمالية للمباني الدائمة من الدول التي انضمت إلى نظام روما الأساسي بعد عام 2015.

3-4 التبرعات المستحقة القبض: يمثل مبلغ 5 آلاف يورو مبلغاً مستحق القبض غير مسدد من جهة مانحة لمشاريع الفترة 2020.

4-4 مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها: قيّدت المحكمة مخصصاً يتعلق بالديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ 90 في المائة من الاشتراكات المتبقي تسديدها على الدول الأطراف والتي هي اشتراكات متأخرة بأكثر من سنتين. وتنص المادة 112 من نظام روما الأساسي على ألا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها المالية في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عليها. وللجمعية، مع ذلك، أن تسمح لهذه الدولة الطرف بالتصويت في الجمعية وفي المكتب إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب خارجة عن إرادة الدولة الطرف.

#### التغيرات في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

بـألف اليورو	المجموع
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في 1 كانون الثاني/يناير 2020	8,214
زيادة/(الانخفاض) في المخصصات	1,824
<b>مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020</b>	<b>10,038</b>
5-4 يوضح الجدول التالي الحسابات المستحقة القبض بحسب العمر:	

بـألف اليورو	لم يجل				
	معد	أقل	من سنة	أكثر من	
	بعد	واحدة	سنوات 3 سنوات	المجموع	
الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (الميزانية العادية)	-	18,075	16,378	3,949	38,402
الاشتراكات المقررة (الأخرى) المستحقة القبض	24	5	-	1	30
التبرعات المستحقة القبض	-	5	-	-	5
<b>المجموع الإجمالي للحسابات المستحقة القبض</b>	<b>24</b>	<b>18,085</b>	<b>16,378</b>	<b>3,950</b>	<b>38,436</b>

#### 5- حسابات أخرى مستحقة القبض

بـألف اليورو	2020	2019
مبالغ مستحقة القبض من الحكومات	319	496
مبالغ أخرى مستحقة القبض	2,362	3,078
<b>إجمالي الحسابات الأخرى المستحقة القبض</b>	<b>2,681</b>	<b>3,574</b>
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	(1,940)	(2,331)
<b>صافي الحسابات المستحقة القبض</b>	<b>741</b>	<b>1,243</b>

1-5 تمثل المبالغ المستحقة القبض من الحكومات مبالغ مستحقة القبض عن ضريبة الطاقة القابلة للاسترداد وضريبة القيمة المضافة.

2-5 تتألف المبالغ الأخرى المستحقة القبض في المقام الأول من المبالغ التي قدمتها المحكمة على أساس قرار قضائي مؤرخ في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011 (الدائرة الابتدائية الثالثة، رقم ICC-01/05-01/08-568) بشأن التمثيل القانوني لشخص متهم.

3-5 مخصص الديون المشكوك في تحصيلها: بما أن استرداد تكاليف المعونة القانونية المقدمة من المحكمة غير مؤكد، يُخصَّص المبلغ المستحق بالكامل، ويُسجَّل كتكاليف للمحكمة. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2021، ورد ما مجموعه 300 ألف يورو من المدين كتسديد لتكاليف المعونة القانونية. واستناداً إلى تلك المعلومات، خُفض الاعتماد المخصص للديون المشكوك في تحصيلها حتى تاريخ الإبلاغ بمقدار المبلغ المذكور.

### التغيرات في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

مبالغ أخرى	مستحقة القبض	بآلاف اليورو
2 331	391	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في 1 كانون الثاني/يناير 2020
		الزيادة (النقصان) في المخصصات

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 1 940

4-5 ويوضح الجدول التالي الحسابات الأخرى المستحقة القبض بحسب العمر:

بآلاف اليورو	أقل من سنة واحدة	1-3 سنوات	سنوات	المجموع
101	536	1,724	2,362	مبالغ مستحقة القبض من الحكومات
294	25	-	319	مبالغ أخرى مستحقة القبض
395	561	1,724	2,681	إجمالي الحسابات الأخرى المستحقة القبض

### 6- المبالغ المدفوعة مقدماً والأصول الجارية الأخرى

بآلاف اليورو	2020	2019
سلف	2,226	2,111
مصرفات مسبقة الدفع	670	564
فوائد متراكمة	18	57
المجموع	2,914	2,732

1-6 تشمل السلف في المقام الأول سلف منح التعليم لجزء السنة الدراسية الذي ينتهي في عام 2020.

2-6 وتمثل المصروفات المدفوعة مسبقاً مدفوعات للبائعين مقابل صيانة البرامجيات الحاسوبية والتراخيص المتعلقة بفترات بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

### 7- الممتلكات والمنشآت والمعدات

#### في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

بآلاف اليورو	الأراضي	التشييد	البناء	السيارات	الأثاث والتجهيزات والاتصالات	المعلومات	تكنولوجيا	معدات تحسين	المجموع
9,741	-	197,636	3,636	620	9,139	704	2,631	224,108	في 1 كانون الثاني/يناير 2020
-	60	62	-	2	605	-	65	794	الإضافات

-	-	49	-	-	-	-	(49)	-	الرسمة
(571)	(52)	-	(156)	(9)	(354)	-	-	-	التخلص من الأصول/شطبها
<b>224,331</b>	<b>2,644</b>	<b>753</b>	<b>9,588</b>	<b>613</b>	<b>3,282</b>	<b>197,698</b>	<b>11</b>	<b>9,741</b>	<b>في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020</b>
<b>الإهلاك المتراكم</b>									
55,465	1,940	12	7,689	515	2,717	42,592	-	-	الإهلاك المتراكم
9,269	201	142	659	26	346	7,895	-	-	في 1 كانون الثاني/يناير 2020
(558)	(52)	-	(151)	(9)	(346)	-	-	-	كلفة الإهلاك
<b>64,176</b>	<b>2,089</b>	<b>154</b>	<b>8,196</b>	<b>532</b>	<b>2,717</b>	<b>50,487</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020</b>
<b>صافي القيمة الدفترية</b>									
168,643	691	692	1,451	104	920	155,044	-	9,741	في 1 كانون الثاني/يناير 2020
<b>160,154</b>	<b>555</b>	<b>599</b>	<b>1,392</b>	<b>81</b>	<b>565</b>	<b>147,211</b>	<b>11</b>	<b>9,741</b>	<b>في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020</b>

1-7 واستناداً إلى العقد المؤرخ في 23 آذار/مارس 2009 المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة، وهو العقد القاضي بتأجير قطعة أرض مقرون بحقوق إقامة مبان ومنشآت، أُجرت قطعة أرض معدة للبناء عليها للمحكمة دون مقابل. وعقد الإيجار هذا يمكن إنهاؤه بالتراضي في نهاية ولاية المحكمة أو بقرار صادر عن الجمعية. ويقدر خبير مستقل في التقييم قيمة الأرض بالاستناد إلى طبيعتها بوصفها قطعة غير مدرّة للربح.

### في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

بـألاف اليورو	الأراضي	صوّل قيد	السيارات	الأثاث والتجهيزات	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تحسين الأصول	المستأجرة	رصدة أخرى	المجموع
9,741	297	197,478	3,896	621	9,591	-	2,523	224,147	في 1 كانون الثاني/يناير 2019
-	407	158	-	2	453	-	140	1,160	الإضافات
-	(704)	-	-	-	-	-	704	-	الرسمة
-	-	-	(259)	(3)	(905)	-	(32)	(1,199)	التخلص من الأصول/شطبها
<b>9,741</b>	<b>-</b>	<b>197,636</b>	<b>3,636</b>	<b>620</b>	<b>9,139</b>	<b>704</b>	<b>2,631</b>	<b>224,108</b>	<b>في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019</b>
<b>الإهلاك المتراكم</b>									
-	-	32,619	2,571	492	7,586	-	1,776	45,044	الإهلاك المتراكم
-	-	9,973	405	27	1,007	-	196	11,620	في 1 كانون الثاني/يناير 2019
-	-	-	(259)	(3)	(905)	-	(32)	(1,199)	كلفة الإهلاك
<b>-</b>	<b>-</b>	<b>42,592</b>	<b>2,717</b>	<b>516</b>	<b>7,688</b>	<b>12</b>	<b>1,940</b>	<b>55,465</b>	<b>في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019</b>
<b>صافي القيمة الدفترية</b>									
9,741	297	164,859	1,325	129	2,005	-	747	179,103	في 1 كانون الثاني/يناير 2019
<b>9,741</b>	<b>-</b>	<b>155,044</b>	<b>920</b>	<b>104</b>	<b>1,451</b>	<b>692</b>	<b>691</b>	<b>168,643</b>	<b>في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019</b>



## 8- الأصول غير الملموسة

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

بآلاف اليورو	البرامجيات المقنتاة من مصادر خارجية	البرامجيات الموجودة قيد التطوير	البرامجيات المطورة داخليا	المجموع
في 1 كانون الثاني/يناير 2020	11,164	1,161	924	13,249
الإضافات	41	574	21	636
التقاعد / الشطب	-	-	-	0
الرسملة	-	(262)	262	0
<b>في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020</b>	<b>11,205</b>	<b>1,473</b>	<b>1,207</b>	<b>13,885</b>
الاستهلاك المتراكم				
في 1 كانون الثاني/يناير 2020	10,723	-	78	10,801
كلفة الاستهلاك	250	-	214	464
<b>في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020</b>	<b>10,973</b>	<b>-</b>	<b>292</b>	<b>11,265</b>
صافي القيمة الدفترية				
في 1 كانون الثاني/يناير 2020	441	1,161	846	2,448
<b>في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020</b>	<b>232</b>	<b>1,473</b>	<b>915</b>	<b>2,620</b>

8-1 البرامجيات الموجودة قيد التطوير، وتمثل تكلفة تطوير منصة سير الأعمال القضائية (JWP) - وهي نظام متكامل تماما لمعالجة مواد القضايا، وإدارتها، وتبادلها وتحليلها وعرضها. وستدعم المنصة عملية تسجيل القضايا وتشمل: الإيداعات، والقرارات الشفوية، والمحاضر، والتسجيلات السمعية-البصرية، والمعلومات المتعلقة بالشهود، والمعلومات المتعلقة بالضحايا المشاركين في الإجراءات، وأي معلومات أخرى تتماشى مع متطلبات المستخدمين. وستقدم المنصة مستوى أعلى من الدعم لتقديم الطلبات والإجراءات القانونية. وسيحسن عرض الأدلة في المحكمة؛ وستعزز المنصة الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات القضائية؛ وبالإضافة إلى ذلك، سترداد الإنتاجية التنظيمية الإجمالية. وتبلغ التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع 3 520 ألف يورو. ومن المتوقع الانتهاء من هذا المشروع في عام 2022

8-2 وفي عام 2020 تم تطوير أصليين غير ملموسين داخليا هما: (أ) Ephonebilling وهو برنامج لإدارة التكاليف، لا سيما في مجال فواتير الهاتف وتجوال البيانات. وسيسمح بتحسين المراقبة والتنسيق والرصد فيما يخص عملية فواتير الهواتف بأكملها من خلال تحديد دقيق للمسببات الحقيقية لتكلفة فواتير الهاتف لكل مستخدم وللإدارة، وبالتالي إتاحة إمكانية فهم التكلفة. وكانت قيمة التسجيل 103 آلاف يورو مع عمر نافع مدته 5 سنوات. (ب) يجري تطوير المستودع الإلكتروني لضمان الاحتفاظ الدائم بالأدلة الإلكترونية. وينبغي أن يحتفظ برنامج EVault بملفات الحفظ الرقمي من مختلف فئات الأدلة. وسيتيح ذلك التقاط وإدارة المعلومات السياقية المرتبطة بحاويات الأدلة؛ ويدعم برنامج EVault عمليات النسخ الاحتياطي المنهجية وعملية المراجعة الكاملة. وكانت قيمة التسجيل 164 ألف يورو. تم تحديد العمر النافع الافتراضي في مدة 5 سنوات.

## في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

بـآلاف اليورو	البرامجيات المقنتاة من مصادر خارجية	البرامجيات الموجودة قيد التطوير	البرامجيات المطورة داخليا	المجموع
التكلفة				
في 1 كانون الثاني/يناير 2019	11,079	518	328	11,925
الإضافات	85	1,011	228	1,324
التقاعد / الشطب	-	-	-	-
الرسملة	-	(368)	368	-
<b>في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019</b>	<b>11,164</b>	<b>1,161</b>	<b>924</b>	<b>13,249</b>
الاستهلاك المتراكم				
في 1 كانون الثاني/يناير 2019	10,390	-	5	10,395
كلفة الاستهلاك	333	-	73	406
<b>في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019</b>	<b>10,723</b>	<b>-</b>	<b>78</b>	<b>10,801</b>
صافي القيمة الدفترية				
في 1 كانون الثاني/يناير 2019	689	518	323	1,530
<b>في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019</b>	<b>441</b>	<b>1,161</b>	<b>846</b>	<b>2,448</b>

## 9- الحسابات المستحقة الدفع

بـآلاف اليورو	2020	2019
الحسابات الجارية		
الحساب المستحق الدفع لأصل القرض المقدم من الدولة المضيفة	1,887	843 1
الحسابات المستحقة الدفع للمحامين	424	502
الموردون	2,777	052 3
أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	282	636
حسابات مستحقة أخرى	428	297
مجموع الحسابات الجارية	5,798	330 6
الحسابات غير المتداولة		
أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	225	282
مجموع الحسابات غير المتداولة	225	282
مجموع الحسابات المستحقة الدفع	6,023	6,612

9-1 تمثل الخصوم تجاه أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم المبلغ المقدّر لتمويل الأمانة بعد خصم المصروفات المتكبدة مقابل هذا التقييم. وتقدر المحكمة المبالغ وتقتطعها من الدول الأطراف لميزانية الأمانة العامة. ومن حيث المضمون، تقوم المحكمة بجمع الاشتراكات المقررة بصفقتها وكيلاً للصندوق الاستئماني، وهذه المبالغ المستقطعة لا تزيد صافي أصول المحكمة أو إيراداتها، ولكن تُسجّل على أنها مستحقة الدفع للصندوق الاستئماني. وتُخفّض المبالغ المستحقة الدفع إلى الصندوق الاستئماني كلما تكبدت الأمانة مصروفات. وتقوم المحكمة بتسوية الالتزامات الناجمة عن البائعين وموظفي الأمانة مباشرة. وتُسوّى الحسابات المستحقة الدفع أخيراً عندما تقيد المحكمة

أي فائض نقدي يتعلق بالبرنامج الرئيسي السادس، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، إلى حساب الدول الأطراف.

### 10- الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين

2019	2020	بآلاف اليورو
		<b>الحسابات الجارية</b>
839	618	المرتبات والاستحقاقات
6 848	9,532	الإجازات السنوية المتراكمة
2 155	3,299	استحقاقات أخرى طويلة الأجل
1 505	1,577	استحقاقات ما بعد الخدمة
11 347	15,026	المجموع الفرعي للاستحقاقات الجارية
		<b>الخصوم غير المتداولة</b>
12 450	13,005	استحقاقات أخرى طويلة الأجل
66 506	78,383	استحقاقات ما بعد الخدمة
78 956	91,388	المجموع الفرعي للاستحقاقات غير المتداولة
<b>90 303</b>	<b>106,414</b>	<b>المجموع</b>

### الخصوم المتداولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين

1-10 تشمل الخصوم المتداولة المبالغ المستحقة الدفع عن المرتبات وغيرها من الاستحقاقات، والإجازات السنوية المتراكمة، والجزء الجاري من الاستحقاقات طويلة الأجل، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة.

10-2 الإجازات السنوية المتراكمة: الإجازات السنوية المتراكمة: في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغت الالتزامات المتعلقة بالإجازات السنوية المتراكمة لكافة موظفي المحكمة 9 532 ألف يورو. وزاد استحقاق الإجازة السنوية بمقدار 2 648 يورو في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى تأثير عدم أخذ الموظفين استحقاقات إجازاتهم المقررة في عام 2020 نتيجة للقيود المفروضة على السفر كوسيلة لاحتواء جائحة كوفيد - 19 وتخفيف القيود العادية المفروضة على ترحيل أرصدة الإجازات السنوية في نهاية العام.

### الخصوم غير المتداولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين

10-3 ترد أدناه الافتراضات الاكتوارية المستخدمة في تحديد قيمة الاستحقاقات طويلة الأجل الأخرى وغيرها من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة:

2019	2020	الافتراضات المالية
		معدل الخصم:
0.75%	0.25%	نظام المعاشات التقاعدية للقضاة
0.04%	0.2%	بدل الانتقال واستحقاقات أخرى للقضاة
0.04%	0.2%	إجازات الموظفين لزيارة الوطن والأسرة
0.9%	0.25%	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
0.74%	0.13%	منحة إعادة الموظفين إلى الوطن
0.72%	0.11%	استحقاقات الموظفين الأخرى
1.50%	1.50%	تضخم الأجور
2.00%	2.00%	تضخم الأسعار
5.00%	5.00%	اتجاه معدل التكاليف الطبية

معدل الزيادة في فرادى الأجور	1.20%	1.20%
معدلات دوران فرادى الموظفين	من صفر في المائة إلى 17 في المائة بحسب الفئة العمرية	
معدلات الإعاقة	بناء على الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	
نسبة المشاركة في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	66.67 في المئة	
جداول الوفيات	جدول وفيات باك (2020)	
التصويبات العمرية	تصويبات باك (2020)	
الفارق العمري ذكور/إناث	على أساس الفرق العمري الفعلي	

4-10 ويبين معدل الخصم المستخدم لخصم التزامات الاستحقاقات القيمة الزمنية للأموال. وتطابق العملة ومدة الأداة المالية المختارتان لتبيان القيمة الزمنية للأموال العملة والمدة المقدرة للالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات.

5-10 وتُعزى الأرباح والخسائر الاكتوارية الناتجة عن التغييرات في الافتراضات المالية إلى التغييرات في أسعار الخصم. وانخفضت معدلات الخصم لجميع خطط الاستحقاقات المحددة وغيرها من خطط استحقاقات الموظفين على الأمد البعيد. وتُعزى الأرباح والخسائر الاكتوارية الناشئة عن تغييرات في الافتراضات المتعلقة بالسكان إلى التغييرات الحاصلة في معدلات الوفاة. ويعزى السبب الرئيسي للخسائر الاكتوارية الناجمة عن تسويات الخبرة في خطة ما بعد انتهاء خدمة القضاة إلى إغلاق خطة المعاشات التقاعدية والانحراف عن معدلات الوفيات المتوقعة. أما المكاسب الاكتوارية الناجمة عن تسويات الخبرة للقضاة والاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل للموظفين فتعزى أساساً إلى انخفاض متوسط المرتب الأساسي الصافي بسبب تقلبات أسعار الصرف والانحراف بين الاستحقاقات المتوقعة والاستحقاقات المحققة المدفوعة.

#### التوفيق بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي للقيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة

الموظفون		القضاة		بآلاف اليورو	
التأمين الصحي		نظام المعاشات/لتزامات أخرى		التقاعدية	
بعد انتهاء التزامات أخرى		طويلة الأجل		طويلة الأجل	
المجموع		المجموع		المجموع	
القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة في 1 كانون الثاني/يناير 2020					
82,614	13,780	36,114	824	31,897	824
7,167	2,716	3,360	51	1,040	7,167
699	102	355	0	242	699
8,072	(424)	7,158	47	1,291	8,072
(2,288)	(761)	(55)	(32)	(1,440)	(2,288)
القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020					
96,264	15,413	46,931	890	33,029	96,264
التوفيق بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لحقوق الاسترداد					
نظام المعاشات التقاعدية للقضاة		بآلاف اليورو		حق الاسترداد في 1 كانون الثاني/يناير 2020	
31,897		31,897		31,897	

238	عائدات الفائدة
1,132	إعادة قياس المكاسب/(الخسائر)
1,212	مساهمات رب العمل
(1,440)	الاستحقاقات المدفوعة
(10)	تكاليف الإدارة

حق الاسترداد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 33,029

10-6 تُعد القيمة العادلة لحقوق الاسترداد هي القيمة الحالية للالتزام ذي الصلة. ودفعت تكاليف إدارية قدرها 10 آلاف يورو إلى مدير نظام المعاشات التقاعدية للقضاة في عام 2020.

### مجموع تكلفة الاستحقاقات المحددة المعترف بها في بيان الأداء المالي وصافي الأصول/حقوق الملكية

الموظفون	القضاة		المجموع	بآلاف اليورو	
	التزامات التأمين	التزامات أخرى			
7,167	2,716	3,360	51	1,040	صافي تكلفة الخدمة
461	102	355	-	3	صافي الفائدة عن صافي التزامات/ (أصول) الاستحقاقات المحددة
10	-	-	-	10	تكاليف إدارية
(377)	(424)	-	47	-	إعادة قياس صافي التزامات الاستحقاقات المحددة
7,260	2,394	3,715	981,053		تكلفة الاستحقاقات المحددة المسجلة في الربح أو الخسارة
7,317	-	7,158	-	159	إعادة قياس صافي التزامات الاستحقاقات المحددة
7,317	-	7,158	-	159	الاستحقاقات المحددة المسجلة في صافي الأصول/حقوق الملكية
<b>14,577</b>	<b>2,394</b>	<b>10,873</b>	<b>98</b>	<b>1,212</b>	<b>مجموع تكلفة الاستحقاقات المحددة</b>

### تحليل الحساسية

10-7 معدل الخصم من الافتراضات الاكتوارية الهامة في تحديد التزام الاستحقاقات المحددة. وقد تم تحديد تحليلات الحساسية بناء على تغير بنسبة 0.25 في المائة في الافتراضات في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

النسبة المئوية لمعدل الاستحقاقات لخصم الخصم	معدل الخصم	معدل الخصم	معدل الخصم	النسبة المئوية لمعدل الاستحقاقات لخصم الخصم	القضاة		
						معدل الخصم	معدل الخصم
0.25	34,126	0.0	31,988	0.5	33,029	0.25	نظام المعاشات التقاعدية
(0.25)	87	(0.45)	87	0.05	87	(0.2)	استحقاقات إجازة زيارة الوطن
(0.25)	151	(0.45)	149	0.05	150	(0.2)	نقل الأمتعة/السفر عند إنهاء الخدمة
(0.25)				0.05/		(0.2)/	بديل الانتقال/
(0.25)	646	(0.12)	641	0.38	644	0.13	منحة الإعادة إلى الوطن
(0.25)				0.05/		(0.2)/	استحقاقات الخلف/
(0.25)	10	(0.14)	10	0.36	10	0.11	منحة الوفاة

الموظفون						
1,552	(0.45)	1,549	0.05	1,550	(0.2)	استحقاقات إجازة زيارة الوطن
26	(0.45)	26	0.05	26	(0.2)	زيارة الأسرة
3,720	(0.14)	3,568	0.36	3,643	0.11	نقل الأمتعة/السفر عند إنهاء الخدمة
9,600	(0.12)	9,182	0.38	9,387	0.13	منحة الإعادة إلى الوطن
823	(0.14)	792	0.36	807	0.11	منحة الوفاة
50,968	0.0	43,270	0.5	46,931	0.25	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

8-10 ويرد أدناه تأثير الزيادة بنقطة مئوية واحدة وتأثير النقص بنقطة مئوية واحدة في معدلات اتجاه التكاليف الطبية المفترضة:

### معدل اتجاه التكاليف الطبية

بآلاف اليورو			
%6	%5	%4	
			التزام الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
57,873	46,931	38,447	تكلفة الخدمة الجارية للسنة المالية 2021

### الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

9-10 ينص النظام الأساسي لصندوق المعاشات على أن يعهد مجلس صندوق المعاشات إلى خبير اكتواري استشاري بإجراء تقييم اكتواري للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل. وتتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات في إجراء تقييم اكتواري كل عامين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية وأصوله المقدرة للمستقبل كافية للوفاء بالتزاماته.

10-10 ويتألف الالتزام المالي للمحكمة حيال الصندوق من اشتراكها المقرر، وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة (ويبلغ حالياً 7.9 في المائة للمشاركين و 15.8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، إضافةً إلى أي حصة في أي مبالغ تُدفع لسد عجز اكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات. ولا تُسَدَّد مدفوعات تغطية العجز هذه إلا إذا لجأت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تطبيق الحكم الوارد في المادة 26، وبعد أن يتقرر أن هناك حاجةً لسداد مدفوعات العجز بناءً على تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعتها كل منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

10-11 واكتمل آخر تقييم اكتواري للصندوق في 31 كانون الأول/2019، وسيُجاء للصندوق إلى ترحيل بيانات المشتركين من 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 لإعداد بياناته المالية لعام 2020.

10-12 وأدى التقييم الاكتواري الذي أجري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى بلوغ نسبة ممولة من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية قدرها 144.2 في المائة (كانت النسبة في 2017 بمقدار 139.2 في المائة). وبلغت النسبة الممولة 107.01 في المائة (في المائة عام 2017) عندما وُضِع النظام الحالي لتسوية المعاشات التقاعدية في الحساب.

10-13 وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية، خلص الخبير الاكتواري إلى أنه لا يوجد، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ما يستوجب تسديد مدفوعات لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، بالنظر إلى أن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة على الصندوق في إطار الخطة. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت هي أيضاً القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة حتى تاريخ التقييم. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تلجأ الجمعية العامة إلى أحكام المادة 26.

10-14 وفي حال اللجوء إلى المادة 26 بسبب عجز اكتواري، سواء أثناء العملية الجارية أم بسبب إنهاء صندوق المعاشات التقاعدية، ستستند المدفوعات لتغطية العجز المطلوبة من كل منظمة من المنظمات الأعضاء إلى نسبة مساهمات تلك المنظمة العضو في مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق في السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى صندوق المعاشات التقاعدية خلال الأعوام الثلاثة السابقة (2017 و2018 و2019) ما قدره 7 546,92 مليون دولار، ساهمت فيها المحكمة بنسبة 1 في المائة.

10-15 وخلال عام 2020، بلغت الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق 26,0 مليون يورو (2019: 26,3 مليون يورو). ولا يُتوقع أن يحدث أيُّ اختلاف كبير في الاشتراكات المستحقة في عام 2020.

10-16 ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناءً على توصية بالإلغاء من مجلس الصندوق المشترك. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقاً حصة نسبية من مجموع أصول صندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ الإنهاء تخصص حصراً لصالح من كان من موظفيها مشتركاً في الصندوق في ذلك التاريخ، وفق ترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدّد مجلس الصندوق المشترك المبلغ استناداً إلى تقييم اكتواري لأصول صندوق المعاشات التقاعدية وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يتضمن المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة على الخصوم.

10-17 ويجري مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة مراجعة سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويقدم كل عام تقارير عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة. وينشر صندوق المعاشات التقاعدية تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع عليها بزيارة الموقع الشبكي للصندوق: [www.unjspf.org](http://www.unjspf.org).

### الإصابات بسبب الخدمة

10-18 أبرمت المحكمة اتفاقاً مع شركة تأمين توفر التغطية للإصابات التي تحدث بسبب الخدمة والتي يتعرض لها موظفو المحكمة والقضاة والخبراء الاستشاريون والمساعدون المؤقتون. وقسط التأمين، المحسوب بوصفه نسبة مئوية من الأجر الداخل في حساب المعاش بالنسبة إلى الموظفين ونسبة مئوية مماثلة فيما يخص القضاة والخبراء الاستشاريين والمساعدين المؤقتين يحمل على ميزانية المحكمة ويُدرج في حسابات المصروفات. وبلغ مجموع أقساط التأمين التي سددت في عام 2020 لأغراض هذا التأمين 438 ألف يورو.

## أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

10-19 يحظى العاملون في أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم بمزايا واستحقاقات وفقاً للنظام الأساسي للموظفين، تتفق مع مزايا واستحقاقات موظفي المحكمة. وتقدم هذه الاستحقاقات على أساس مشترك مع موظفي المحكمة ولا يرى أن من المجدي إجراء تقييم اكتواري منفصل لها. وتُقدَّر الاستحقاقات الطويلة الأجل واستحقاقات ما بعد الخدمة المتعلقة بأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم والمدرجة في التزامات المحكمة بمبلغ 939 ألف يورو.

10-20 وقد أدرجت قيمة الإجازات السنوية المستحقة لموظفي أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، والمقدمة أيضاً على أساس مشترك، في التزامات المحكمة وبلغت ما قدره 192 ألف يورو.

### 11- القرض المقدم من الدولة المضيفة

بـألف اليورو	2020	2019
القرض المقدم من الدولة المضيفة المتداول	1,932	1 887
القرض المقدم من الدولة المضيفة غير المتداول	65,046	66 978
<b>المجموع</b>	<b>66,978</b>	<b>68 865</b>

11-1 يقيد القرض على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة السائد. وينطبق سعر الفائدة السائد على كل مجموعة من المسحوبات من المبلغ الإجمالي المتاح.

11-2 وقد بدأ تسديد قرض الدولة المضيفة في 30 حزيران/يونيه 2016، وهو تاريخ انقضاء اتفاق الإيجار الذي أبرمته المحكمة فيما يتعلق بالمباني المؤقتة. وتدفع الدول الأطراف التي لم تسدد الاشتراك دفعة واحدة أقساطاً سنوية لتسديد القرض. ويوضح الجدول التالي الاستحقاقات المقبلة لتسديد القرض:

بـألف اليورو	أقل من سنة واحدة	1-3 سنوات أكثر من 3 سنوات	المجموع
القرض المقدم من الدولة المضيفة	3 585	10 755	80 665
			95 005

### 12- الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة

بـألف اليورو	2020	2019
الاشتراكات المقررة الواردة مقدماً	20,701	2 566
التبرعات المؤجلة	1,301	1 097
المصروفات المستحقة	2,941	2 344
الفوائد المستحقة على قرض الدول المضيفة	1,698	1 742
<b>المجموع</b>	<b>26,641</b>	<b>7 749</b>

12-1 الاشتراكات المقررة الواردة مقدماً: ورد مبلغ قدره 20 701 ألف يورو من الدول الأطراف قبل حلول السنة التي يُستحقّ فيها التسديد. وانخفضت الاشتراكات الواردة سلفاً بمبلغ 18 135 ألف يورو. وترد تفاصيل الاشتراكات الواردة المتعلقة بسنة 2021 بحسب الدولة الطرف في الجدول 1.

12-2 وتمثل التبرعات المؤجلة منحة من الجهات المانحة، تُقدَّم رهنأً بشروط، يتوقع تنفيذها في الفترة المالية المقبلة. ويتعلق مبلغ 1 194 ألف يورو في المقام الأول بنشاطي الصندوق الاستئماني المسميين "بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون" و"برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين". وستُسجَل هذه الاشتراكات كإيرادات، حيثما



استوفيت الشروط. وترد في الجدول 6 تفاصيل التبرعات التي حُوِّلت، والتي تخضع لشروط، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

12-3 وتمثل المصروفات المستحقة كمية السلع والخدمات المقدمة التي لم ترد الفواتير بشأنها حتى تاريخ الإبلاغ.

12-4 ويمثل الاستحقاق على قرض الدولة المضيفة مبلغ قسط سنوي للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 يُستحقّ الدفع في شباط/فبراير 2021.

### 13- المخصصات

2019	2020	بآلاف اليورو
263	7	مخصصات قضايا النزاعات المخصصات المتعلقة بضرائب الولايات المتحدة
100	86	
363	93	المجموع

### التغييرات في المخصصات

المخصصات المتعلقة بمخصصات بضرائب قضايا النزاعات الولايات المتحدة	بضرائب بضرائب بضرائب	بضرائب بضرائب بضرائب	بضرائب بضرائب بضرائب	بضرائب بضرائب بضرائب	بضرائب بضرائب بضرائب
المخصصات في 1 كانون الثاني/يناير 2020	263	100	363		
الزيادة في المخصصات	-	60	60		
الانخفاض المترتب على المدفوعات	-	(10)	(10)		
الانخفاض المترتب على حالات الإلغاء	(256)	(64)	(320)		
المخصصات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	7	86	93		

13-1 ويقابل المخصصات الخاصة بالمنازعات، البالغة 7 آلاف يورو، المسؤولية التقديرية للمحكمة عن القضايا التي رفعها موظفون حاليون أو سابقون في المحكمة، لدى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قضايا أخرى عالقة تُكثف كخصوم طارئة أو يُعتقد أن إمكانية تدفق الموارد إلى الخارج أمر مستبعد.

13-2 المخصصات المتعلقة بضرائب الولايات المتحدة: بناء على الممارسة والمبادئ الأساسية للخدمة المدنية الدولية التي حددتها المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، يُعفى جميع موظفي المحكمة من الضرائب على المرتبات والمكافآت والبدلات التي تدفعها المحكمة. ويبلغ الالتزام الضريبي المحسوب في عام 2020 ما قدره 86 ألف يورو فيما يخص دافعي الضرائب في الولايات المتحدة الذين دفعت لهم المحكمة مستحقات خلال هذه الفترة.

### 14- صافي الأصول/حقوق الملكية

2019	2020	بآلاف اليورو
		الصندوق
5 242	5,242	صندوق الطوارئ
5 951	11,540	صندوق رأس المال العامل
		الأموال العامة

292	657	صناديق الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
1) (439)	(8,339)	الفائض/(العجز) النقدي
72 594	64,430	أموال عامة أخرى
19) (552)	(26,869)	إعادة قياس خطط ما بعد الخدمة
<b>63 088</b>	<b>46,661</b>	<b>مجموع الأرصدة العامة</b>
2 213	2,138	الصناديق الاستثنائية
<b>65 301</b>	<b>48,800</b>	<b>المجموع</b>

1-14 إعادة قياس الخطط المتعلقة بمرحلة ما بعد التوظيف: يمثل الرصيد البالغ 869 26 يورو خسائر اكتوارية تتعلق بمعاشات القضاة وخطة التأمين الصحي بعد الخدمة لموظفي المحكمة.

### 15- الإيرادات

2019	2020	بآلاف اليورو
		<b>الإشتراكات المقررة</b>
145 005	145,500	للميزانية البرنامجية
-	4	لعمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية
(1 883)	(1,825)	التغيير في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
143 122	143,679	لمجموع الفرعي للإشتراكات المقررة
		<b>التبرعات</b>
1 998	1,416	لصندوق الاستئماني (الجدول 6)
1 998	1,416	لمجموع الفرعي للتبرعات
		<b>إيرادات مالية</b>
75	43	عائدات الفائدة
-	-	الأرباح الصافية من أسعار الصرف
75	43	لمجموع الفرعي للإيرادات المالية
		<b>إيرادات أخرى</b>
1 073	883	إيرادات أخرى متنوعة
1 073	883	لمجموع الفرعي للإيرادات الأخرى
<b>146 268</b>	<b>146,021</b>	<b>مجموع الإيرادات</b>

1-15 الإشتراكات المقررة للميزانية البرنامجية: وافقت الجمعية في قرارها ICC-ASP/18/Res.1 على تمويل اعتمادات المحكمة للفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني /يناير إلى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020 بمبلغ إجمالي قدره 149 206 ألف يورو، منها مبلغ 480 ألف يورو ممول من الفائض النقدي لعام 2017. ويتعلق مبلغ 3 226 يورو بمساهمات مقدمة إلى أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ويُبلغ عنه إبلاغاً منفصلاً في البيانات المالية للصندوق الاستئماني.

2-15 وتعترف المحكمة بالإيرادات عند احتمال أن تتدفق إلى البرنامج منافع اقتصادية أو خدمات مستقبلية. وفيما يخص الديون المشكوك في تحصيلها مقارنةً بالإشتراكات المقررة المستحقة، تُخفّض الإيرادات وتُسترجع بمجرد إزالة الشكّ في التحصيل. وفي عام 2020، ارتفع المبلغ المقدّر للديون المشكوك في تحصيلها ليبلغ 1825 ألف يورو.

3-15 وترد تفاصيل التبرعات من الجهات المانحة في الجدول 6.

## المساهمات العينية

15-4 في عام 2020، تلقت المحكمة خدمات عينية من الموظفين بطريقة مجانية لفترات قصيرة. وتوفر هذه الموارد خبرة في مجالات محددة تساعد في دعم أنشطة المحكمة. وتقدر قيمة هذه الخدمات التي تلقتها المحكمة في عام 2020 بمبلغ 1.8 مليون يورو.

15-5 وفي عام 2020، عُقدت الدورة التاسعة عشرة لجمعية الدول الأطراف في مركز مؤتمرات المنتدى العالمي في لاهاي. ووفرت الدولة المضيفة المباني. والمبلغ التقريبي لهذا التبرع العيني هو 75 ألف يورو.

## 16- المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

2019	2020	بآلاف اليورو
3 401	3,260	مرتبات القضاة
1 802	1,692	مستحقات وبدلات القضاة
60 848	61,638	مرتبات الموظفين
32 404	33,011	مستحقات وبدلات الموظفين
16 437	17,099	المساعدة المؤقتة
<b>114 892</b>	<b>116,700</b>	<b>المجموع</b>

16-1 فيما يلي الأسباب الرئيسية للفروق الحاصلة في مصروفات استحقاقات الموظفين:

- انخفض إجمالي مرتبات القضاة بمقدار 141 ألف يورو في عام 2020. ويعزى ارتفاع المصروفات في عام 2019 إلى تمديد عمل قاضيين انتهت ولايتهما حتى نهاية شباط/فبراير وأب/أغسطس 2019 على التوالي؛

- حدث انخفاض في استحقاقات القضاة وبدلاتهم بمقدار 110 آلاف يورو في عام 2020، وهو ما يتعلق أساساً باستحقاقات نهاية الخدمة المدفوعة للقضاة المنتهية ولايتهم في عام 2019 (321 ألف يورو). ولم تُتكدب أي استحقاقات لنهاية الخدمة في عام 2020. كما حدث انخفاض قدره 63 ألف يورو في مصروفات منحة التعليم المقدمة إلى القضاة، وهو ما يعزى أساساً إلى انتهاء خدمة أحد القاضيين. وعوّض الانخفاض الحاصل في مصروفات استحقاقات القضاة جزئياً بزيادة قدرها 281 ألف يورو في التقييم الاكتواري للمعاشات التقاعدية وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للقضاة المدفوعة أساساً بتضخم الأسعار وانخفاض معدل الخصم المستخدم في تقييم الالتزامات الطويلة الأجل.

- تصل الزيادة في مرتبات الموظفين البالغة 790 ألف يورو أساساً بزيادة تسوية مقر العمل بمبلغ 2.19 مليون يورو وانخفاض صافي المرتبات البالغ 1.4 مليون يورو. ودخلت زيادة تسوية مقر العمل حيز التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر 2019، حيث أثرت على 3 أشهر فقط من عام 2019، ولكن شملت 12 شهراً من عام 2020، مما أظهر زيادة كبيرة بين العاميين. وثمة عامل آخر للزيادة في تسوية مقر العمل وانخفاض صافي المرتبات باليورو ويتصل بالأثر الموازن لتسوية مقر العمل وانخفاض ما يعادل اليورو من صافي المرتبات المقومة بالدولار الأمريكي بسبب التقلبات الحاصلة في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو، وذلك للحفاظ على صافي أجور الموظفين من غير تأثر باليورو. وانخفض صافي المرتبات بشكل أكبر بسبب انخفاض معدل شغل الوظائف الثابتة في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

- وترتبط زيادة في استحقاقات الموظفين وبدلاتهم بمقدار 607 آلاف يورو أساساً بزيادة قدرها 1 349 ألف يورو في تراكم الإجازة السنوية المستحقة للموظفين

بسبب القيود المفروضة بسبب كوفيد-19، ويقابلها جزئياً الأثر المزدوج المترتب على انخفاض قدره 1 417 يورو في التقييم الاكتواري لاستحقاقات منحة الإعادة إلى الوطن نتيجة انخفاض متوسط صافي المرتب الأساسي باليورو بسبب تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو، وعلى زيادة في التقييم الاكتواري للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والالتزامات المتعلقة بمنحة الوفاة بمبلغ 824 ألف يورو و279 ألف يورو على التوالي، وذلك بسبب انخفاض معدل الخصم. وُعوضت كذلك الزيادة في استحقاقات الموظفين وبدلاتهم بانخفاض قدره 391 ألف يورو في التكاليف التي صرفت مبالغها في عام 2020، ولا سيما في فئة إجازات زيارة الوطن والزيارات العائلية بسبب القيود ذات الصلة بكوفيد-19.

- وارتبطت زيادة قدرها 662 ألف يورو في تكاليف المساعدة المؤقتة أساساً بزيادة قدرها 473 ألف يورو في تراكم الإجازات السنوية المستحقة للموظفين بسبب القيود المفروضة المرتبطة بكوفيد-19 وزيادة تكاليف الترجمة الشفوية المرتبطة مباشرة بتدابير التخفيف التي كان لا بد من اتخاذها فيما يتعلق بـ كوفيد-19 مثل سرعة تناوب المترجمين الفوريين، مما أتاح لقلم المحكمة التكيف بسرعة واستباقية، من خلال تنفيذ حلول بديلة لدعم موظفي دعم عمليات قاعات المحكمة من جانب قسم إدارة المحكمة والترجمة الشفوية التعاقدية لقسم خدمات اللغات.

16-2 وفي عام 2020، لم يُدفع أي مبلغ على سبيل الهبة.

#### 17- المصروفات المتعلقة بالسفر والضيافة

2019	2020	بآلاف اليورو
14	9	الضيافة
5 578	2,063	السفر
5 592	2,072	المجموع

17-1 وانخفضت مصروفات السفر والضيافة بواقع 63 في المائة عام 2020 نتيجة عمليات الحظر والقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19.

#### 18- المصروفات المتعلقة بالخدمات التعاقدية

2019	2020	بآلاف اليورو
185	164	الإعلام
89	26	الترجمات الخارجية
696	394	التدريب
2 470	2,683	الاستشاريون وفرادى المتعاقدين
1 903	1,842	خدمات تعاقدية أخرى
5 343	5,109	المجموع

#### 19 - المصروفات المتعلقة بأتعاب المحامين

2019	2020	بآلاف اليورو
4 044	3,632	محامو الدفاع
1 278	1,517	محامو المجني عليهم
5 322	5,149	المجموع

#### 20- المصروفات التشغيلية

2019	2020	بآلاف اليورو
------	------	--------------

6 922	6,657	الإيجارات والمرافق العامة والصيانة
3 138	3,888	الاتصالات وصيانة البرامجيات
1 807	1,421	المصرفوات المتعلقة بالشهود
2 196	1,943	مصاريف تشغيلية أخرى
<b>14 063</b>	<b>13,909</b>	<b>المجموع</b>

20-1 وزادت مصرفوات الاتصالات وصيانة البرامجيات بنسبة 24 في المائة بسبب التكاليف الإضافية التي تكبدتها المحكمة لوضع تدابير لاستيعاب ظروف العمل (عن بعد وداخل المباني) في ظل جائحة كوفيد-19. وقابل هذه الزيادة انخفاض في المكونات الأخرى للمصرفوات التشغيلية، ويرجع ذلك في معظمه أيضا إلى كوفيد-19. ونتيجة لذلك، لم يتغير مجموع المصرفوات التشغيلية في عام 2020 تقريبا بالمقارنة مع عام 2019.

## 21- المصرفوات المتعلقة باللوازم والمواد

2019	2020	بالآلاف اليورو
385	378	لوازم مكتبية
255	199	كتب ومجلات واشتراكات
402	332	لوازم أخرى
616	500	مشتريات أصول منخفضة القيمة
<b>1 658</b>	<b>1,409</b>	<b>المجموع</b>

21-1 وتشمل مشتريات الأصول المنخفضة القيمة الأثاث والتجهيزات، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصول أخرى تقل قيمتها عن ألف يورو ولا تجري رسملتها.

## 22- الإهلاك والاستهلاك واطمحلل القيمة

2019	2020	بالآلاف اليورو
11 620	9,269	الإهلاك
406	464	الاستهلاك
<b>12 026</b>	<b>9,733</b>	<b>المجموع</b>

22-1 لم تتكبد المحكمة أية خسائر مادية بسبب اطمحلل القيمة في عام 2020.

## 23- المصرفوات المالية

2019	2020	بالآلاف اليورو
70	51	رسوم مصرفية
1 742	1,698	حساب الفائدة على قرض الدولة المضيفة
28	15	المجموع
<b>1,840</b>	<b>1,764</b>	

23-1 قيدت مصرفوات الفوائد المتعلقة بقرض الدولة المضيفة البالغ قدرها 1 698 ألف يورو على أساس سعر الفائدة الساري.

## 24- بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة بالميزانية والمبالغ الفعلية

24-1 يجري إعداد ميزانية المحكمة على أسس مختلفة. فبيان الوضع المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية تُعد جميعها بالاستناد إلى المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة، في حين أن بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) يُعد بالاستناد إلى المحاسبة القائمة على أساس نقدي معدّل.

2-24 ووفقاً لمقتضيات المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يتعين في الحالات التي لا تُعد فيها البيانات المالية والميزانية على أساس مقارن، مواءمة المبالغ الفعلية المعروضة على أساس مقارن بالميزانية مع المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، على أن يُحدّد على نحو منفصل أي أساس أو توقيت أو كيان مختلف. وتوجد أيضاً اختلافات في الأشكال ومخططات التصنيف المعتمدة لعرض البيانات المالية والميزانية.

2-24-3 وتحدث اختلافات من حيث الأساس عندما يكون أساس إعداد الميزانية المعتمدة مختلفاً عن الأساس المحاسبي، على النحو المذكور في الفقرة 24-1 أعلاه.

2-24-4 وتحدث اختلافات من حيث التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن الفترة المبلغ عنها المبينة في البيانات المالية. ولا توجد اختلافات من حيث التوقيت فيما يخص المحكمة لأغراض مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

2-24-5 وتحدث الاختلافات المتعلقة بالكيانات لأن الميزانية تتضمن أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم (الملاحظة 1-2 (ز)) وهي ليست جزءاً من الكيان الذي أعدت له البيانات المالية. ومن ناحية أخرى، لا تشمل الميزانية البرنامج السنوية قطاعات الصناديق الاستئمانية في حين تشملها البيانات المالية الأخرى.

2-24-6 وتُعزى الاختلافات من حيث العرض إلى اختلافات في الشكل ومخططات التصنيف المعتمدة لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

2-24-7 ويُعرض أدناه التوفيق بين المبالغ الفعلية المعدة على أساس مقارن في بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020:

بآلاف اليورو	التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
المبالغ الفعلية المستندة إلى أساس مماثل (البيان الخامس)	4,480	-	-	4,480
اختلافات الأساس	12,679	-	-	12,679
اختلافات العرض	-	(1,331)	(3,585)	(4,916)
اختلافات الكيان	281	-	-	281
<b>المبلغ الفعلي في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)</b>	<b>17,440</b>	<b>(1,331)</b>	<b>(3,585)</b>	<b>12,524</b>

2-24-8 وتُعرض الالتزامات المفتوحة بما في ذلك أوامر الشراء وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل كاختلافات متعلقة بالأساس. وتُعرض الإيرادات والمصروفات الأخرى المتصلة بالصناديق التي لا تشكل جزءاً من بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية بوصفها اختلافات متعلقة بالعرض. ولا تُدرج أنشطة أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في خانة الاختلافات المتعلقة بالكيانات بل تُدرج في خانة عملية الميزانية. وتدرج الصناديق الاستئمانية في البيانات المالية لكنها ليست جزءاً من المبالغ الفعلية المقارنة.

2-24-9 ويُدرج في التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام 2020 شرح للاختلافات الملموسة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية. ويقدم الجدول التالي التسوية بين الفائض/

(العجز) وفقا لبيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) والفائض/العجز في بيان الأداء المالي (البيان الثاني).

2020	بآلاف اليورو
4,480	الفائض/(العجز) لكل بيان مقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)
	تسويات الإيرادات
(1,825)	(الزيادة)/النقصان في الاعتماد المخصص للديون المشكوك في تحصيلها من الاشتراكات المقررة
(3,226)	الاعتمادات المخصصة لأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم
(480)	الاعتمادات الممولة من الفائض التقدي لعام 2017
4	المساهمة في المباني الدائمة (دولة طرف جديدة)
926	إيرادات أخرى
1,416	إيرادات الصناديق الاستئمانية
(3,185)	تسويات إيرادات المجموع الفرعي
	تسويات المصروفات
1,107	الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة
2,956	مصروفات أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم
785	فرق التوقيت - الالتزامات والمصروفات المستحقة
103	فرق التوقيت - الدفعات المسبقة
(4,825)	المصروفات المتعلقة بالتزامات استحقاقات العمل
(9,733)	إهلاك واستهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة
(18)	المصروفات المالية
(1,493)	مصروفات الصناديق الاستئمانية
(11,119)	تسويات المصروفات المجموع الفرعي
(9,824)	الفائض/(العجز) للفترة (البيان الثاني)

## 25- الإبلاغ القطاعي

بيان الوضع المالي بحسب القطاعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

الأموال المشتركة	بين	الصناديق الاستئمانية	الأرصدة العامة	بآلاف اليورو
المجموع	القطاعات	الاستئمانية	العامة	الأصول
				الأصول الجارية
27,093	-	3,931	23,162	النقد وما يعادل النقد
28,375	-	5	28,370	حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)
741	(30)	2	769	حسابات أخرى مستحقة القبض
2914	-	2	2,912	المبالغ المدفوعة مقدما والأصول الجارية الأخرى
59,123	(30)	3,940	55,213	مجموع الأصول الجارية
				الأصول غير المتداولة
23	-	-	23	حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)
160,154	-	-	160,154	الممتلكات والمنشآت والمعدات
2,620	-	-	2,620	الأصول غير الملموسة
33,029	-	-	33,029	الحق في الاسترداد
195,826	-	-	195,826	مجموع الأصول غير المتداولة
254,949	(30)	3,940	251,039	مجموع الأصول
				الخصوم

الأموال المشتركة				بآلاف اليورو	
المجموع	بين القطاعات	الصناديق الاستثمارية	الأرصدة العامة		
<b>لخصوم الجارية</b>					
5,798	(30)	455	5,373	الحسابات المستحقة الدفع	
15,026	-	29	14,997	الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	
1,932	-	-	1,932	القرض المقدم من الدولة المضيفة	
26,641	-	1,318	25,323	الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة	
93	-	-	93	المخصصات	
49,490	(30)	1,802	47,718	مجموع الخصوم الجارية	
<b>الخصوم غير المتداولة</b>					
225	-	-	225	الحسابات المستحقة الدفع	
91,388	-	-	91,388	الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	
65,046	-	-	65,046	القرض المقدم من الدولة المضيفة	
156,659	-	-	156,659	مجموع الخصوم غير المتداولة	
206,149	(30)	1,802	204,377	مجموع الخصوم	
<b>صافي الأصول/حقوق الملكية</b>					
5,242	-	-	5,242	صندوق الطوارئ	
11,540	-	-	11,540	صندوق رأس المال العامل	
32,018	-	2,138	29,880	أرصدة صناديق أخرى	
48,800	-	2,138	46,662	صافي الأصول/حقوق الملكية	
254,949	(30)	3,940	251,039	مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية	

### بيان الوضع المالي بحسب القطاعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

الأموال المشتركة				بآلاف اليورو	
المجموع	بين القطاعات	الصناديق الاستثمارية	الأرصدة العامة		
<b>الأصول</b>					
<b>الأصول الجارية</b>					
14,575	-	3,384	11,191	النقد وما يعادل النقد	
17,630	-	65	17,565	حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)	
1,243	86	-	1,157	حسابات أخرى مستحقة القبض	
2,732	-	3	2,729	المبالغ المدفوعة مقدما والأصول الجارية الأخرى	
36,180	86	3,452	32,642	مجموع الأصول الجارية	
<b>أصول غير المتداولة</b>					
25	-	-	25	حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)	
168,643	-	-	168,643	الممتلكات والمنشآت والمعدات	
2,448	-	-	2,448	الأصول غير الملموسة	
31,897	-	-	31,897	الحق في الاسترداد	
203,013	-	-	203,013	مجموع الأصول غير المتداولة	
239,193	86	3,452	235,655	مجموع الأصول	
<b>الخصوم</b>					
<b>لخصوم الجارية</b>					
6,330	86	81	6,163	الحسابات المستحقة الدفع	
11,347	-	33	11,314	الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	
1,887	-	-	1,887	القرض المقدم من الدولة المضيفة	
7,749	-	1,125	6,624	الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة	
363	-	-	363	المخصصات	



الأموال				بآلاف اليورو
الأرصدة الصناديق المشتركة بين				
العامة الاستثمارية القطاعات				
المجموع				
27,676	86	1,239	26,351	مجموع الخصوم الجارية
				لخصوم غير المتداولة
282	-	-	282	الحسابات المستحقة الدفع
78,956	-	-	78,956	الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين
66,978	-	-	66,978	القرض المقدم من الدولة المضيفة
146,216	-	-	146,216	مجموع الخصوم غير المتداولة
173,892	86	1,239	172,567	مجموع الخصوم
				صافي الأصول/حقوق الملكية
5,242	-	-	5,242	صندوق الطوارئ
5,951	-	-	5,951	صندوق رأس المال العامل
54,108	-	2,213	51,895	أرصدة صناديق أخرى
65,301	-	2,213	63,088	صافي الأصول/حقوق الملكية
239,193	86	3,452	235,655	مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

### بيان الأداء المالي بحسب القطاعات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

بآلاف اليورو			
المجموع	الصناديق الاستثمارية	الأرصدة العامة	
الإيرادات			
143,679	-	143,679	الإشتراكات المقررة
1,416	1,416	-	التبرعات
43	-	43	إيرادات مالية
883	-	883	إيرادات أخرى
146,021	1,416	144,605	مجموع الإيرادات
المصروفات			
116,700	566	116,134	المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
2,072	92	1,980	السفر والضيافة
5,109	359	4,750	الخدمات التعاقدية
5,149	-	5,149	أتعاب المحامين
13,909	468	13,441	المصروفات التشغيلية
1,409	10	1,399	اللوازم والمواد
9,733	-	9,733	الإهلاك والاستهلاك
1,764	(2)	1,766	المصروفات المالية
155,845	1,493	154,352	مجموع المصروفات
(9,824)	(77)	(9,747)	الفائض/(العجز) للفترة المعنية

### بيان الاداء المالي بحسب القطاعات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

بآلاف اليورو			
المجموع	الصناديق الاستثمارية	الأرصدة العامة	
الإيرادات			
143,122	-	143,122	الإشتراكات المقررة
1,998	1,998	-	التبرعات
75	-	75	إيرادات مالية
1,073	-	1,073	إيرادات أخرى
146,268	1,998	144,270	مجموع الإيرادات
المصروفات			
114,892	730	114,162	المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
5,592	531	5,061	السفر والضيافة
5,343	425	4,918	الخدمات التعاقدية
5,322	-	5,322	أتعاب المحامين
14,063	101	13,962	المصروفات التشغيلية

1,658	18	1,640	اللوازم والمواد
12,026	-	12,026	الإهلاك والاستهلاك
1,840	-	1,840	المصروفات المالية
<b>160,736</b>	<b>1,805</b>	<b>158,931</b>	<b>مجموع المصروفات</b>
(14,468)	193	(14,661)	الفائض/(العجز) للفترة المعنية

## 26- الالتزامات والإجراءات التشغيلية

### الإجراءات التشغيلية

26-1 تشمل التكاليف التشغيلية مدفوعات الإيجار البالغ قدرها 2 682 ألف يورو والمقيدة بوصفها مصروفات تشغيلية خلال العام. ويتضمن هذا المبلغ مدفوعات الإيجار الدنيا. ولم تجر المحكمة أو تتلق أي مدفوعات إيجار من الباطن أو إيجار طارئ.

### الالتزامات

26-2 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغت التزامات المحكمة التعاقدية، نتيجة لشراء ممتلكات ومعدات جرى التعاقد عليها ولم تُسَلَم، 2307 ألف يورو.

### 27- الالتزامات الطارئة

27-1 في نهاية عام 2020، هناك قضايا مرفوعة ضد المحكمة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ولا يمكن داخليا تقدير المسؤولية عنها بشكل موثوق.

## 28- الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

### الموظفون الإداريون الرئيسيون

28-1 يشمل تعريف الموظفين الإداريين الرئيسيين رئيس المحكمة، ورئيس ديوانه، ورئيس قلم المحكمة، والمدعية العامة، ونائب المدعي العام، والمديرين.

28-2 ويشمل المجموع الكلي للأجور المدفوعة للموظفين الإداريين الرئيسيين صافي المرتبات، وتسويات مقر العمل، والاستحقاقات ومنح التعيين وغيرها من المنح، وإعانات الإيجار، واشتراكات رب العمل في نظام المعاشات التقاعدية، والاشتراكات الجارية المقدمة في مجال التأمين الصحي.

28-3 والمبالغ التي تسدّد خلال السنة والأرصدة المستحقة القبض في نهاية السنة هي كالاتي:

بألاف اليورو	عدد الأشخاص	إجمالي الأجور	المبالغ المستحقة القبض
الموظفون الإداريون الرئيسيون	13	2 744	191

28-4 ويحق للمديرين الإداريين الرئيسيين كذلك الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات أخرى طويلة الأجل. وبلغت الالتزامات المستحقة في نهاية السنة ما يلي:

بألاف اليورو	الإجازات السنوية المتراكمة	استحقاقات أخرى طويلة الأجل	استحقاقات ما بعد الخدمة	المجموع
الموظفون الإداريون الرئيسيون	436	805	3 021	4 262

28-5 أنشأت الجمعية بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6، الصندوق الاستئماني للمجني عليهم إنصافاً لضحايا الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة وأسرهم.

28-6 وأنشأت الجمعية في مرفق هذا القرار، مجلس إدارة مسؤولاً عن إدارة الصندوق الاستئماني وقررت أن يكون رئيس قلم المحكمة مسؤولاً عن تقديم ما يلزم من المساعدة لأداء المجلس وظائفه على الوجه الصحيح في تنفيذ مهامه وأن يشارك في اجتماعات المجلس بصفة استشارية.

28-7 وفي عام 2020، وافقت الجمعية على مخصصات يبلغ قدرها 3 226 ألف يورو لأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم التي تدير الصندوق وتقدم الدعم الإداري إلى مجلس إدارة الصندوق واجتماعاته. وأدرج المبلغ الذي لم يصرف من المخصصات خلال الفترة الراهنة والفترات السابقة البالغ قدره 507 آلاف يورو بوصفه من خصوم الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ورصيداً دائناً للدول الأطراف. وتوفر المحكمة خدمات مختلفة للصندوق الاستئماني للمجني عليهم، بما في ذلك الحيز المكتبي والمعدات والخدمات الإدارية مجاناً.

## 29- شطب خسائر النقد والمبالغ المستحقة القبض

29-1 شُطب ما مجموعه 3 000 يورو بوصفه حسابات متقدمة تُعد غير قابلة للتحويل.

## 30- الأحداث الواقعة بعد تاريخ الإبلاغ

30-1 في تاريخ التوقيع على هذه الحسابات، لم تقع بين تاريخ الإبلاغ وتاريخ الإذن بإصدار البيانات المالية أحداث مادية، مواتية أو غير مواتية أثرت في هذه البيانات.

## المرفقات

## الجدول 1

المحكمة الجنائية الدولية  
حالة تسديد الاشتراكات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (باليورو)

متحصلات متعلقة بعام 2020	مجموع المبالغ المتبقية	المبلغ الباقي	التحصيلات	انتمانات من عام 2018	الاشتراكات المقررة 2019	المبلغ الباقي	التحصيلات	الباقى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	لدول الأطراف
								السنوات السابقة	
-	-	-	15,220	-	15,220	-	-	-	أفغانستان
-	-	-	21,336	-	21,336	-	-	-	ألبانيا
-	-	-	13,353	-	13,353	-	-	-	أندورا
-	27,855	5,556	-	-	5,556	22,299	-	22,299	أنغيغوا وبربودا
-	4,666,140	2,432,995	-	-	2,432,995	2,233,145	2,070,334	4,303,479	الأرجنتين
4,000,145	-	-	5,876,461	-	5,876,461	-	-	-	أستراليا
790,000	-	-	1,913,568	-	1,913,568	-	-	-	النمسا
-	-	-	15,407	-	15,407	-	-	-	بنغلاديش
-	-	-	18,578	-	18,578	-	-	-	بربادوس
2,317,843	-	-	2,324,866	-	2,324,866	-	-	-	بلجيكا
-	2,756	2,756	-	-	2,756	-	-	-	بليز
-	-	-	8,413	-	8,413	-	-	-	بنن
-	42,526	42,526	-	-	42,526	-	42,353	42,353	بوليفيا
-	-	-	31,931	-	31,931	-	-	-	البوسنة والهرسك
-	-	-	39,425	-	39,425	-	-	-	بوتسوانا
-	16,543,356	8,255,791	-	-	8,255,791	8,287,565	2,188,421	10,475,986	البرازيل
-	-	-	129,033	-	129,033	-	-	-	بلغاريا
-	3,348	3,348	4,573	227	8,148	-	-	-	بوركينافاسو
-	1,636	1,636	1,120	-	2,756	-	2,745	2,745	كابو فردي
-	-	-	14,955	-	14,955	-	-	-	كمبوديا
7,246,426	-	-	7,269,812	-	7,269,812	-	-	-	كندا
-	13,813	2,756	-	-	2,756	11,057	-	11,057	جمهورية أفريقيا الوسطى
-	-	-	10,749	-	10,749	-	47,645	47,645	تشاد
-	-	-	1,082,170	-	1,082,170	-	-	-	شيلي
-	46,163	46,163	719,600	-	765,763	-	-	-	كولومبيا
-	27,456	2,756	-	-	2,756	24,700	-	24,700	جزر القمر
-	111,046	16,671	-	-	16,671	94,375	-	94,375	الكونغو
2	-	-	2,756	-	2,756	-	-	-	جزر كوك
46,524	-	-	164,880	-	164,880	-	56,047	56,047	كوستاريكا
-	24,770	24,770	-	11,337	36,107	-	-	-	كوت ديفوار
-	-	-	222,695	-	222,695	-	-	-	كرواتيا
-	-	-	95,793	-	95,793	-	-	-	قبرص
-	-	-	827,012	-	827,012	-	-	-	الجمهورية التشيكية
-	-	-	14,546	-	14,546	-	383	383	جمهورية الكونغو الديمقراطية
-	-	1,473,179	-	1,473,179	-	-	-	-	الدانمرك
5,512	-	-	2,756	-	2,756	-	9,462	9,462	جيبوتي
-	-	-	2,756	-	2,756	-	-	-	دومينيكا
-	2,732	2,732	144,592	-	147,324	-	272,072	272,072	الجمهورية الدومينيكية
212,776	212,776	-	-	212,776	-	211,766	211,766	-	إكوادور
819	-	-	31,764	167	31,931	-	-	-	السلفادور
-	-	-	103,776	-	103,776	-	-	-	استونيا
-	3,556	3,556	4,857	-	8,413	-	-	-	فيجي
1,100,000	-	-	1,119,471	-	1,119,471	-	-	-	فنلندا
290	-	-	12,566,339	-	12,566,339	-	-	-	فرنسا

متحصلات متعلقة بعام 2020	مجموع المبالغ الباقية	المبلغ الباقي	التحصلات	انتقادات من عام 2018	الاشتراكات المقررة 2019	المبلغ الباقي	التحصلات	الباقي حتى كانون الأول/ديسمبر 2019	لدى الأطراف
-	41,707	41,707	-	-	41,707	-	-	-	غابون
-	-	-	2,756	-	2,756	-	-	-	غامبيا
-	-	-	21,336	-	21,336	-	-	-	جورجيا
291	-	-	16,193,649	-	16,193,649	-	-	-	ألمانيا
-	46,122	41,900	-	-	41,900	4,222	-	4,222	غانا
-	-	-	973,169	-	973,169	-	-	-	اليونان
-	-	-	2,756	-	2,756	-	-	-	غرينادا
-	676	676	98,953	-	99,629	-	98,767	98,767	غواتيمالا
-	40,759	8,126	-	-	8,126	32,633	-	32,633	غينيا
3,558	-	-	-	5,513	5,513	-	-	-	غيانا
-	37	37	25,047	-	25,084	-	2,037	2,037	هندوراس
551,588	-	-	553,350	-	553,350	-	-	-	هنغاريا
-	-	-	74,457	-	74,457	-	-	-	أيسلندا
-	-	-	986,522	-	986,522	-	-	-	أيرلندا
145	-	-	8,793,501	-	8,793,501	-	-	-	إيطاليا
-	-	-	24,311,100	-	24,311,100	-	-	-	اليابان
-	-	-	55,861	18	55,879	-	-	-	الأردن
-	-	-	65,712	-	65,712	-	-	-	كينيا
-	-	-	2,467	-	2,467	-	-	-	كيريباس
-	-	-	124,966	-	124,966	-	-	-	لاتفيا
-	168	168	-	2,588	2,756	-	-	-	ليسوتو
-	10,760	2,756	-	-	2,756	8,004	-	8,004	ليبيريا
-	-	-	23,948	-	23,948	-	-	-	ليختنشتاين
22,700	-	-	188,828	-	188,828	-	-	-	ليتوانيا
-	-	-	178,088	-	178,088	-	-	-	لكسمبورغ
-	10,985	10,985	-	40	11,025	-	-	-	مدغشقر
-	-	-	5,657	-	5,657	-	-	-	ملاوي
10,704	-	-	10,738	-	10,738	-	10,695	10,695	مليديف
-	-	-	11,169	-	11,169	-	-	-	مالي
-	-	-	45,139	-	45,139	-	-	-	مالطة
-	2,736	2,736	-	20	2,756	-	-	-	جزر مارشال
-	-	-	29,318	-	29,318	-	-	-	موريشيوس
-	3,435,483	3,435,483	-	-	3,435,483	-	-	-	المكسيك
-	-	-	13,353	-	13,353	-	-	-	منغوليا
-	-	-	10,595	-	10,595	-	-	-	الجبيل الأسود
-	-	-	23,948	-	23,948	-	-	-	ناميبيا
2,569	-	-	171	2,585	2,756	-	-	-	ناورو
1,250,000	-	-	3,605,733	-	3,605,733	-	-	-	هولندا
807,209	-	-	809,698	-	809,698	-	-	-	نيوزيلندا
-	48,254	5,657	-	-	5,657	42,597	-	42,597	النيجر
-	1,349,674	677,530	-	-	677,530	672,144	15,709	687,853	نيجيريا
-	-	-	19,714	-	19,714	-	-	-	مقدونيا الشمالية
-	-	-	2,125,891	-	2,125,891	-	-	-	النرويج
-	1,061	1,061	119,284	-	120,345	-	369	369	بنما
-	59,926	43,949	-	-	43,949	15,977	-	15,977	باراغواي
-	434,184	420,838	-	-	420,838	13,346	202,085	215,431	بيرو
2,125,694	-	-	-	2,132,554	2,132,554	-	-	-	بولندا
-	-	-	930,643	-	930,643	-	-	-	البرتغال
-	-	-	6,258,761	-	6,258,761	-	-	-	جمهورية كوريا
-	-	-	7,983	-	7,983	-	-	-	جمهورية مولدوفا
145	-	-	526,426	-	526,426	-	-	-	رومانيا
-	5,501	2,756	-	-	2,756	2,745	-	2,745	سانت كيتس ونيفيس

متحصلات متعلقة بعام 2020	مجموع المبالغ الباقية	المبلغ الباقي	التحصيلات	انتمانات من عام 2018	الاشتراكات المقررة 2019	المبلغ الباقي	التحصيلات	الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	لندول الأطراف
								السنوات السابقة	
-	-	-	2,369	387	2,756	-	-	-	سانت لوسيا
-	-	-	2,756	-	2,756	-	129	129	سانت فنسنت وجزر غرينادين
18	-	-	2,608	5	2,613	-	-	-	ساموا
-	-	-	5,370	-	5,370	-	-	-	سان مارينو
-	87	87	15,277	-	15,364	-	28,708	28,708	السنغال
-	-	-	74,457	-	74,457	-	-	-	صربيا
-	-	-	5,513	-	5,513	-	-	-	سيشيل
-	-	-	2,756	-	2,756	-	3,661	3,661	سيراليون
405,521	-	-	-	406,830	406,830	-	-	-	سلوفاكيا
-	-	-	202,036	-	202,036	-	-	-	سلوفينيا
-	-	-	723,237	-	723,237	-	-	-	جنوب أفريقيا
145	-	-	5,706,356	-	5,706,356	-	-	-	إسبانيا
-	-	-	22,042	-	22,042	-	-	-	دولة فلسطين
-	42,646	13,794	-	-	13,794	28,852	1	28,853	سورينام
145	-	-	2,409,047	-	2,409,047	-	-	-	السويد
-	-	-	3,060,584	-	3,060,584	-	-	-	سويسرا
-	-	-	11,025	-	11,025	-	-	-	طاجيكستان
-	221	221	5,149	-	5,370	-	-	-	تيمور ليشتي
12,692	-	-	106,388	-	106,388	-	105,811	105,811	ترينيداد وتوباغو
-	15,945	15,945	55,641	-	71,586	-	29,905	29,905	تونس
-	2,061	2,061	13,303	-	15,364	-	24,420	24,420	أوغندا
145	-	-	12,143,931	-	12,143,931	-	-	-	المملكة المتحدة
-	15,407	15,407	-	-	15,407	-	17,956	17,956	جمهورية تنزانيا المتحدة
-	231,354	231,354	-	-	231,354	-	-	-	أوروغواي
-	2,756	2,756	-	-	2,756	-	-	-	فانواتو
-	10,798,393	2,024,830	-	-	2,024,830	8,773,563	-	8,773,563	فنزويلا
-	74,908	15,364	-	-	15,364	59,544	-	59,544	زامبيا
-	-	-	-	-	-	-	3,553	3,553	بوروندي (دولة منسحبة)
-	-	-	267	-	267	-	-	-	الفرق بعد التقريب
<b>20,700,830</b>	<b>38,401,740</b>	<b>18,074,972</b>	<b>128,088,541</b>	<b>2,562,271</b>	<b>148,725,784</b>	<b>20,326,768</b>	<b>5,445,034</b>	<b>25,771,802</b>	<b>المجموع</b>

## الجدول 2

المحكمة الجنائية الدولية - حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (باليورو)

حالة صندوق رأس المال العامل

2019	2020	
9 057 054	5,950,165	الرصيد في بداية الفترة المالية
8	602	المبالغ الواردة من الدول الأطراف
(30 557)	-	المبالغ المعادة للدول الأعضاء (الجدول 3)
(5 156 589)	-	السحب المؤقت لأجل السيولة
-	5,589,156	مبالغ تجديد الموارد
2 512 816	-	فائض النقد (الجدول 5)
<b>5 950 165</b>	<b>11,539,923</b>	<b>الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر</b>
11 600 000	11,600,000	المستوى المحدد
(945)	(552)	المستحقات من الدول الأطراف (الجدول 3)
(59 734) (1)	(59,525)	نقص التمويل/يموّل من الفائض في المستقبل
(5 156 589)	-	السحب المؤقت لأجل السيولة
<b>5 950 165</b>	<b>11,539,923</b>	<b>الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر</b>

### حالة صندوق الطوارئ

2019	2020	
5 243 111	5,241,317	الرصيد في بداية الفترة المالية
-	-	المبالغ الواردة من الدول الأطراف
(1 794)	-	المبالغ المعادة للدولة المنسحبة
-	-	مبالغ تجديد الموارد
<b>5 241 317</b>	<b>5,241,317</b>	<b>الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر</b>
7 000 000	7,000,000	المستوى المحدد
(295)	(295)	المستحقات من الدول الأطراف (الجدول 4)
(1,758,388)	(1,758,388)	النقص في التمويل
<b>5 241 317</b>	<b>5,241,317</b>	<b>الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر</b>

(1) ICC-ASP/18/Res.1، الجزء بء، الفقرة 5.

## الجدول 3

المحكمة الجنائية الدولية - حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في  
31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (باليورو)

مجموع المتبقي	مجموع الأموال المجموعة	صندوق رأس المال العامل في 2020/12/31	صندوق رأس المال العامل		الدول الأطراف
			المبلغ المقرر لعام 2020	في 2019/12/31	
-	1,042	1,042	-	1,042	أفغانستان
-	1,700	1,700	-	1,700	ألبانيا
-	1,317	1,317	-	1,317	أندورا
-	383	383	-	383	أنتيغوا وبربودا
-	130,081	130,081	-	130,081	الأرجنتين
-	423,006	423,006	-	423,006	أستراليا
-	144,195	144,195	-	144,195	النمسا
-	1,157	1,157	-	1,157	بنغلاديش
-	1,420	1,420	-	1,420	بربادوس
-	178,736	178,736	-	178,736	بلجيكا
-	192	192	-	192	بليز
-	574	574	-	574	بنن
-	2,026	2,026	-	2,026	بوليفيا
-	2,827	2,827	-	2,827	البوسنة والهرسك
-	2,844	2,844	-	2,844	بوتسوانا
-	651,955	651,955	-	651,955	البرازيل
-	8,760	8,760	-	8,760	بلغاريا
-	678	678	-	678	بورкина فاسو
-	192	192	-	192	كابو فردي
-	765	765	-	765	كمبوديا
-	562,882	562,882	-	562,882	كندا
8	184	192	-	192	جمهورية أفريقيا الوسطى
-	694	694	-	694	تشاد
-	70,468	70,468	-	70,468	شيلي
-	55,945	55,945	-	55,945	كولومبيا
8	184	192	-	192	جزر القمر
335	719	1,054	-	1,054	الكونغو
-	192	192	-	192	جزر كوك
-	8,186	8,186	-	8,186	كوستاريكا
-	1,891	1,891	-	1,891	كوت ديفوار
-	21,243	21,243	-	21,243	كرواتيا
-	8,552	8,552	-	8,552	قبرص
-	69,305	69,305	-	69,305	الجمهورية التشيكية
-	872	872	-	872	جمهورية الكونغو الديمقراطية
-	119,377	119,377	-	119,377	الدانمرك
-	192	192	-	192	جيبوتي
-	192	192	-	192	دومينيكا
-	8,687	8,687	-	8,687	الجمهورية الدومينيكية
-	10,776	10,776	-	10,776	إكوادور
-	1,448	1,448	-	1,448	السلفادور
-	7,426	7,426	-	7,426	استونيا
-	574	574	-	574	فيجي
-	92,512	92,512	-	92,512	فنلندا
-	991,237	991,237	-	991,237	فرنسا
-	3,509	3,509	-	3,509	غابون
-	192	192	-	192	غامبيا
-	1,437	1,437	-	1,437	جورجيا
-	1,284,767	1,284,767	-	1,284,767	ألمانيا
-	2,879	2,879	-	2,879	غانا
-	104,443	104,443	-	104,443	اليونان



مجموع المتبقي	مجموع الأموال المجموطة	صندوق رأس المال العامل في 2020/12/31	صندوق رأس المال العامل		الدول الأطراف
			المبلغ المقرر لعام 2020	في 2019/12/31	
-	192	192	-	192	غرينادا
-	5,257	5,257	-	5,257	غواتيمالا
134	161	295	-	295	غينيا
-	295	295	-	295	غيانا
-	1,524	1,524	-	1,524	هندوراس
-	39,879	39,879	-	39,879	هنغاريا
-	4,739	4,739	-	4,739	أيسلندا
-	71,167	71,167	-	71,167	أيرلندا
-	776,271	776,271	-	776,271	إيطاليا
-	1,947,572	1,947,572	-	1,947,572	اليابان
-	3,994	3,994	-	3,994	الأردن
-	3,004	3,004	-	3,004	كينيا
-	209	209	209	-	كيريباس
-	9,283	9,283	-	9,283	لاتفيا
-	192	192	-	192	ليسوتو
-	192	192	-	192	ليبيريا
-	1,508	1,508	-	1,508	ليختنشتاين
-	13,824	13,824	-	13,824	ليتوانيا
-	13,694	13,694	-	13,694	لكسمبورغ
-	574	574	-	574	مدغشقر
-	383	383	-	383	ملاوي
-	295	295	-	295	ملديف
-	661	661	-	661	مالي
-	3,054	3,054	-	3,054	مالطة
-	192	192	-	192	جزر مارشال
-	2,378	2,378	-	2,378	موريشيوس
-	309,338	309,338	-	309,338	المكسيك
-	782	782	-	782	منغوليا
-	848	848	-	848	الجبيل الأسود
-	1,907	1,907	-	1,907	ناميبيا
-	192	192	-	192	ناورو
-	297,806	297,806	-	297,806	هولندا
-	49,835	49,835	-	49,835	نيوزيلندا
30	353	383	-	383	النيجر
-	29,500	29,500	-	29,500	نيجيريا
-	1,420	1,420	-	1,420	مقدونيا الشمالية
-	162,178	162,178	-	162,178	النرويج
-	5,788	5,788	-	5,788	بنما
-	2,321	2,321	-	2,321	باراغواي
-	24,290	24,290	-	24,290	بيرو
-	167,461	167,461	-	167,461	بولندا
-	81,958	81,958	-	81,958	البرتغال
-	385,161	385,161	-	385,161	جمهورية كوريا
-	678	678	-	678	جمهورية مولدوفا
-	38,777	38,777	-	38,777	رومانيا
-	192	192	-	192	سانت كيتس ونيفيس
-	192	192	-	192	سانت لوسيا
-	192	192	-	192	سانت فنسنت وجزر غرينادين
-	192	192	-	192	ساموا
-	574	574	-	574	سان مارينو
-	1,039	1,039	-	1,039	السنغال
-	6,805	6,805	-	6,805	صربيا
-	192	192	-	192	سيشيل
-	192	192	-	192	سيراليون
-	31,491	31,491	-	31,491	سلوفاكيا
-	17,426	17,426	-	17,426	سلوفينيا
-	70,159	70,159	-	70,159	جنوب أفريقيا

مجموع المتبقي	مجموع الأموال المجموعة	صندوق رأس المال العامل في 2020/12/31	صندوق رأس المال العامل		الدول الأطراف
			المبلغ المقرر لعام 2020	في 2019/12/31	
-	512,418	512,418	-	512,418	إسبانيا
-	1,068	1,068	-	1,068	دولة فلسطين
-	971	971	-	971	سورينام
-	182,778	182,778	-	182,778	السويد
-	209,423	209,423	-	209,423	سويسرا
-	678	678	-	678	طاجيكستان
-	486	486	-	486	تيمور ليشتي
-	7,358	7,358	-	7,358	ترينيداد وتوباغو
-	6,042	6,042	-	6,042	تونس
-	1,129	1,129	-	1,129	أوغندا
-	914,016	914,016	-	914,016	المملكة المتحدة
-	1,157	1,157	-	1,157	جمهورية تنزانيا المتحدة
-	12,719	12,719	-	12,719	أوروغواي
-	192	192	-	192	فانواتو
-	113,839	113,839	-	113,839	فنزويلا
37	1,092	1,129	-	1,129	زامبيا
-	9	9	-	9	الفرق بعد التقريب
<b>552</b>	<b>11,539,923</b>	<b>11,540,475</b>	<b>209</b>	<b>11,540,266</b>	<b>المجموع (123 دولة طرفاً)</b>

## الجدول 4

### المحكمة الجنائية الدولية

### حالة تسديد الاشتراكات في صندوق الطوارئ لعام 2020 (باليورو)

الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	التحصيلات	مبالغ تجديد الموارد	الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	الدول الأطراف
-	-	-	-	أفغانستان
-	-	-	-	ألبانيا
-	-	-	-	أندورا
-	-	-	-	أنتيغوا وبربودا
-	-	-	-	الأرجنتين
-	-	-	-	أستراليا
-	-	-	-	النمسا
-	-	-	-	بنغلاديش
-	-	-	-	بربادوس
-	-	-	-	بلجيكا
-	-	-	-	بليز
-	-	-	-	بنن
-	-	-	-	بوليفيا
-	-	-	-	البوسنة والهرسك
-	-	-	-	بوتسوانا
-	-	-	-	البرازيل
-	-	-	-	بلغاريا
-	-	-	-	بوركينافاسو
-	-	-	-	كابو فردي
-	-	-	-	كمبوديا
-	-	-	-	كندا
-	-	-	-	جمهورية أفريقيا الوسطى
-	-	-	-	تشاد
-	-	-	-	شيلي
-	-	-	-	كولومبيا
46	-	-	46	جزر القمر
73	-	-	73	الكونغو
-	-	-	-	جزر كوك
-	-	-	-	كوستاريكا
-	-	-	-	كوت ديفوار
-	-	-	-	كرواتيا
-	-	-	-	قبرص
-	-	-	-	الجمهورية التشيكية
-	-	-	-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
-	-	-	-	الدانمرك
-	-	-	-	جيبوتي
-	-	-	-	دومينيكا
-	-	-	-	الجمهورية الدومينيكية
-	-	-	-	إكوادور
-	-	-	-	السلفادور
-	-	-	-	استونيا
-	-	-	-	فيجي
-	-	-	-	فنلندا
-	-	-	-	فرنسا
-	-	-	-	غابون
-	-	-	-	غامبيا
-	-	-	-	جورجيا
-	-	-	-	ألمانيا
-	-	-	-	غانا
-	-	-	-	اليونان
-	-	-	-	غرينادا

الباقى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	التحصيلات	مبالغ تجديد الموارد	الباقى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	الدول الأطراف
-	-	-	-	غواتيمالا
84	-	-	84	غينيا
-	-	-	-	غيانا
-	-	-	-	هندوراس
-	-	-	-	هنغاريا
-	-	-	-	أيسلندا
-	-	-	-	أيرلندا
-	-	-	-	إيطاليا
-	-	-	-	اليابان
-	-	-	-	الأردن
-	-	-	-	كينيا
-	-	-	-	كيريباس
-	-	-	-	لاتفيا
-	-	-	-	ليسوتو
-	-	-	-	ليبيريا
-	-	-	-	ليختنشتاين
-	-	-	-	ليتوانيا
-	-	-	-	لكسمبورغ
-	-	-	-	مدغشقر
-	-	-	-	ملاي
-	-	-	-	ملايف
-	-	-	-	مالي
-	-	-	-	مالطة
-	-	-	-	جزر مارشال
-	-	-	-	موريشيوس
-	-	-	-	المكسيك
-	-	-	-	منغوليا
-	-	-	-	الجبل الأسود
-	-	-	-	ناميبيا
-	-	-	-	ناورو
-	-	-	-	هولندا
-	-	-	-	نيوزيلندا
92	-	-	92	النيجر
-	-	-	-	نيجيريا
-	-	-	-	مقدونيا الشمالية
-	-	-	-	النرويج
-	-	-	-	بنما
-	-	-	-	باراغواي
-	-	-	-	بيرو
-	-	-	-	بولندا
-	-	-	-	البرتغال
-	-	-	-	جمهورية كوريا
-	-	-	-	جمهورية مولدوفا
-	-	-	-	رومانيا
-	-	-	-	سانت كيتس ونيفيس
-	-	-	-	سانت لوسيا
-	-	-	-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
-	-	-	-	ساموا
-	-	-	-	سان مارينو
-	-	-	-	السنغال
-	-	-	-	صربيا
-	-	-	-	سيشيل
-	-	-	-	سيراليون
-	-	-	-	سلوفاكيا
-	-	-	-	سلوفينيا
-	-	-	-	جنوب أفريقيا
-	-	-	-	إسبانيا

الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	التحصيلات	مبالغ تجديد الموارد	الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	الدول الأطراف
-	-	-	-	دولة فلسطين
-	-	-	-	سورينام
-	-	-	-	السويد
-	-	-	-	سويسرا
-	-	-	-	طاجيكستان
-	-	-	-	تيمور ليشتي
-	-	-	-	ترينيداد وتوباغو
-	-	-	-	تونس
-	-	-	-	أوغندا
-	-	-	-	المملكة المتحدة
-	-	-	-	جمهورية تنزانيا المتحدة
-	-	-	-	أوروغواي
-	-	-	-	فانواتو
-	-	-	-	فنزويلا
-	-	-	-	زامبيا
295	-	-	295	المجموع (123 دولة طرفاً)

**الجدول 5**  
**المحكمة الجنائية الدولية**  
**حالة الفائض النقدي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (باليورو)<sup>(1)</sup>**

2019	2020	السنة الجارية
<b>الائتمانات</b>		
133 724 485	130,650,812	متحصلات الاشتراكات المقررة
1 155 263	641,052	متحصلات إيرادات متنوعة
-	479,700	المرحل / الفائض النقدي 2017 <sup>(2)</sup>
-	307,000	المرحل / مشروع استراتيجية تكنولوجية المعلومات <sup>(3)</sup>
<b>134 879 748</b>	<b>132,078,564</b>	
<b>التحملات</b>		
142 760 806	139,199,965	مصرفات مصروفة
4 043 336	5,362,741	التزامات غير مصفاة
17 180	59,915	المخصصات المتعلقة بالالتزامات الضريبية للولايات المتحدة
427 622	-	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
351 000	351,000	المجموع التراكمي للإجازات السنوية وبدل إعادة توطين القضاة
<b>147 599 944</b>	<b>144,973,621</b>	
<b>الفائض/العجز النقدي المؤقت</b>		
(12 196 720)	(12,895,057)	العجز النقدي للسنة الماضية
(000 307)	(8,338,981)	المرحل للسنة المقبلة لمشروع استراتيجية تكنولوجية المعلومات <sup>(3)</sup>
(165,000)	(165,000)	
<b>(14 887 465)</b>	<b>(21,399,038)</b>	<b>الفائض/العجز النقدي المؤقت بعد التسوية</b>
<b>التصرف في الفائض/العجز النقدي المؤقت للسنة السابقة</b>		
(12 303 387)	(14,465,887)	الفائض/العجز المؤقت للسنة السابقة
9 760 622	5,445,034	متحصلات الاشتراكات المقررة للفترة السابقة وإيرادات أخرى
1 187 990	681,872	الوفورات من التزامات الفترات الماضية أو إلغاؤها
<b>(1 691 438)</b>	<b>(8,338,981)</b>	<b>الفائض/العجز النقدي للسنة السابقة</b>
<b>توفيق الفائض/العجز المؤقت مع فائض (عجز) الميزانية</b>		
<b>(12 303 387)</b>	<b>(12,895,057)</b>	<b>الفائض/العجز النقدي المؤقت</b>
14 410 499	18,074,972	الاشتراكات المقررة المستحقة القبض
(27)	(27)	الاشتراكات المقررة/الفرق بين مبلغ قرض الدولة المضيفة المدرج في الميزانية والمبلغ الفعلي
(1 263 155)	(641,052)	متحصلات إيرادات متنوعة
<b>535 013</b>	<b>4,538,836</b>	<b>فائض/عجز الميزانية (البيان الخامس)</b>

(1) يشمل البرنامج السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

(2) ICC-ASP/18/Res.1، الجزء 1 و

(3) ICC-ASP/18/Res.1، الجزء 1؛ ICC-ASP/19/Res.1، الجزء 1

## الجدول 6

المحكمة الجنائية الدولية - حالة التبرعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020  
(باليورو)

الرصيد الرصيد المستحق المستحق من الجهات المانحة	التبرعات المتعلقة بعام 2021	التبرعات المسجلة في عام 2020	التبرعات الواردة في عام 2020	التبرعات الواردة في عام 2020	الرصيد المرحل	الجهات المانحة	الصندوق الاستئماني
398	-	-	2094	2492	-	الأرجنتين	الصندوق الاستئماني العام
49415	-	-	-	-	-	المملكة المتحدة	
<b>49813</b>	-	-	<b>2094</b>	<b>2492</b>	-		<b>المجموع الفرعي</b>
-	-	-	-	65012	-	المفوضية الأوروبية	بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2019-2018
-	-	-	-	65012	-		<b>المجموع الفرعي</b>
293872	-	-	711614	-	711614	المفوضية الأوروبية	بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2020-2019
293872	-	-	711614	-	711614		<b>المجموع الفرعي</b>
-	-	724493	175507	900000	-	المفوضية الأوروبية	بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2021-2020
-	-	15000	-	15000	-	فرنسا	
-	-	874493	175507	1050000	-		<b>المجموع الفرعي</b>
-	-	-	1000	-	-	قبرص	افتتاح السنة القضائية
-	-	-	2000	-	-	نيجيريا	والحلقة الدراسية القضائية، 2020
-	-	-	875	-	-	هولندا	
-	-	-	3875	-	-		<b>المجموع الفرعي</b>
2401	-	-	-	-	-		برنامج مكتب المحكمة الجنائية المملكة المتحدة الدولية الأطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الخاص بالوصول إلى سبل الانتصاف في عام 2019
<b>2401</b>	-	-	-	-	-		<b>المجموع الفرعي</b>
-	5341	-	5341	-	-	المنظمة الدولية للفرنكوفونية	اللغة الفرنسية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية
-	5341	-	5341	-	-		<b>المجموع الفرعي</b>
-	-	-	3427	3427	-	مركز التعاون القانوني الدولي	التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ومركز التعاون القانوني الدولي، 2020-
-	-	-	3427	3427	-		2022
-	-	-	3427	3427	-		<b>المجموع الفرعي</b>
-	-	-	3600	3600	-	قضاة المحكمة الجنائية الدولية	تنمية مهارات المتدربين والمهنيين الزائرين
-	-	-	11062	11062	-	موظفو المحكمة الجنائية الدولية	
-	-	-	<b>14662</b>	<b>14662-</b>	-		<b>المجموع الفرعي</b>

الرصيد الرصيد المستحق المستحق من الجهات الجهات المانحة المانحة	التبرعات المتعلقة بعام 2021	التبرعات المسجلة في عام 2020	التبرعات الواردة في عام 2020	التبرعات الواردة في عام 2020	الرصيد المرحل	الجهات المانحة	الصندوق الاستئماني
							الصندوق الخاص لإعادة التوطين
-	-	-	90 000	90 000	-	بلجيكا	
-	-	-	35 000	35 000	-	لكسمبورغ	
-	-	-	<b>125000</b>	<b>125000</b>	-		<b>المجموع الفرعي</b>
							الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين
-	-	-	15 214	15 214	-	مالي	
-	-	-	8 000	8 000	-	هولندا	
-	-	-	16000	16000	-	سويسرا	
-	-	-	60	60	-	موظفو المحكمة الجنائية الدولية	
-	-	-	<b>39274</b>	<b>39274</b>	-		<b>المجموع الفرعي</b>
-	-	231600	236402	171642	296360	اليابان	برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين
-	-	122643	19124	92864	48903	جمهورية كوريا	
-	-	72396	45813	77814	40395	سويسرا	
-	-	<b>426639</b>	<b>301339</b>	<b>342320</b>	<b>385658</b>		<b>المجموع الفرعي</b>
							أقل البلدان نمواً
-	-	-	10 000	10 000	-	أيرلندا	
-	-	-	10000	10000	-		<b>المجموع الفرعي</b>
-	-	-	15665	15665	-	جمهورية كوريا	رعاية السفر إلى المؤتمرات الخارجية
-	-	-	3491	3491	-	هولندا	
-	-	-	4984	4984	-	جهات أخرى، غير حكومية	
-	-	-					
-	-	-					
-	-	-					
-	-	-	<b>24140</b>	<b>24140</b>	-		<b>المجموع الفرعي</b>
<b>346 086</b>	<b>5 341</b>	<b>1 301 132</b>	<b>1 416 273</b>	<b>1 676 327</b>	<b>1 097 272</b>		<b>مجموع التبرعات</b>



## الجدول 7 المحكمة الجنائية الدولية - حالة الصناديق الاستثمارية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (باليورو)

الصندوق الاستثماري	الرصيد المرحل	الاشتراكات المسجلة	المصروفات	المستردة من المانحين	المبالغ
الصندوق الاستثماري العام	10,669	2,094	2,094	-	10,669
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2019-2020	-	711,614	417,742	293,872	-
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2020-2021	-	175,507	175,507	-	-
افتتاح السنة القضائية والحلقة الدراسية القضائية، 2020	-	3,875	3,875	-	-
اللغة الفرنسية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية	-	5,341	5,341	-	-
التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والمؤسسة القضائية المتخصصة المنقولة في كوسوفو	-	-	-	-	-
التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ومركز التعاون القانوني الدولي، 2020-2022	-	3,427	3,427	-	-
الذكرى العشرون لنظام روما الأساسي، في عام 2018	10,152	-	-	3,875	6,277
برنامج مكتب المحكمة الجنائية الدولية القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الخاص بالوصول إلى سبل الانتصاف في عام 2019	-	(114)	114	-	-
تنمية مهارات المتدربين الداخليين والمهنيين الزائرين	32,642	14,662	-	-	47,304
مشروع مكتب المحكمة الجنائية القطري في أوغندا الخاص بالوصول إلى سبل الانتصاف خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021	86,550	-	41,313	-	45,237
الصندوق الخاص لإعادة التوطين	1,906,646	125,000	180,254	-	1,851,392
الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين	17,309	39,274	2,984	-	53,599
برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	-	301,339	301,339	-	-
أقل البلدان نمواً	33,391	10,000	(5,001)	-	48,392
سفر أقل البلدان نمواً - تعيينات القضاة	-	-	-	-	-
رعاية السفر إلى المؤتمرات الخارجية	-	24,140	24,140	-	-
<b>المجموع</b>	<b>2,097,359</b>	<b>1,416,273</b>	<b>1,152,901</b>	<b>297,861</b>	<b>2,062,870</b>

### الوصف العام والغرض من الصناديق الاستثمارية لعام 2020 المبينة في الجدول 7:

1- الصندوق الاستثماري العام: في عام 2020، قدمت الشعبة الوطنية للشؤون الدولية التابعة لوزارة العدل وحقوق الإنسان في الأرجنتين تبرعاً لفائدة أعمال إنتاج وتركيب واجهة زجاجية مثبتة على الحائط. وتستخدم الواجهة لعرض القطع الأثرية المتبرع بها ذات القيمة الرمزية والتاريخية. وخلال عام 2020، عُلق صرف الأموال الأخرى الموجودة في الصندوق الاستثماري العام التي قدمها المانحون دون أغراض محددة.

2- وتهيئ العقود المبرمة مع المفوضية الأوروبية والجهات المانحة الأخرى بشأن بناء الخبرات القانونية وبرنامج تعزيز التعاون دعماً مالياً لتنفيذ المشاريع الفرعية التالية:

(أ) الحلقات الدراسية والمناسبات والتدريبات من أجل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وبناء القدرات الوطنية: تتيح للممثلين والمهنيين القانونيين، من الدول الأطراف والدول غير الأطراف، بما في ذلك بلدان الحالات، فرصاً لتطوير معارفهم ومهاراتهم العملية فضلاً عن تبادل المعلومات المتسمة بالأهمية لكل طرف من أجل تعزيز قدرة المحكمة على تنفيذ ولايتها على أساس تحسين التعاون القضائي؛ ولتطوير المعارف والمهارات العملية للمهنيين القانونيين، وبناء العلاقات مع المحامين وجمعيات المحامين والحفاظ عليها، وتهيئة منتدى للتشاور مع العاملين في المهن القانونية؛

(ب) برنامج المهنيين القانونيين: يهيئ للمندوبين والمهنيين من بلدان الحالات والبلدان التي تجري فيها المحكمة تحقيقات أولية وأي بلد آخر من البلدان النامية ذات الصلة يعد طرفاً في نظام روما، فرصة تنمية معارفهم القانونية وتعزيز القدرات الوطنية على التحقيق في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة ومقاضاة مرتكبيها؛

(ج) قاعدة البيانات الخاصة بالأدوات القانونية: تخضع لمسؤولية مكتب المدعي العام، وتيسر تطوير القدرة على التحقيق في قضايا الجرائم الدولية الأساسية ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها، ولا سيما على الصعيد الوطني. ووضعت القاعدة لمساعدة المهنيين القانونيين على تناول الجرائم الدولية الأساسية على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي والتشريعات الوطنية ذات الصلة، وذلك من خلال إتاحة (أ) حرية الوصول إلى المعلومات القانونية في القانون الجنائي الدولي، والموجزات القانونية لهذه المعلومات، والبرامجيات الحاسوبية المتخصصة للعمل بهذه القوانين؛ و(ب) التدريب وإسداء المشورة وتقديم خدمات مكتب المساعدة. ويشكل هذا المشروع الفرعي عنصراً هاماً في الجهود التي تبذلها المحكمة لتعزيز القدرات الوطنية وكفالة تقديم المتهمين بارتكاب تلك الجرائم إلى العدالة وفقاً للمعايير الدولية.

3- وتنتج هذه المشاريع الفرعية مجتمعة عن الهدف العام للبرنامج وهو الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب، بتعزيز نظام روما الأساسي وزيادة الدعم المقدم إلى المحكمة وأهدافها الفرعية من أجل: (1) توسيع فهم المحكمة ونظام روما الأساسي في أوساط الجهات الفاعلة الرئيسية، ولا سيما الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية والمهنيين القانونيين، وزيادة دعم الدول للمحكمة وتعاونها معها؛ و (2) تعزيز القدرات الوطنية في التعامل مع الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، لا سيما في البلدان ذات الصلة بالحالات المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية، بتعزيز مبدأ التكامل.

4- وأنشئ الصندوق الاستئماني لافتتاح السنة القضائية والحلقة الدراسية القضائية لعام 2020 لتغطية تكاليف الطعام في حفل الافتتاح الذي أقيم في 23 كانون الثاني/يناير 2020. وتعد الحلقة الدراسية القضائية السنوية الحدث الرئيسي المتكرر للمحكمة لتبادل الأفكار والخبرات وكذلك للتواصل مع كبار القضاة من الولايات القضائية الوطنية للدول الأطراف في نظام روما الأساسي والمحاكم الإقليمية والدولية.

5- وأنشئ الصندوق الاستئماني للغة الفرنسية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية في عام 2020، وبدأته الرئاسة بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية. والهدف من ذلك هو المساعدة في تمويل وضع برامج تدريبية لتعلم اللغة الفرنسية لفائدة القضاة على جميع المستويات (من A1 إلى C2) لتمكينهم من فهم المناقشات الشفوية في قاعة المحكمة

والوثائق المحررة باللغة الفرنسية في أثناء الإجراءات، وإذا لزم الأمر، التواصل من دون ترجمة شفوية/ترجمة تحريرية.

6- وأنشئ الصندوق الاستئماني للتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والمؤسسة القضائية المتخصصة المنقولة في كوسوفو على أساس مذكرة التفاهم المبرمة بين مكتب المدعي العام للمحكمة ومكتب المدعي الخاص للمؤسسة، التي سيساعد بموجبها مكتب المدعي العام مكتب المدعي الخاص من خلال توفير الاستخراج التقني للبيانات من أجهزة الهاتف، بما في ذلك الهواتف المحمولة. وسيدفع مكتب المدعي الخاص إلى مكتب المدعي العام كامل التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يمكن تحديدها نتيجة لتوفير الخدمات المتفق عليها.

7- وأنشئ الصندوق الاستئماني للتعاون في شمال أفريقيا لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر (التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ومركز التعاون الدولي) على أساس مذكرة التفاهم المبرمة بين المحكمة والمركز الدولي في سياق مشروع مكافحة التهريب، الذي يركز على مقاضاة الجهات الفاعلة الرئيسية في الشبكات الإجرامية الناشطة في مجال تهريب البشر، والاتجار بالبشر والجرائم الأخرى المتعلقة بالهجرة من بلدان القرن الأفريقي، مروراً بليبيا إلى الاتحاد الأوروبي. ويشمل نطاق التعاون بين المحكمة والمركز الدولي، من جملة أمور أخرى، مشاركة موظفي مكتب المدعي العام في الاجتماعات مع الشركاء الخارجيين وتبادل المعلومات والخبرات لدعم المشروع. وفي المقابل، سيسدد المركز الدولي للمحكمة بدل الإقامة اليومي لمشاركة موظفي المحكمة.

8- وتمثل هدف الصندوق الاستئماني للاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيس نظام روما الأساسي في زيادة الوعي العالمي بدور نظام روما الأساسي وأهمته، لزيادة الاعتراف العام به وتعزيز سرد إيجابي حقيقي يركز على ضحايا أخطر الجرائم في العالم والناجين منها. وتحققت الأهداف عبر عدد من الفعاليات وانتهى منها بالتعاون مع الدول الأطراف. وجرت الفعاليات المركزية يومي 16 و 17 تموز/يوليو 2018 في المحكمة، بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى من بلدان الحالات التي تنتظر فيها المحكمة، وخبراء ومحاورين.

9- أتاح مشروع مكتب المحكمة الجنائية الدولية القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الخاص بالوصول إلى سبل الانتصاف، الذي تموله السفارة البريطانية في كينشاسا (جمهورية أفريقيا الوسطى) توسيع نطاق وزيادة تأثير/آثار الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في سياق جلسة تأكيد التهم (جلسة التأكيد) في قضية المدعي العام ضد ألفريد بيكاتوم وباتريس إدوارد إنغايسوننا. وانطوى المشروع على ثلاثة أنشطة رئيسية: زيارة قادة المجتمعات المحلية المؤثرين وممثلي منظمات المجتمع المدني للاهاي لمتابعة جلسة تأكيد التهم والعروض التي قدمها مختلف الهيئات والأقسام في المحكمة؛ تغطية صحفية موجهة إلى فئات معينة (بما في ذلك بحسب نوع المتابعين، من قبيل النساء والشباب) لأحداث قضائية رئيسية تتعلق بقضية بيكاتوم-إنغايسوننا؛ وفرز وتوزيع ملخصات جلسة تأكيد التهم بشكل مباشر، وتوزيع مقاطع فيديو أخرى تتعلق بالمحكمة في بانغي وبربراتي ويالوكي وبيسا. وهياً المشروع بيئة مؤاتية للاضطلاع بأنشطة من قبيل تعزيز التواصل وتحسين سبل الوصول إلى العدالة لفائدة المجتمعات المحلية المتضررة (بما فيها المجني عليهم) في إطار إجراءات المحكمة في قضية بيكاتوم-إنغايسوننا. وأتاح التواصل مع الأهالي المحليين في المضمار القضائي عبر هيئات وقنوات مألوفة وموثوق بها تعزز الحوار المفتوح، والملكية، والتفاهم، وهياً إلى جانب ذلك بيئة قضائية أقل عدوانية/أكثر إيجابية. وأدى المشروع أيضاً إلى حشد مزيد من الدعم للمحكمة وتشجيع مشاركة

المجتمعات المحلية المتأثرة بالحوار القضائي مشاركة نشطة (بدلاً من التفرج، حتى ضمن الجهات التي لطالما تفاعلت مع تواصل المحكمة، ومنها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية).

10- وأنشئ الصندوق الاستئماني لتطوير المتدربين والمهنيين الزائرين في عام 2017 لتمويل دورات تدريبية وفرص للمهنيين الزائرين من مواطني البلدان النامية الأطراف في نظام روما الأساسي. ويتيح هذا البرنامج للمشاركين فرصاً للنمو الفكري وتنمية المعارف واكتساب المهارات المهنية التي يمكن نقلها. ويُموّل الصندوق الاستئماني من الجهات المهتمة من البلدان المانحة والموظفين والمسؤولين المنتخبين.

11- مشروع مكتب المحكمة الجنائية القطري في أوغندا الخاص بالوصول إلى سبل الانتصاف، حزيران/يونيو 2019 - حزيران/يونيو 2021: منذ أن أصبحت أوغندا بلد حالة لدى المحكمة قبل 12 عاماً، اضطلع المكتب القطري في أوغندا، عبر برنامجه الخاص بالتواصل، بأنشطة تواصل ذات صلة بالحالة في جميع أرجاء شمال أوغندا. وعقب اعتقال دومينيك أونغوين والإجراءات القضائية التي تلتها، اشتد الاهتمام بمتابعة المحاكمة لدى مختلف المجتمعات المحلية المعنية بالقضية. وبسبب طلب الحصول على معلومات منتظمة وضرورة جعل متابعة الإجراءات أمراً ممكناً ومُجدياً للغالبية العظمى من المجني عليهم والمجتمعات المحلية المتضررة التي تسكن مواقع نائية، غدا من الملح أن يضع المكتب برامج إضافية لتلبية الاحتياجات من المعلومات، وتوسيع نطاق الوصول إلى هذه المعلومات وتيسير الحوار وإشراك مختلف فئات المجتمعات المحلية المتضررة.

12- وليس للمحكمة مكاتب فرعية لدى المجتمعات المحلية المتضررة، لكنها أتاحت للمكتب، بدعم من هيئاتها المحلية وشراكاتها القائمة، فرصة التعاون مع شبكة مكونة من 52 متطوعاً مجتمعياً دعماً لتنفيذ المشروع. وينحدر المتطوعون في الشبكات المشكّلة من 25 رعية كنسية، معظمها في المواقع ذات الصلة بالقضية. وما زالت تضطلع هذه الشبكات بأنشطة لإعلام الجمهور أتاحت لأعضاء رعيته الكنسية متابعة الإجراءات الجارية في محكمة لاهاي متابعَةً مباشرة.

13- ويفضي أيضاً الاهتمام المتزايد بمتابعة محاكمة أنغوين إلى زيادة تعزيز توقع الوصول إلى جبر الأضرار لدى مختلف المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع في شمال أوغندا. وأجرى المكتب، طيلة المشروع، حواراً فعالاً ومفتوحاً لا من أجل تقديم معلومات بشأن المحاكمة فحسب، بل لبدء محادثة بشأن كيفية تعايش المجتمعات المحلية في ونام أيضاً، بغض النظر عن الحكم الصادر عند المحاكمة. ويكتسي استمرار تبادل المعلومات بين المجني عليهم والمجتمعات المحلية المتضررة أهمية بالغة لدحض المغالطات والتكهنات والتصورات الخاطئة التي من شأنها توليد توترات لا لزوم لها فيما يتعلق ببعض القرارات أو النواتج القضائية. ويتعلق جانب آخر من المشروع بتبادل الممارسات والتجارب الفضلى مع ممثلي العدالة وقطاعي القانون والنظام في أوغندا بغية الإسهام في تنمية قدراتهم ووضع آليات أكثر فعالية ونجاعة فيما يخص العدالة وإنفاذ القانون لمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية.

14- وأنشئ الصندوق الخاص لإعادة التوطين في عام 2010 لمساعدة الدول الراغبة في إبرام اتفاقات إعادة التوطين مع المحكمة من غير أن تكون قادرة على ذلك بحلول محايدة من حيث التكلفة. ويرمي الصندوق إلى زيادة عدد عمليات إعادة التوطين الفعلية وبناء القدرات المحلية لحماية الشهود. ويتلقى الصندوق تبرعات من الدول الأطراف ويغطي المصروفات المباشرة للأشخاص المعرضين للخطر الذين يُنقلون إلى الدول المستقبلية.

15- وأنشأت جمعية الدول الأطراف الصندوق الاستئماني للزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين في عام 2011 داخل قلم المحكمة بموجب قرارها ICC-ASP/8/Res.4. والغرض من ذلك هو تمويل الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين عبر التبرعات.

16- وأنشئ الصندوق الاستئماني لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين في 2015 لإتاحة التعيينات الممولة للمواطنين القادمين من البلدان المشاركة الراحية. ويتيح البرنامج الفرص للمهنيين الشباب لشغل وظائف برتبة المبتدئين، على نفقة حكوماتهم، سعياً لتعريفهم بالأعمال الداخلية للمحكمة والنظام القانوني الدولي ككل، بهدف زيادة الملاءمة لشغل الوظائف في المحكمة وغيرها من المنظمات الدولية والنظم الوطنية. ويتيح البرنامج للمشاركين فرصة للتطور المهني وتنمية المهارات المهنية التي يمكن تطبيقها في مساراتهم المهنية.

17- وأنشئ الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً في عام 2004 بموجب القرار ICC-ASP/2/Res.6 وُعدّل بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.4. وتدير الصندوق أمانة جمعية الدول الأطراف، ويشجع الصندوق على مشاركة مندوبي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى في أعمال جمعية الدول الأطراف من خلال تغطية تكاليف سفرهم إلى الجمعية على النحو الذي يحدده الصندوق.

18- وأنشئ الصندوق الاستئماني لسفر المرشحين من أقل البلدان نمواً إلى مكان إجراء المقابلات التي تجريها اللجنة الاستشارية المعنية بتعيين القضاة في عام 2020 بموجب القرار

ICC-ASP/15/Res.5، المرفق الأول، 6 (هـ). وتدير الصندوق أمانة جمعية الدول الأطراف لتقديم المساعدة المالية إلى المرشحين من أقل البلدان نمواً، الذين تسميهم دولة طرف، لتغطية تكاليف سفرهم ذهاباً وإياباً إلى مكان المقابلات التي تجريها اللجنة الاستشارية بشأن تعيين القضاة لدى المحكمة الجنائية الدولية على النحو الذي يحدده الصندوق.

19- ويغطي صندوق رعاية السفر إلى المؤتمرات الخارجية تكاليف السفر والإقامة لمسؤولي المحكمة والمندوبين الآخرين للمشاركة في المؤتمرات الخارجية والدورات التدريبية والمناسبات العامة وتمول الصندوق جهات مانحة متنوعة. وتتمثل الجهات الراحية أساساً في الحكومات والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، والمنظمات الدولية غير الربحية.

## تقرير مراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

### المحتويات

الصفحة  
ة

.....	أولاً- أهداف المراجعة ونطاقها ونهجها
.....	ثانياً- قائمة التوصيات
.....	ثالثاً- نظرة عامة على الوضع المالي
.....	رابعاً- ملاحظات
.....	ألف- تعليقات عامة على تمويل المحكمة
.....	باء - خطر الغش
.....	جيم - الاشتراكات المقررة غير المسددة
.....	1- تطور حالة المبالغ المستحقة
.....	2- عدم الأهلية للتصويت
.....	دال - كشوف المرتبات واستحقاقات الموظفين
.....	هاء- خصوم استحقاقات الموظفين
.....	واو- بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية
.....	زاي - مبالغ ومصروفات مستحقة أخرى
.....	خامساً- متابعة التوصيات السابقة
.....	سادساً- شكر وتقدير
.....	المرفقات
.....	المرفق الأول : متابعة التقرير بشأن الاحتياطات النقدية
.....	المرفق الثاني: متابعة التقرير المتعلق بشعبة العمليات الخارجية
.....	المرفق الثالث: متابعة التقرير المتعلق بإدارة الموارد البشرية (تموز/يوليو 2018)
.....	المرفق الرابع: متابعة التقرير المتعلق بإدارة عملية الميزانية (تموز/يوليو 2019)
.....	(

## أولاً- أهداف المراجعة ونطاقها ونهجها

- 1- لقد راجعنا البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمادة 12 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، بما في ذلك الاختصاصات الإضافية التي تنظم مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية.
- 2- إن الهدف العام لأية مراجعة للبيانات المالية هو التأكد بقدر معقول من خلو البيانات المالية ككل من أي تضارب سواء أكان ذلك بسبب الغش أم الخطأ، ما يمكن مراجع الحسابات من إبداء رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من جميع الجوانب المادية، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسنة المالية 2020.
- 3- وتطبق الاختصاصات الإضافية التي تحكم عمل مراجع الحسابات الخارجي وفقاً للفقرة 6 (ج) من النظام المالي والقواعد المالية، الذي ينص على أن الاستخدام غير اللائق لأموال المحكمة وأصولها الأخرى وأية مصروفات لا تتفق مع نية جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") يجب أن تُعرض على نظر جمعية الدول الأطراف.
- 4- وتتضمن البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بيان الوضع المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التغييرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، ومقارنة بين الميزانية والبيانات الفعلية، وملاحظات عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.
- 5- وأرفعت المحكمة بياناتها المالية مجموعة من سبعة بيانات (الجدول من 1 إلى 7) تقدم معلومات إضافية لا تدخل في نطاق هذه المراجعة. وأكد فريق التدقيق أن هذه الجداول متسقة مع البيانات المالية، لكن من دون ممارسة ما قد يلزم من الحرص الواجب بشأنها.
- 6- ووفقاً للمعيارين الدوليين 315 و610 لمراجعة الحسابات، يتعين على مراجع الحسابات الخارجي النظر أعمال المراجعة الداخلية للحسابات، وتقدير مستوى الدعم الذي يحظى به فيما يخص مهام المراجعة الخارجية للحسابات.
- 7- وأرسلت تقارير المراجعة الداخلية للحسابات إلى مراجع الحسابات الخارجي، الذي اطلع على مضمونها والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها التي تتسم ببالغ الأهمية فيما يتعلق بأعماله، ولا سيما التقرير المتعلق بعملية إدارة العقود، والتقرير المتعلق بإدارة الأصول، والتقرير المتعلق بالتقييم التقني في عملية الشراء واستعراض عملية شراء معدات تكنولوجيا المعلومات داخل مكتب المدعي العام.
- 8- وتألقت عملية المراجعة من مرحلتين:
  - مراجعة مؤقتة للحسابات، تركز على الجوانب المتصلة بالضوابط الداخلية. وكان من المقرر في بادئ الأمر أن يمتد إجراء المراجعة المؤقتة من 7 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، ولكن تعذر إجراؤها حضورياً في مقر المحكمة في لاهاي، بسبب تدابير الحد من السفر والزيارات والاجتماعات التي اتخذتها السلطات الوطنية في هولندا وفرنسا في سياق جائحة كوفيد-19. ووضع الفريق المعني بالمراجعة والمحكمة، ولا سيما قلمها، بروتوكولاً وعمليات بديلة على أساس إجراء المراجعة عن بعد، الأمر الذي تسنى من خلال الاطلاع الآمن على المعلومات عبر نظام Citrix وما تتيحه المحكمة من النظم والتطبيقات والمنتجات في إطار التخطيط المركزي للموارد، وآليات التحاور من خلال

تبادل البيانات الإلكترونية وخدمات تكنولوجيا المعلومات الخاصة، والمؤتمرات  
الفيديوية المحمية الدورية؛

- مراجعة نهائية للحسابات، في مقر المحكمة الجنائية الدولية في دن هاغ، تركز  
على البيانات المالية والتزامات الإفصاح التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولية  
(من 17 أيار/مايو إلى 4 حزيران/يونيو 2021).

9- ونوقشت النتائج والتوصيات مع شعبة الخدمات الإدارية في فريق قلم المحكمة. وعُقد  
الاجتماع النهائي مع مدير الشعبة ورئيس قسم الشؤون المالية وفريقه ورئيس وحدة  
عمليات الموارد البشرية، ورئيس قسم خدمات إدارة المعلومات وموظف شؤون النظم  
والتطبيقات والمنتجات في 4 حزيران/يونيو 2021.

10- ونحن ندلي هنا برأي غير معدّل بشأن البيانات المالية للمحكمة عن السنة المنتهية  
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

### ثانياً. قائمة التوصيات

11- لا شيء. لم ير مراجع الحسابات الخارجي ضرورة لتقديم أي توصية جديدة بشأن  
مراجعة البيانات المالية لعام 2020. غير أنه يحدد ملاحظتنا الرئيسية في الجزء الرابع  
من هذا التقرير.

12- وترد متابعة التوصيات السابقة الواردة في التقارير السابقة عن البيانات المالية  
وتقارير الأداء التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي في الجزء الخامس وكذلك في  
التذييلات من 1 إلى 4 أدناه.

13- وقام مراجع الحسابات الخارجي، على حد علمنا، بتقييم التقدم الذي أحرزته  
المحكمة في كل توصية. وتعتبر بعض التوصيات منفذة، ومنفذة جزئياً ولكنها مغلقة،  
ومنفذة جزئياً، ولا تزال مفتوحة. وهذا سيعطي لخليفتنا، مراجع الحسابات الخارجي  
الجديد، الحرية والمرونة اللازمة في عمله.

### ثالثاً. نظرة عامة على الوضع المالي

14- تمثل الأصول ما قدره 254.949 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر  
2020 مقارنة بمبلغ 193.239 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019  
ومبلغ 247.323 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. وتبلغ الزيادة  
الحاصلة بالقياس إلى السنة السابقة 7 في المائة (أي -15.756 مليون يورو)، ما  
يُعزى أساساً إلى زيادة النقد وما يقابل النقد والحسابات المستحقة القبض التي قلت بفعل  
انخفاض قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات. وارتفع المستوى العام للنقد وما يعادل  
النقد<sup>1</sup> من 14.575 مليون يورو إلى 27.093 مليون يورو، (12.518 مليون يورو  
أي زيادة بنسبة 86 في المائة). ويرتبط مستوى النقد أساساً بسداد عدة دول أطراف  
سلفاً لاشتراكاتها المقررة لعام 2021.

15- ويمثل إجمالي المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير المنطوية على التبادل  
مبلغاً إجمالياً قدره 48.436 مليون يورو في تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020،  
مقارنةً بمبلغ 25.869 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويُعزى ذلك  
في المقام الأول إلى الاشتراكات الإلزامية التي تدفعها الدول الأطراف. وتبلغ

<sup>1</sup> تمثل مبالغ "النقد وما يعادل النقد" الأموال المتاحة على الفور أو الودائع تحت الطلب.



الاشتراكات الإلزامية غير المسددة من الميزانية العادية 38.402 مليون يورو (25.772 مليون يورو في نهاية عام 2019). ويبين هذا أن مستوى المدفوعات المتوقعة في إطار الاشتراكات المقررة ارتفع وتجاوز الذروة التي وصل إليها في نهاية عام 2017 حين بلغ 31.048 مليون يورو. وبلغت القيمة الصافية للحسابات المستحقة الدفع 28.398 مليون يورو، مقابل 17.655 مليون يورو، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، التي ارتفعت من 8.214 مليون يورو إلى 10.038 ملايين يورو. ويمثل هذا الاعتماد 90 في المائة من الاشتراكات غير المسددة على مدار أكثر من عامين.

16- وتبلغ قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات مبلغ 160.154 مليون يورو، مقارنةً بمبلغ 168.643 مليون يورو في نهاية عام 2019، وتمثل 63 في المئة من الأصول. وأظهرت عملية الحساب أن انخفاض قيمة المبنى على مر سنة كاملة كان بواقع 7.895 ملايين يورو أقل من قيمة عام 2019 (9.973 ملايين يورو) بسبب بلوغ مكون في المبنى نهاية عمره النافع في 2020 واستهلكت قيمته كلياً، وبلغت قيمة المبنى الدفترية الصافية مبلغ 147.211 مليون يورو مقارنةً بمبلغ 155.044 مليون يورو في نهاية عام 2019. وتبلغ القيمة الإجمالية للمكونات الأخرى للممتلكات والمرافق والتجهيزات مبلغ 12.944 مليون يورو، وتمثل هذه المكونات في المقام الأول في الأراضي – قطعة أرض المقر (9.741 مليون يورو)، وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (1.392 مليون يورو)، والمركبات (0.565 مليون يورو)، ومختلف أنواع التجهيزات.

17- وتبلغ قيمة الأصول غير الملموسة مبلغ 2.620 مليون يورو، وتمثلت هذه الأصول أساساً في برمجيات قيد التطوير (يُتوقع إنجاز تطويرها في عام 2022) بقيمة 1.473 مليون يورو، وفي القيمة الصافية للبرمجيات المطوّرة داخلياً (التي بلغت 0.915 مليون يورو).

18- وتناظر حقوق الاسترداد البالغة 33.029 مليون يورو القيمة العادلة لعقد التأمين الذي تسهم فيه المحكمة بغية تغطية معاشات ما بعد الخدمة للقضاة. وغيّرت المحكمة شركة تأمينها في نهاية عام 2019. ولم يؤثر العقد الجديد في مبلغ حقوق الاسترداد، الذي يعود سبب ارتفاعه منذ عام 2019، حين كان يُقدَّر بمبلغ 31.897 مليون يورو، إلى متغيرات الحساب، من قبيل معدلات الخصم، كما هو مفصّل عنه في الملاحظات من 2.45 إلى 2.56 والملاحظة 10 في البيانات المالية.

19- وتشمل الالتزامات في المقام الأول ديون الموردين والموظفين والدولة المضيفة للحصول على قرض لتمويل المباني الدائمة. وتُحتسب أيضاً مبالغ المخاطر المؤكدة بموجب مخصصات المخاطر والرسوم.

20- وتقسّم الالتزامات بين الخصوم المتداولة والخصوم غير المتداولة. ويستند هذا التمييز رئيسياً إلى مدة الدفع المتوقعة للمبالغ المخصصة<sup>2</sup> وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المخصصات المبالغ التي تغطي الحكم النهائي في المنازعات المعروضة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية (ILOAT). وواصل هذا المبلغ انخفاضه ويبلغ 7 آلاف يورو في البيانات المالية لعام 2020، مقارنةً بمبلغ 263 ألف يورو في عام 2019 و898 ألف يورو في عام 2018. ويُعزى هذا الاتجاه في المقام الأول إلى المدفوعات وعمليات إعادة الشطب المسجلة في الدعاوى القضائية الممّولة

<sup>2</sup> تعتبر الديون التي تقل مدتها عن 12 شهراً قصيرة الأجل، بينما يتم تصنيف الديون الأخرى على أنها ديون طويلة الأجل.

في السنوات الماضية. واستقرت مخصصات الضرائب الأمريكية في مبلغ 0.086 مليون يورو (0.100 مليون يورو لعام 2019).

21- وتقسّم استحقاقات الموظفين أيضاً بين الخصوم المتداولة وغير المتداولة:

- تظهر الإجازات السنوية المتراكمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل واستحقاقات ما بعد التوظيف المستحقة في السنة الواحدة في الخصوم المتداولة (15.026 مليون يورو)؛

- يتطابق الجزء طويل الأجل مع الالتزامات الطويلة الأجل للمحكمة مثل معاشات القضاة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (91.388 مليون يورو).

22- كان القصد من القرض المقدم من الدولة المضيفة تمويل مشروع المباني الدائمة. وواصل الدين المتبقي في رأس المال انخفاضه، ويبلغ 66.978 مليون يورو في نهاية عام 2020، مقارنة بمبلغ 66.865 مليون يورو في نهاية عام 2019 ومبلغ 70.708 ملايين يورو في نهاية عام 2018.

23- وتتكون الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة الدفع من الاشتراكات المقررة المحصلة سلفاً (20.701 مليون يورو) والتبرعات المحصلة سلفاً (1.301 مليون يورو) والفواتير التي لم ترد بحلول إغلاق الحسابات الخاصة بالخدمات المتعلقة بعمليات المحكمة (2.941 مليون يورو)، ومبلغ 1.698 مليون يورو من الفوائد ذات الصلة بالقرض المستحق في 1 شباط/فبراير 2021.

24- وفي نهاية عام 2020 بلغ صافي الأصول/الممتلكات 48.800 مليون يورو مقارنة بمبلغ 65.301 مليون يورو في عام 2019 ومبلغ 90.809 مليون يورو في عام 2018، ويشكل صافي حقوق ملكية المحكمة. وينخفض انخفاضاً هيكلياً وخسر قرابة نصف قيمته في غضون ثلاث سنوات. وترد تفاصيل مختلف عناصره في البيان الثالث المعنون "بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية"، على النحو التالي:

- رصيد إيجابي قدره 64.430 مليون يورو (مقابل 72.594 مليون يورو في نهاية عام 2019) لعنصر الصندوق العام الذي يجمع "صندوق المباني الدائمة" السابق والأموال العامة الأخرى باسم "أرصدة أخرى للصندوق العام" منذ عام 2017 - البيان الثالث؛

- مبلغ إيجابي قدره 5.242 مليون يورو، كما في عام 2019 لمساهمة الدول الأطراف في تمويل صندوق الطوارئ؛ وزيادة في احتياطي رأس المال العامل الذي انتقل من 5.951 ملايين يورو في عام 2019 إلى 11.540 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛

- رصيد سلبي عام قدره 34.551 مليون يورو للأموال المتبقية في الصندوق العام. ويشمل ذلك رأس المال الإيجابي لصندوق التزامات استحقاقات الموظفين (0.657 مليون يورو) والعجز النقدي (- 8.339 ملايين يورو)، بالإضافة إلى رأس المال السلبي فيما يخص إعادة قياس خطط استحقاقات الموظفين بعد التوظيف (- 26.869 مليون يورو)؛

- رأس المال الإيجابي للصناديق الاستثمارية الثلاثة عشر الممولة من التبرعات المقدمة إلى المحكمة الجنائية الدولية (يجب عدم الخلط بينها وبين الصندوق الاستثماري للمجني عليهم، وهو كيان منفصل يُصدر بياناته المالية الخاصة) بلغ ما مجموعه 2.138 مليون يورو.

- 25- ويظهر بيان الأداء المالي نتيجة سلبية قدرها -9.824 ملايين يورو مما يشكل تحسناً بالنسبة إلى عجز 14.468 مليون يورو المسجل عام 2018 لكنه أعلى من مستوى عام 2018 (-7.102 ملايين يورو). والعامل الرئيسي الذي يفسر هذا التطور هو انخفاض المصروفات بخلاف مصروفات استحقاقات الموظفين بمقدار -4.330 ملايين يورو تم تعويضها جزئياً بزيادة مصروفات استحقاقات الموظفين، وهي أهم جزء من المصروفات (1.808 + مليون يورو، أي بزيادة نسبة 1.6 + في المائة في الفترة 2020/2019، مقارنة بنسبة 6.28 + في المائة في الفترة 2019-2018).
- 26- ويعزى انخفاض المصروفات أساساً إلى آثار جائحة كوفيد-19 على مصروفات السفر والضيافة التي انخفضت بمقدار -3.520 ملايين يورو (-63 في المائة). أما المصروفات الأخرى والخدمات التعاقدية وأتعاب المحامين ومصروفات التشغيل والإمدادات والمواد فانخفضت بمقدار 0.810 مليون يورو (-3.07 في المائة).
- 27- وبشكل عام، بلغ مستوى نفقات المحكمة 155.845 مليون يورو، أي بانخفاض قدره 4.891 ملايين يورو، ونسبة -3.0 في المائة.
- 28- وفي الوقت نفسه، انخفضت الإيرادات، من 146.268 مليون يورو في عام 2019 إلى 146.021 مليون يورو في عام 2020 (-0.247 مليون يورو، -0.2 في المائة). وإلى جانب الانخفاض الكبير في المصروفات (-4.891 مليون يورو)، فإن هذا يفسر تحسن العجز المسجل في العام (-4.644 ملايين يورو).

ويظهر بيان الأداء المالي عجزاً قدره 9.824 ملايين يورو، وهو ما يمثل تحسناً مقارنة بالعجز البالغ 14.468 مليون يورو لعام 2019 (تحسن قدره 4.644 ملايين يورو). ويفسر هذا الاختلاف في الغالب بانخفاض المصروفات على السفر والضيافة بواقع -3.520 ملايين يورو (-63 في المائة) ويرجع ذلك أساساً إلى جائحة كوفيد-19. وانخفضت الخدمات التعاقدية وأتعاب المحامين ومصروفات التشغيل واللوازم والمواد بمقدار -0.810 مليون يورو (-3.07 في المائة).

#### رابعاً- ملاحظات وتوصيات

##### ألف. تعليقات عامة على تمويل المحكمة

- 29- اختتم مراجع الحسابات الخارجي التعليقات والتحليلات التي أوردتها في تقرير مراجعة البيانات المالية لعام 2017<sup>3</sup> بالتعبير عن خطر يتعلق بالقلق المستمر في المحكمة بسبب احتمال وقوع نقص نقدي خلال عام 2018. ونتج هذا الوضع عن استمرار بعض الدول الأطراف في التخلف عن سداد متأخرات الاشتراكات المقررة، وعدم كفاية التمويل المقدم من صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في ذلك الحين. وأكدت لجنة الميزانية والمالية أيضاً هذا الخطر في تقاريرها السابقة لعام 2018.
- 30- غير أن مخاطر نقص السيولة تبدو متكررة في المحكمة على الأمد البعيد، إذ تتناوب فترات التوتر وفترات التعافي.
- 31- ورُصدت المخاطر المشار إليها في تقرير مراجعة الحسابات بشأن البيانات المالية لعام 2017 فخلال النصف الثاني من عام 2018، حين سُجِّل تحسن في مستوى النقد، بسبب مدفوعات المتأخرات والمدفوعات من الدول الأطراف.

ICC-ASP/17/12<sup>3</sup>

32- وفي إطار هذا التقرير المتعلق بمراجعة البيانات المالية لعام 2020، حُلّل مراجع الحسابات الخارجي توقعات السيولة الشهرية لعام 2021. وأُبلغ عن الافتراضات التي استند إليها في عملية الاستشراف هذه ويبدو أنها معقولة. ومفاد هذه التوقعات أن المحكمة ستواجه نقصاً في السيولة بمقدار 3.3 ملايين يورو (8.5 ملايين يورو باستثناء النقد المقيد الوارد من صندوق الطوارئ) في كانون الأول/ديسمبر 2021.

33- وقد ينشأ هذا النقص في السيولة في وقت مبكر إذا أُخّر أو أُجّل دفع بعض الاشتراكات المقررة. ولا سلطة للمحكمة لتقرير تاريخ الدفع، الذي يخضع كلياً لمشيئة الدولة الطرف المساهمة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لا يتوافر لدى مراجع الحسابات الخارجي مزيد من الوضوح فيما يخص التزامات المساهمين المعنيين بتنفيذ المدفوعات في الوقت المناسب وبالمبالغ المتوقعة.

34- وفي سياق جائحة كوفيد-19، وتبعاتها الجانبية على الوضع الاقتصادي والمالي لكثير من الدول الأطراف، لم يُخطر مراجع الحسابات الخارجي بتأثير غير متوقع في قدرة هذه الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص اشتراكاتها المقررة لعام 2020.

35- وحددت المحكمة تدابير التخفيف لمواجهة النقص في السيولة الذي سيحدث في كانون الأول/ديسمبر 2021، على النحو المفصل في الملاحظة 2-18 بالبيانات المالية.

36- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن تدابير التخفيف معقولة ويوجه الانتباه إلى الملاحظة 2-18 بالبيانات المالية التي تفصل النقص في السيولة والتمويل النقدي المحتمل.

من المتوقع أن يبلغ النقص النقدي 3.3 ملايين يورو (8.5 ملايين يورو باستثناء النقد المقيد الوارد من صندوق الطوارئ) في نهاية العام 2021. وتعمل المحكمة باستمرار على حل هذه المسألة وتتوقع التوصل إلى حلول بنهاية عام 2021 لتغطية النقص النقدي.

وحتى لو بدت توقعات المحكمة معقولة، يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن الحل المستدام الوحيد يظل متمثلاً في سداد الدول الأطراف لاشتراكاتها ومتأخراتها في الوقت المناسب.

#### باء- خطر الغش

37- إذا كان المعيار 240 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات يشير في فقراته من 5 إلى 8 إلى حدود مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي فيما يتعلق بمنع الغش وكشفه، فإنه ينص في الفقرة الفرعية 17 ب منه على أن "على المراجع أن يستفسر من الإدارة [عن] (...) آلية الإدارة لتحديد مخاطر الغش في المنشأة والاستجابة لها، بما في ذلك أي مخاطر معينة من مخاطر الغش قامت الإدارة بتحديدتها أو تم لفت نظرها إليها".

38- وعلى الرغم من وجود سياسة لمكافحة الغش بتاريخ 13 أيار/مايو 2014 ومدونة لقواعد السلوك بتاريخ 4 نيسان/أبريل 2011، فإن المحكمة لم تنفذ أي آلية لمنع الغش والكشف عنه.

39- وأبلغت آلية الرقابة المستقلة مراجع الحسابات الخارجي بأنه لم يكتشف أي غش في عام 2020 وأنه لم يتم إجراء سوى استعراض أولي واحد خلص إلى عدم وجود غش.

40- وقدمت المنظمة الدولية للهجرة إلى جمعية الدول الأطراف معلومات تتعلق بالاستعراضات والتحقيقات التي أجريت في الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2020 (ICC-ASP/19/26).

يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أنه رغم عدم تنفيذ المحكمة لأي آلية محددة لمنع الغش وكشفه، توجد سياسة لمكافحة الغش بتاريخ 2014.

## جيم - الاشتراكات المقررة غير المسددة

### 1- تطور حالة المتأخرات

41- يوضح الجدول التالي تطور الاشتراكات المقررة على الأمد الطويل (14 سنة) وما يتصل بها من متأخرات غير مسددة:

### الجدول 1:

الاشتراكات المقررة غير المسددة من عام 2007 إلى عام 2020 (بآلاف اليورو)

السنة	الاشتراكات المقررة	المبالغ المحصلة الحالية/الاشتراكات المقررة	31 كانون الأول/ديسمبر	31 كانون الأول/ديسمبر	المبالغ المستحقة للسنة	المبالغ المستحقة للسنة الماضية	المجموع
2007	88,872	83,021	93%	5,851	7%	9,672	2,298
2008	90,382	90,077	100%	305	0%	7,896	252
2009	96,230	95,469	99%	761	1%	225	332
2010	103,623	97,849	94%	5,774	6%	612	481
2011	103,608	101,222	98%	2,386	2%	5,849	406
2012	108,800	102,640	94%	6,160	6%	2,382	410
2013	112,040	105,380	94%	6,659	6%	6,248	321
2014	118,706	110,672	93%	8,034	7%	525	6,455
2015	125,598	112,959	90%	12,639	10%	6,343	8,147
2016	138,786	124,726	90%	14,060	10%	16,440	4,345
2017	144,587	126,353	87%	18,235	13%	5,592	12,813
2018	147,432	132,092	90%	15,340	10%	25,266	5,782
2019	148,135	133,724	90%	14,411	10%	9,760	11,361
2020	148,726	130,651	88%	18,075	12%	5,445	20,327

المصدر: مراجع الحسابات الخارجي، استناداً إلى الأرصدة الدورية.

42- وبلغت الاشتراكات غير المسددة أعلى مستوى لها في عام 2020 وبلغت 38.402 مليون يورو (زيادة بنسبة 49 في المائة). والواقع أن الديون غير المسددة من السنوات السابقة تضاعفت في عام 2020، وزادت الديون غير المسددة في العام الحالي بنسبة 25 في المائة في حين أن الاشتراكات المقررة لم تزد إلا بالكاد.

43- وفيما يتعلق بالمبالغ المحصلة للسنة الحالية، انخفض المبلغ المحصل (88 في المائة). وفي عام 2020، سددت بعض الدول الأطراف ما بذمتها من اشتراكات متأخرة.

وتبلغ قيمة المبالغ المحصلة المتعلقة بالفترات السابقة 5.4 ملايين يورو، أي أقل من عام 2019 (9.8 ملايين يورو) بل أقل من ذلك مقارنة بعام 2018 (25.3 مليون يورو). ومنذ عام 2008، بلغت الاشتراكات غير المسددة المتصلة بالسنوات السابقة أعلى مستوى لها (20.3 مليون يورو). وتعد الاشتراكات غير المسددة المرتبطة بالسنة الحالية مرتفعة أيضاً، حيث تبلغ 18.1 مليون يورو. ويفسر هذان العاملان سبب وصول إجمالي المبالغ المستحقة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2007.

## الجدول 2:

### أكبر الاشتراكات المقررة غير المسددة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بآلاف اليورو)

إجمالي المبالغ غير المسددة	المبالغ غير المسددة المرتبطة بالمبالغ غير المسددة المرتبطة لعام 2020 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	بعام 2020	بالمسنوات الماضية
16,543	8,256	8,287	البرازيل
10,798	2,025	8,773	فنزويلا
4,666	2,433	2,233	الأرجنتين
3,435	3,435	-	المكسيك
1,350	678	672	نيجيريا
36,792	16,827	19,965	مجموع الدول الأطراف الخمس
96%	93%	98%	النسبة المئوية من المجموع
38,402	18,075	20,327	مجموع الاشتراكات المتأخرة

المصدر: مراجع الحسابات الخارجي، من الأرصدة الدورية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

44- وبحلول نهاية عام 2020، لم تدفع إحدى وأربعون دولةً طرفاً اشتراكاتها المقررة بالكامل. وكانت هذه الدول ستاً وثلاثين دولة في 2019. وتمثل المبالغ المتأخرة غير المسددة الخمسة الأكبر نسبة 96 في المئة من إجمالي الرصيد غير المسدّد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وكانت النسبة 95 في المائة عام 2019.

45- وبلغ متأخرات البرازيل 16.5 مليون يورو في عام 2020 (43 في المائة من إجمالي المبالغ غير المسددة). وتنقسم المتأخرات إلى مبلغ 8.3 ملايين يورو مستحقة للسنوات السابقة ومبلغ 8.3 ملايين يورو مرتبطة بعام 2020. ودفعت البرازيل مبلغ 2.2 مليون يورو في كانون الأول/ديسمبر 2020.

46- وراكت فنزويلا مبالغ غير مسددة لسنوات عدة. وتمثل اشتراكاتها غير المسددة (8.8 ملايين يورو) المتعلقة بالسنوات السابقة 81 في المائة من المبلغ الإجمالي (10.8 ملايين يورو). وتُصنّف الحسابات المستحقة الملحقة بهذه الاشتراكات ضمن فئة الديون المشكوك في تحصيلها بواقع 9.7 ملايين يورو. وسُدّدت آخر دفعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

47- وفي عام 2020، دفعت الأرجنتين 2.1 مليون يورو من اشتراكاتها غير المسددة عن السنوات السابقة. غير أن متأخرات الأرجنتين زادت بمقدار اشتراكها لعام 2020.

48- وفي عام 2020، سددت الجمهورية الدومينيكية جميع اشتراكاتها المستحقة عن السنوات السابقة (272 ألف يورو) ودفعت جزئياً اشتراكات عام 2020 (145 ألف يورو). وبالتالي، لم تعد هذه الدولة الطرف مدرجة في قائمة الدول الأطراف الخمس التي لها أكبر الاشتراكات المقررة غير المسددة.

49- ولم تسدد المكسيك اشتراكها لعام 2020، ولذلك ففي ذمتها مبلغ غير مدفوع قدره 3.435 ملايين يورو حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

50- وفي حين سددت نيجيريا في حزيران/يونيه 2020 مبلغ 16 ألف يورو، فإن هذه الدفعة لم تكن كافية لتسوية المتأخرات قبل السنة الحالية.

**وصلت الاشتراكات غير المسددة أعلى مستوى لها في عام 2020 وبلغت 38.402 مليون يورو (+ 49 في المائة) في نهاية العام.**

## 2- عدم الأهلية للتصويت

51- تعترف المحكمة بالمبالغ المرصودة لسداد أية ديون مشكوك في تحصيلها. وتمثل 90 في المائة من رصيد المستحقات غير المسددة لأكثر من عامين كاملين. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ هذا الرصيد 10 ملايين يورو ويتعلق بتسعة بلدان ينبغي ألا يكون لها حق التصويت في جمعية الدول الأطراف. ويتعلق الجزء الأكبر من هذه المخصصات بفرنزويلا بمبلغ 9.7 ملايين يورو.

52- ومن أجل تعزيز عملية استرداد المتأخرات المستحقة، أوصى مراجع الحسابات الخارجي في العام الماضي بالسماح للدول الأطراف التي عليها متأخرات من العاملين الكاملين السابقين بالتصويت فقط عند اكتمال جدول دفع المستحقات، وفقاً لأحكام المادة 112 من نظام روما الأساسي. ونتيجة لذلك، عرضت المحكمة الجنائية الدولية على الدول الأطراف التي عليها متأخرات خطة سداد متعددة السنوات كآلية لتنظيم اشتراكاتها القديمة.

53- وحدث مراجع الحسابات الخارجي، خلال آخر مهمة له، المتأخرات المستحقة ابتداءً من 30 نيسان/أبريل 2021. وهذا يؤدي إلى الجدول التالي:

### الجدول 3:

#### صنيف الاشتراكات المقررة غير المسددة بحسب السنة (بالآلاف اليورو)

المبالغ غير المسددة في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020	المبالغ غير المسددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	المبالغ غير المسددة في 30 نيسان/أبريل 2021	تحويل المبالغ المرتبطة بالسنوات السابقة
0	1	1	2007
0	1	1	2008
-2	3	1	2009
-3	5	2	2010
-3	6	3	2011
-3	13	10	2012
-4	16	12	2013
-0,003	1,200	1,196	2014

2015	1,274	1,278	-0,152
2016	1,422	1,426	1,278
2017	1,498	1,503	-0,005
2018	1,552	1,627	-0,075
2019	11,592	13,248	-1,656
2020	14,353	18,075	-3,722
2021	63,258		
<b>المجموع</b>	<b>96,175</b>	<b>38,402</b>	<b>5,485</b>

المصدر: مراجع الحسابات الخارجي، استناداً إلى الأرصدة الدورية في 30 نيسان/أبريل 2021 وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

54- وفي 30 نيسان/أبريل 2021 ، تمكنت المحكمة الجنائية الدولية من تحصيل ما مجموعه 91 مليون يورو من الاشتراكات المقررة، مقابل 102 مليون يورو في نفس الفترة من السنة الماضية. وكانت المدفوعات التي نُفِذت في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021 مرتبطة في المقام الأول بالاشتراكات المقررة لعام 2020 (93 في المائة من إجمالي المبلغ). وسُخِّرَ 5.5 ملايين يورو فقط للقضاء على الأرصدة غير المسدّدة ذات الصلة بالسنوات الماضية.

**يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي ارتفاع مستوى الاشتراكات غير المسددة حتى 30 نيسان/أبريل 2021 (96.2 مليون يورو).**

**دال - كشوف المرتبات واستحقاقات الموظفين**

55- ارتفعت مصروفات موظفي المحكمة بنسبة 1.57 بالمائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وذلك على النقيض من الزيادة التي بلغت 6.28 بالمائة في الفترة من 2018 إلى 2019. ويشبه هذا التقدم نسبة 1.15 في المائة التي سُجِلت في عام 2018 مقارنة بعام 2017. وارتفع إجمالي مصروفات استحقاقات الموظفين إلى 116.7 مليون يورو، بعد أن كان 114.9 مليون يورو في عام 2019.



#### الجدول 4: تطور مصروفات استحقاقات الموظفين للفترة 2019-2020 (بالآلاف اليورو)

التطور النسبة المئوية	التطور 2020/2019	2019	2020	
-4.15	141	3,401	3,260	مرتبات القضاة
-6.10	110	1,802	1,692	استحقاقات القضاة وبدلاتهم
1.30	790	60,848	61,638	مرتبات الموظفين
1.87	607	32,404	33,011	استحقاقات الموظفين وبدلاتهم
4.03	662	16,437	17,099	الموظفون المؤقتون
1.57	1,808	<b>114,892</b>	<b>116,700</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مراجع الحسابات الخارجي، استناداً إلى الملاحظة 16 الملحقة بالبيانات المالية، بالتدقيق عبر نظام SAP.

56- هذه الفئة من المصروفات هي الأكبر لدى المحكمة، إذ تمثل 116.7 مليون يورو من أصل 156 مليون يورو (75 في المئة من المصاريف).

57- وعادةً ما تُنشر معلومات الدول الأطراف الخاصة بتكاليف الموظفين في نهاية السنة بطريقة أخرى، عبر التقرير الذي تقدمه إدارة الموارد البشرية إلى لجنة الميزانية والمالية. وقدم مراجع الحسابات الخارجي توصية لتحسين التقرير في عام 2018. وفي 2020، جرى تحديث الملاحظة 16 المرفقة بالبيانات المالية لتضمينها معلومات تلخيصية مناسبة بشأن تكاليف الموظفين ومصروفاتهم.

58- ويفسر جزئياً الزيادة في إجمالي مصروفات استحقاقات الموظفين (+ 1.6 في المائة، + 1.8 مليون يورو) التأثير الحاصل على مرتبات الموظفين. ويتعلق ذلك بتحديث جداول مرتبات الموظفين بعد المراجعة التي أجرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية التي تم إنفاذها من تشرين الأول/أكتوبر 2019 حتى في عام 2020 لأول مرة على مدار عام كامل. وإلى جانب ذلك، من بين مزايا الموظفين، ترتبط بعض التطورات بقيود كوفيد-2019. وقد أسفرت جائحة كوفيد-19 عن تكاليف مباشرة مثل زيادة تكاليف الترجمة الشفوية المرتبطة بتدابير التخفيف التي وضعت، مثل سرعة تناوب المترجمين الشفويين. كما نجمت عن الجائحة تكاليف غير مباشرة مثل تراكم الإجازة السنوية، التي شهدت زيادة كبيرة، حيث ارتفعت من 0.76 مليون يورو في عام 2019 إلى 2.80 مليون يورو في عام 2020 (+ 267 في المائة).

59- وفيما يخص مرتبات القضاة ومستحقاتهم، التي انخفضت بنحو 251 ألف يورو بسبب انخفاض عدد القضاة في عام 2020، ومرتببات واستحقاقات الموظفين، تبلغ التكلفة 85 في المائة من مصروفات استحقاقات الموظفين (81 في المائة من دون احتساب القضاة)، مما يدل على صلابة تكاليف الموظفين. وتمثل المساعدة المؤقتة، التي تشمل في معظمها المساعدة المؤقتة العامة والتعيين قصير الأجل، جزءاً طفيفاً من تكاليف الموظفين وإن انتقلت من نسبة 14.3 في المائة إلى 14.6 في المائة من مصروفات استحقاقات الموظفين بين عامي 2019 و2020. وهذا يؤكد أن استحقاقات الموظفين هي العنصر الرئيسي في مصروفات المحكمة، وأن معظمها تكاليف ثابتة.

كانت لجائحة كوفيد-19 آثار مباشرة وغير مباشرة على مصروفات موظفي المحكمة لعام 2020. ويتمثل الأثر الرئيسي في زيادة الإجازة السنوية المتراكمة للقضاة والموظفين من 0.76 مليون يورو في عام 2019 إلى 2.80 مليون يورو في عام 2020 (+ 2.04 مليون يورو). ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن القيود المفروضة على السفر خلال جائحة كوفيد - 19 أدت إلى عدم أخذ الموظفين لإجازتهم المقررة.

### دال- خصوم استحقاقات الموظفين

60- فضلاً عن مستحقات المرتبات والإجازات السنوية المتراكمة، يتكون الجزء الأكبر من أرقام استحقاقات الموظفين من استحقاقات ما بعد التوظيف واستحقاقات إنهاء الخدمة وغيرها من التزامات استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل. وتتكون هذه الاستحقاقات الأخرى من خطة معاشات القضاة، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين، وتعويضات انتهاء العقد، وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل. وتستند الأرقام ذات الصلة بكل هذه الاستحقاقات إلى حسابات وتقديرات.

61- وفيما يلي الفئات التي يحق لها الاستفادة:

- القضاة، الذين يتلقون استحقاقات المعاش والعجز المحددة بموجب الحقوق المكتسبة والمشمولة بعقد تأمين مسجل كحق استرداد؛

- الموظفون الذين يستفيدون من النظام الصحي للمتقاعدين، المسمى "التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة"، الذي تموله المحكمة بنسبة 50 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل المهنيون المعينون دولياً بعقود طويلة الأجل على استحقاقات أخرى طويلة الأجل مثل إجازة زيارة الوطن، ونقل الأمتعة/السفر عند إنهاء الخدمة، وبدل الانتقال، واستحقاقات الخلف، والزيارات العائلية، ومنحة الإعادة إلى الوطن ومنحة الوفاة.

62- وبلغت استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل 96.264 مليون يورو مقابل 82.614 مليون يورو في عام 2019. وشهدت هذه الاستحقاقات مجدداً زيادةً كبيرة، لكنها دون النمو المسجل في السنوات السابقة. ويُشدد في الملاحظة 10 على تأثير انخفاض معدل الخصم المفترض في زيادة استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى. وترد تفاصيل بشأن الافتراضات الملحّصة في الملاحظة 10 في التقرير الصادر عن الخبير الاستشاري (شركة ديلويت)، الذي راجعه قسم المالية في قلم المحكمة، والذي اطلع عليه مراجع الحسابات الخارجي.

63- وترد حقوق الاسترداد المتعلقة بمعاشات القضاة التقاعدية مسجلة في جانب الأصول من البيان 1 من البيانات المالية. وتقدر هذه الحقوق بمبلغ 33.029 مليون يورو، مقابل 31.897 مليون يورو في البيانات المالية لعام 2019. وعلى النحو المطلوب في التقرير السابق الصادر عن مراجع الحسابات الخارجي، قدم الخبير الاستشاري المعلومات المفصلة بشأن الافتراضات وأساس حساب حقوق الاسترداد اللذين رصدهما قسم المالية.

64- وأعلم مراجع الحسابات الخارجي بتغيير الجهة المتعاقد معها فيما يخص خطة معاشات القضاة. ولا يؤثر هذا الحدث في حساب التزامات المعاشات وحقوق الاسترداد. وترد تفاصيل بشأن خصائصه وتداعياته من ناحية التغييرات التي ستطرأ على مصاريف العلاوات واستحقاقات الموظفين في الملاحظة 2-51.

65- وارتفع استحقاق الإجازة السنوية المتراكمة لجميع الموظفين في عام 2020 إلى 9.532 ملايين يورو (مقابل 6.848 ملايين يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019). ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القيود المفروضة على السفر خلال جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى عدم أخذ الموظفين لاستحقاقات إجازتهم المقررة في عام 2020. وفي ظل هذه الظروف، ورغم تشجيع الموظفين بقوة على أخذ إجازاتهم السنوية بانتظام وفقاً للمادة 105-2 من النظام الإداري للموظفين، قررت المحكمة التنازل عن الحد الأقصى البالغ 60 يوماً للإجازات التي يمكن للموظفين المضي فيها ورفع رصيد الإجازة إلى 90 يوماً. ويجب أن تؤخذ جميع أيام الإجازة الزائدة التي تتجاوز الحد الأقصى المسموح به وهو 60 يوماً (بما في ذلك تلك المستحقة في عام 2021) بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2021؛ وإذا كان الموظف سيغادر الخدمة، فإن أي مبلغ يدفع عن الإجازة السنوية غير المأخوذة التي قد تستحق لن يتجاوز الحد الأقصى المسموح به بموجب النظام الإداري للموظفين وهو 60 يوماً.

66- وإن المحاسبة المتعلقة باستحقاقات الموظفين بموجب المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ("استحقاقات الموظفين") معقدة من الناحية التقنية والأرقام مهمة جداً إذ تتعلق بمبالغ طويلة الأجل وبالكثير من الافتراضات التقنية. لذا، تعتمد المحكمة على خدمات خبير استشاري.

67- ويُسعى في البيانات المالية للمحكمة إلى تلخيص المعلومات ذات الصلة بالتزامات استحقاقات الموظفين في الملاحظات. وتقع الملاحظة 10 في أكثر من أربع صفحات، بسبب تعقيد المسألة التي تتناولها. وتتضمن الملاحظة 2 الخاصة بالسياسة المحاسبية أيضاً مقاطع طويلة بشأن التزامات استحقاقات الموظفين، في الفقرات من 2-45 إلى 2-56 التي تقع في أكثر من صفحة واحدة. وسيكون من الحسب تلخيص المعلومات الغزيرة الواردة في الملاحظة من أجل مستخدمي البيانات المالية.

68- وترد تفاصيل بشأن المبادئ الأساسية للإفصاح عن المعلومات في الملاحظات في الفصل الثامن من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتنص الفقرة 8-26 على أن "إيراد كمية مفرطة من المعلومات يصعب على المستخدمين فهم المغزى الرئيسي ويحول بالتالي دون تحقيق أهداف إعداد التقارير المالية". ويُفَرَّق في الفقرة 8-15 بين المعلومات الرئيسية الموردة (لا سيما في البيانات الإلزامية) والمعلومات المفصلة المفصّل عنها في الملاحظات، بغرض جعل المعلومات الموردة أكثر إفادة للقراء. وينبغي للمحكمة أن تسترشد بهذه المبادئ بوصفها مبادئ توجيهية لتبسيط شكل الملاحظة 10 بشأن استحقاقات الموظفين.

69- وأشارت المحكمة إلى صعوبة تقليص حجم الملاحظة 10 ورأت أن هذه الملاحظة، وإن اعترفت بطولها، تفي بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُخصَّص جزء كبير من الملاحظة لإيراد معلومات بشأن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي ترى المحكمة فيما ينشره نصاً نموذجياً موحداً بين المنظمات المنضوية في منظومة الأمم المتحدة. وتواءم المحكمة سياساتها، على الرغم من أنها ليست عضواً في منظومة الأمم المتحدة، مع ممارسات المنظمات المنضوية في هذه المنظومة والتي تشهد حالة مماثلة، فيما يتعلق بمسألة الإفصاح عن معلومات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

يعزى ارتفاع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في عام 2020 أساساً إلى أثر انخفاض افتراضات معدلات الخصم على استحقاقات ما بعد التوظيف وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل وارتفاع استحقاق الإجازة السنوية المرتبط بجائحة كوفيد

19- وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، قررت المحكمة الجنائية الدولية أن تتنازل في عام 2020 عن الحد الأقصى البالغ 60 يوماً للإجازات التي يمكن للموظفين جمعها، وأن ترفع رصيد الإجازة إلى 90 يوماً.

#### واو- بيان مقارنة مبالغ الميزانية بالمبالغ الفعلية

70- تتطلب الفقرة 47 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية الناشئة عن تنفيذ الميزانية التي ستدرج في البيانات المالية. ويقدم البيان الخامس للبيانات المالية هذه المعلومات المطلوبة.

71- كما تقتضي الفقرة 47 من المعايير المحاسبية الدولية أن تتم مطابقة المبالغ الفعلية، المقدمة على أساس "قابل للمقارنة" مع الميزانية، مع المبالغ المعروضة في البيانات المالية، مع تحديد أي أساس وتوقيت وعرض وفروق بين الكيانين على حدة أي: المبالغ التي يتعين مطابقتها مع فائض/عجز الميزانية هي مجموع الإيرادات ومجموع المصروفات وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل. وتقدم الملاحظة 24 المرفقة بالبيانات المالية هذه المعلومات.

72- ولم تعرض المطابقة بين مجموع الإيرادات ومجموع المصروفات (أي بيان الأداء) في السنوات السابقة. وطلب مراجع الحسابات الخارجي إلى المنظمة استكمال المعلومات الواردة في الملاحظة 24 لامتثال المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية. وقد أكملت المحكمة المذكرة بجدول إضافي يعرض المطابقة بين فائض الميزانية البالغ 4.5 ملايين يورو والعجز حسب المعايير المحاسبية الدولية البالغ 9.8 ملايين يورو.

تبين المعلومات الإضافية الواردة في الملاحظة 24 أن الاختلافات الرئيسية بين فائض الميزانية البالغ 4.5 ملايين يورو والعجز حسب المعايير المحاسبية الدولية البالغ 9.8 ملايين يورو تتعلق بالإهلاك والاستهلاك البالغ 9.7 ملايين يورو والمصروفات المتصلة باستحقاقات الموظفين البالغة 4.8 ملايين يورو.

#### زاي- المستحقات والمصروفات المستحقة الأخرى

73- كشف عملنا عن وجود تناقضات غير مادية في المستحقات والمصروفات المستحقة الأخرى، تجاوزت عتبة موجز فروق مراجعة الحسابات. وقد أجريت تصويبات على البيانات المالية.

#### خامساً- متابعة التوصيات السابقة

74- استعرض مراجع الحسابات الخارجي تنفيذ التوصيات التي كانت لا تزال معلقة في تاريخ مراجعة الحسابات، والتي قُدِّمَ جميعها في عمليات مراجعة سابقة للبيانات المالية أو في تقارير أخرى أصدرها المراجع الخارجي.

75- ولأغراض العرض، سبق أن اتُخذ قرار بأن يُفصَح في هذا الجزء عن متابعة التوصيات المعلقة المقدّمة في تقارير مراجعة البيانات المالية، وأن يُفصَح في المرفقات عن متابعة التوصيات المقدّمة في تقارير مراجعة الأداء التي سبق عرضها على المحكمة.

76- وكانت هناك 22 توصية معلقة 31 أيار/مايو 2021. وقُدِّمت أربع منها في تقارير المراجعة السابقة بشأن البيانات المالية، منها توصيتان قُدِّمتا في تقرير المراجعة بشأن

البيانات المالية لعام 2019. وقُدِّمت توصية واحدة في التقرير الخاص بالاحتياطيات النقدية (2015) وقُدِّمت توصية أخرى في تقرير شعبة العمليات الخارجية (2017)، وقُدِّمت سبع توصيات في تقرير مراجعة الأداء بشأن إدارة الموارد البشرية (2018) وتوسع من تقرير مراجعة الأداء بشأن إدارة عملية الميزنة (2019).

77- وترد في التذييلات تفاصيل بشأن متابعة التوصيات الواردة في تقارير الأداء بشأن الاحتياطيات النقدية (توصية واحدة) وشعبة العمليات الخارجية (توصية واحدة) وشعبة الموارد البشرية (سبع توصيات) وإدارة عملية الميزنة (تسع توصيات).

78- ويبين الجدول التالي حالة جميع التوصيات في 31 أيار/مايو 2021 (اثنتان وعشرون توصية). وعندما تصدر توصية مماثلة في تقرير استعراض الخبراء المستقلين، أو عندما تبلغ المحكمة عن توصية إلى لجنة الميزانية والمالية أو جمعية الدول الأطراف، فإننا نعتبر التوصية مغلقة عموماً (إحدى عشرة حالة). كما اعتبرنا بعض التوصيات منقذة (سبع حالات) أو منقذة جزئياً (أربع حالات). وبالنسبة لهذه الفئة الأخيرة (التوصيات المنقذة جزئياً والتي لا تزال مفتوحة)، هناك توصيتان لهما أولوية من المستوى الأول وهما: التوصية  
 1-2017-1 ICC بشأن المادة 112 من نظام روما الأساسي (الجدول 6) والتوصية-BS  
 9-2018 بشأن نقص السيولة (التذييل 4)

الجدول 5: حالة تقارير المراجعة المالية وتوصيات تقارير مراجعة الأداء السابقة حتى  
31 أيار/مايو 2021

التوصيات	المرجع	العدد الإجمالي	منفذة	منفذة جزئياً (معتبرة مغلقة)	منفذة جزئياً (لا تزال مفتوحة)
المحكمة - تقارير المراجعة المالية	الجدول 7	4	3	-	1
الاحتياطي النقدي- تقرير بشأن الاحتياطي النقدي	التذييل 1	1	-	1	-
شعبة العمليات الخارجية	التذييل 2	1	-	1	-
إدارة الموارد البشرية	التذييل 3	7	2	4	1
إدارة عملية الميزنة	التذييل 4	9	2	5	2
إجمالي عدد التوصيات		22	7	11	4

79- ويعرض الجدول التالي التوصيات التي ما زال تنفيذها جزئياً في بداية عام 2020، والواردة في تقارير المراجعة السابقة بشأن البيانات المالية، وكذلك تقييم تنفيذها في نهاية مراجعة الحسابات التي أجراها مراجع الحسابات الخارجي.

80- وبوجه عام، من أصل هذه التوصيات الأربع المتعلقة بمراجعة البيانات المالية، نُفذت ثلاث توصيات، ونُفذت توصية واحدة تنفيذاً جزئياً. وسيتم استعراض تنفيذ التوصية المتبقية في تقارير مراجعة الحسابات المقبلة، إلى جانب التوصيات المنفذة تنفيذاً جزئياً الناتجة عن عمليات مراجعة الأداء السابقة بشأن الاحتياطات النقدية، وشعبة العمليات الخارجية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة عملية الميزنة.

81- ويبين الجدول التالي حالة تنفيذ التوصيات المعلقة الواردة في تقارير المراجعة السابقة بشأن البيانات المالية في نهاية الفترة المشمولة بالمراجعة، أي حتى 31 أيار/مايو 2021.

## الجدول 6- حالة التوصيات السابقة الناتجة عن تقارير مراجعة الحسابات المالية حتى 31 أيار/مايو 2021

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	نُفذت	نُفذت جزئياً	لم تُنفذ
ICC-2019-1	الملاحظات الداعمة لأرقام استحقاقات الموظفين في البيانات المالية	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن تكشف الملاحظات الداعمة لأرقام استحقاقات الموظفين في البيانات المالية عن معلومات أكثر تفصيلاً وأن تميز العوامل الخارجية عن الأسباب الداخلية لتفسير الاختلافات الرئيسية عن السنة السابقة	X		
ICC-2019-2	وضع الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الموحدة لوثيقة التزامات متنوعة وللمبادئ التوجيهية	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بوضع الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الموحدة لوثيقة التزامات متنوعة وللمبادئ التوجيهية المناسبة.	X		
ICC-2017-1	المادة 112 من نظام روما الأساسي	من أجل تعزيز عملية تحصيل متأخرات الاشتراكات، يوصي مراجع الحسابات الخارجي بالآلا يسمح للدول الأطراف المتأخرة في سداد اشتراكاتها بالنسبة لسنتين منصيرمتين كاملتين إلا عند الالتزام بجدول تسديد المبالغ المستحقة، وفقاً لشروط المادة 112 من نظام روما الأساسي.			X
ICC-2015-3	المباني الدائمة	من أجل الحصول على رؤية أفضل لمصروفات الصيانة المراد تحقيقها وتوقعها في الميزانية، يوصي المراجع الخارجي المحكمة بما يلي: (1) أولاً، وضع الصيغة النهائية لخطة صيانة موثوقة في أقرب وقت ممكن ثم (2) مراجعة تصنيف المكونات لتتماشى مع توقعات خطة الصيانة وتمييز المكونات بشكل صحيح.	X		

1

3

مجموع عدد التوصيات 4

82- التوصية ICC-2019-1. الملاحظات الداعمة لأرقام استحقاقات الموظفين في البيانات المالية. تُعد منقّدة. فقد قدمت المحكمة معلومات ذات صلة بالاختلافات الحاصلة في استحقاقات الموظفين، التي تم الكشف عنها في الملاحظة 1-16 المرفقة بالبيانات المالية لعام 2020.

83- التوصية ICC-2019-2. وضع الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الموحدة لوثيقة التزامات متنوعة وللمبادئ التوجيهية. تُعتبر منقّدة. انتهت المحكمة من إجراءات التشغيل الموحدة لوثيقة التزامات متنوعة وللمبادئ التوجيهية المناسبة، وقد أحالها رئيس شعبة الخدمات الإدارية إلى موظفي التصديق في كانون الثاني/يناير 2021.

84- التوصية CPI-2017-1. المادة 112 من نظام روما الأساسي. تعد منقّدة تنفيذاً جزئياً. في كانون الأول/ديسمبر 2019، رحبت جمعية الدول الأطراف بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها المحكمة بناءً على طلبها بشأن مراجعة المتأخرات وما قد يكون لها من آثار على حقوق التصويت. وكان عام 2020 عام انتخابات أتاح فرصة قياس تأثير المراجعة واللجوء إلى المادة 112. ولم يلاحظ أي تحسن بشأن هذه المسألة في أثناء انتخابات 2020، وتظل التوصية في حكم المنقّدة جزئياً.

85- التوصية CPI-2015-3. المباني الدائمة. تُعد منقّدة. قُدم تقرير المحكمة عن الخطط المحدثة والمفصلة وآلية التمويل المتعددة السنوات الخاصة باستبدال الأصول الثابتة لعام 2020 إلى لجنة الميزانية والمالية في نهاية عام 2020 (ICC-ASP/19/8)، ويتضمن التقرير استعراضاً للتصنيف حسب المكونات ليكون متوافقاً بشكل أفضل مع متطلبات خطط استبدال الأصول الثابتة على المدى المتوسط والطويل.

إجمالاً، لم يبق سوى أربع توصيات سابقة مفتوحة في نهاية ولاية مراجع الحسابات الخارجي الحالي، وتعتبر ثلاث توصيات من أصل هذه التوصيات الأربع منقذة .

سادساً- شكر وتقدير

86- يود مراجع الحسابات الخارجي أن يعرب عن بالغ تقديره لمديري هيئة المحكمة الجنائية الدولية وموظفيها لحفاوة استقبالهم ودقة المعلومات التي قدموها.

انتهت ملاحظات المراجعة



## التدريبات

## التدبير 1

## متابعة التقرير بشأن الاحتياطات النقدية

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	نُفذت	نُفذت جزئياً (معتبرة مغلقة)	نُفذت جزئياً (لا تزال مفتوحة)
ICC-2015-6-3	الاحتياطات النقدية	وضع خطة لتمويل الالتزامات المتعلقة بالموظفين لتغطية المصروفات التي تقابلها، والتي يُحتمل أن تزيد في المستقبل. وينبغي إجراء دراسة لمعرفة ما إذا كان ينبغي إنشاء احتياطي لذلك وتحديد مبلغه المحتمل.		X	
مجموع عدد التوصيات: 1				1	

1- لم يلاحظ أي تغيير في عام 2020 على التوصية CPI-2015-6-3، التي تظل قيد النظر على مستوى المحكمة الجنائية الدولية. وأحالت المحكمة هذه المسألة إلى لجنة الميزانية والمالية لكي تدرجها في جدول أعمال دورتها الرابعة والثلاثين في أيار/مايو 2020، والتي أُجّلت بسبب جائحة كوفيد-19 ولم تدرج في جدول أعمال اللجنة منذئذ. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الاختيار بين إنشاء احتياطي مخصص وتأمين تدفق ذي صلة للموارد لئلا تتناسب مع التزامات استحقاقات الموظفين المقبلة يجب أن تقوم به الدول الأطراف. ولذلك، وحتى لو نفذت هذه التوصية جزئياً، فإنها لم تعد تعتمد على مديري المحكمة ويعتبرها مراجع الحسابات الخارجي مغلقة.

## التدبير 2

## متابعة التقرير بشأن شعبة العمليات الخارجية

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	فذت	قُدت جزئياً (لا تزال (معتبرة مغلقة) مفتوحة)	قُدت جزئياً
DEO-2017-1	التأزر بين الهيئات	عندما تستقر آثار مشروع تجديد الرؤية، يوصي المراجع الخارجي بإجراء مزيد من التفكير من أجل تعميق التأزر بين مختلف هيئات المحكمة فيما يتعلق بالعمليات والعلاقات الخارجية، وضمان احترام القواعد القانونية الأساسية في الوقت نفسه، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج أكثر واقعية وعقلانية، وبالتالي أقل اتساماً بالطابع العقائدي، فيما يخص مبادئ الحياد والاستقلالية والسرية، من النهج الذي يبدو سائداً في الوقت الحالي، حتى لو وُجد بالفعل تأزر بين مختلف هيئات المحكمة.		X	
مجموع عدد التوصيات: 1		1			

1- تعد التوصية DEO-2017-1 (التأزر بين الهيئات) منقذة جزئياً. وقد أطلقت خطة العمل لهذه التوصية تسعة إجراءات، لا يزال يتعين إنجاز واحدة منها. وأُخذت تسعة تدابير في إطار خطة العمل، منها تدبير واحد ما زال تحقيقه جارياً. وقُيِّمت شعبة العمليات الخارجية حالة تحقيقها وثقت ذلك. ورسماً، ما زال يجب التأكد من تحقيق خطوة واحدة لعد التوصية مكتملة التنفيذ وهي: الموافقة على اختصاصات الفريق العامل المعني بمسألة الإرهاب، ويتعين انتظار الاجتماع السنوي للجنة تنسيق الأمن. وقدمت توصية مماثلة في تقرير استعراض الخبراء المستقلين تحت رقم R7. وتوجد هذه التوصية الآن قيد متابعة آلية استعراض الخبراء المستقلين المسؤولة عن تنفيذ بعض توصيات الخبراء المستقلين. ولذلك، وحتى لو نفذت هذه التوصية جزئياً، فإنها لم تعد على مستوى المحكمة ولذلك يعدها مراجع الحسابات الخارجي مغلقة.

## متابعة التقرير بشأن إدارة الموارد البشرية (تموز/يوليو 2018)

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	غذت	قُذت جزئياً (لا تزال معتبرة مغلقة) (مفتوحة)
HR-2018-1	المساواة بين الجنسين	من أجل معالجة مسألة (عدم) المساواة بين الجنسين في المحكمة الجنائية الدولية، يوصي المراجع الخارجي بأن تتخذ المحكمة، على أساس دراسة يعدها قسم الموارد البشرية، تدابيراً إضافية لزيادة تمثيل الموظفات على مستويات أرفع، مثل العمل ببرنامج التوجيه أو تعيين جهة اتصال للنساء.	X	
HR-2018-2	سياسات إدارة الموارد البشرية	يوصي المراجع الخارجي بأن تطبق جميع هيئات المحكمة الجنائية الدولية نفس سياسات إدارة الموارد البشرية من خلال القواعد التشغيلية المشتركة. يجب أن يكون قسم الموارد البشرية في قلم المحكمة مسؤولاً عن تطوير هذه القواعد المشتركة وتحديثها، بعد التشاور والتعاون مع الهيئات الأخرى.	X	
HR-2018-3	إدارة الموصفات المهنية	فيما يتعلق بإدارة الموصفات المهنية، يوصي المراجع الخارجي بما يلي: (أ) إجراء عمليات استعراض للإدارة لتحسين تحديد الاحتياجات الإنمائية وإمكانات التطور لموظفي المحكمة الجنائية الدولية؛ (ب) الدخول في مفاوضات بهدف تحقيق إدماج المحكمة الجنائية الدولية في اتفاق الأمم المتحدة المشترك بين المنظمات من أجل توسيع آفاق المسيرة المهنية لموظفيها؛ (ج) أن يقترح على المحكمة تعديل قواعد التعيين تعديلاً محدوداً من خلال الحفاظ على أولوية موظفي المحكمة الجنائية الدولية لنسبة من الوظائف الشاغرة، على أن تكون هذه النسبة محدودةً منعاً لخطر القضاء الفعلي على معظم التوظيف الخارجي (على سبيل المثال 10 في المائة).	X	
HR-2018-6	الموظفون المنتخبون	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بأحد الخيارين التاليين: (أ) إما عدم التوافق بين العمل لدى المحكمة كموظف والترشح في الانتخابات؛ (ب) وإما وضع شروط صارمة تضمن عدم تعريض مختلف إدارات المحكمة لخطر تضارب المصالح في أداء الواجبات الواقعة على عاتق المرشحين الداخليين للوظائف الانتخابية.	X	
HR-2018-8	وظيفة أمين المظالم	يوصي المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة الصيغة النهائية لتأملاتها بشأن إنشاء وظيفة أمين المظالم ستكون مشتركة مع مؤسسة أو أكثر من المؤسسات القريبة.	X	
HR-2018-9	الميثاق الأخلاقي	يوصي المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة الجنائية الدولية ميثاقاً أخلاقياً وبأن تنشره.	X	
HR-2018-10	التقرير السنوي لإدارة جميع المعلومات المفيدة لإعداد تقرير شامل عن الموارد البشرية، أي وثيقة موحدة تتناول جميع الجوانب الكمية (اليد العاملة، والتنوع، والتغيب، والأداء، والتدريب، وإلى آخره). ؛ (ب) تحديد معيار ثابت لحساب عدد عمليات التوظيف التي	يوصي المراجع الخارجي بإكمال التقرير السنوي عن سياسة إدارة الموارد البشرية المقدم إلى الاتحاد من خلال: (أ) ضم الموارد البشرية، أي وثيقة موحدة تتناول جميع الجوانب الكمية (اليد العاملة، والتنوع، والتغيب، والأداء، والتدريب، وإلى آخره). ؛ (ب) تحديد معيار ثابت لحساب عدد عمليات التوظيف التي	X	

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	غذت	تُذت جزئياً (لا تزال معتبرة مغلقة) (مفتوحة)	تُذت جزئياً
		جرت خلال العام على النحو الوارد في التقرير السنوي عن الموارد البشرية في لجنة الميزانية والمالية. (ج) تحسين أدوات الجرد وتحديد تعيينات المساعدة العامة المؤقتة، من خلال تتبع تقارير التقييم، والقياس الدقيق لعدد الموظفين المعيّنين في المساعدة العامة المؤقتة لإدراجهم في التقرير عن الموارد البشرية.			
	مجموع عدد التوصيات	7	1	5	1

1- التوصية HR-2018-1 (المساواة) مُنفذة تنفيذاً جزئياً. وقررت المحكمة/قلم المحكمة أعمال خمس مجموعات من التدابير، ألا وهي برنامج توجيه النساء، والتدريب الخاص بالتحيز غير الواعي، وجهة الاتصال الخاصة بالنساء، وإطار اتخاذ القرارات بشأن التوظيف، وتدابير إضافية فيما يخص التوظيف. نُفذت التدابير الثلاثة الأولى. وجري تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التدبيرين الأخيرين، وتُتوقع الآثار الأولى القابلة للقياس في النصف الثاني من عام 2021.

2- ترى المحكمة أن التوصية HR 2018-2 (توحد سياسات إدارة الموارد البشرية في جميع هيئات المحكمة) منفذة. وقد وضعت عملية تشاورية بين الهيئات بشأن مقترح التعليمات الإدارية (ICC/AI/2004/001).

3- التوصية HR 2018-3 (إدارة المواصفات المهنية) منفذة جزئياً. وقد تم تقييم التقدم المحرز في المراحل الهامة مثل الذكاء الاصطناعي لإدارة الأداء الجديد، وبشأن نظام إدارة التعلم الذي بدأ العمل به في نيسان/أبريل 2020، وانضمت المحكمة إلى اتفاق الانتقال بين المنظمات الذي أنشأته الأمم المتحدة. بيد أن عنصر التوصية المتعلق بالانتقال الداخلي رُفض. واقترحت المحكمة إدخال تعديلات على النظام المالي والقواعد المالية تهدف إلى ضمان انتقال الموظفين بين البرامج الرئيسية على لجنة الميزانية والمالية في دورتها السادسة والثلاثين في أيار/مايو 2021. وعليه، حتى لو تم تنفيذ التوصية HR 2018-3 جزئياً، فإن مراجع الحسابات الخارجي يعدها مغلقة.

4- لم تُنفذ التوصية HR 2018-6 (المسؤولون المنتخبون وعدم التوافق)، والتوصية HR 2018-8 (وظيفة أمين المظالم)، والتوصية HR 2018-9 (الميثاق الأخلاقي) إلا جزئياً. وتهدف المحكمة إلى إحراز تقدم فيما يتصل بالتقييم والتوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض الخبراء المستقلين الجاري حالياً في نطاق الدورة 19 لجمعية الدول الأطراف. وقدمت توصيات مماثلة في تقرير الخبراء المستقلين (الفقرات 83-105) تحت الأرقام من R76 إلى R78 (HR 2018-6)، ومن R115 إلى R119 (HR 2018-) R106 و (HR 2018-9). وتوجد هذه التوصيات الآن محل متابعة من الآلية الداخلية للمحكمة المكلفة بتنفيذ بعض توصيات الخبراء المستقلين. ولذلك، حتى لو نفذت هذه التوصيات جزئياً، فإن مراجع الحسابات الخارجي يعتبرها مغلقة.

5- التوصية HR 2018-10 (التقرير السنوي عن إدارة الموارد البشرية) منفذة. وقد قررت المحكمة/قلم المحكمة إدخال ثلاث مجموعات من الإجراءات، وهي التشغيل الآلي وتوحيد تقارير الموارد البشرية، وإنشاء تحليلات/لوحات معلومات بشأن الموارد البشرية، وإعداد التقرير الاجتماعي. وقد تم تقييم التقدم المحرز في هذه المجموعات من الإجراءات، مع آثار قابلة للقياس. وأعدت تقارير موحدة عن الموارد البشرية، وتم

بالفعل إصدار خمسة تقارير. ويمكن الوصول إلى تسع لوحات معلومات من خلال الشبكة الداخلية للمحكمة. وكان تقرير عام 2020 المقدم إلى لجنة الميزانية والمالية حول إدارة الموارد البشرية لعام 2019 متاحاً في أيار/مايو 2020 وكان تقرير عام 2021 المقدم إلى لجنة الميزانية والمالية حول إدارة الموارد البشرية لعام 2020 متاحاً في آذار/مارس 2021.

## التذييل 4:

## متابعة التقرير المتعلق بإدارة عملية الميزانية (تموز/يوليو 2019)

1- يتضمن تقرير المراجعة عن أداء عملية الميزانية للمحكمة الجنائية الدولية، الصادر في تموز/يوليو 2019، عشر توصيات نُفذت واحدة منها في العام الماضي. ولا تزال تسع منها مفتوحة. ويأتي هذا الاستعراض بعد أقل من سنتين على إصدار هذه التوصيات.

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	اكتمل تنفيذها	نُفذت تنفيذاً جزئياً	لم تنفذ
BS-2018-1	تفسير الفقرة 2 من المادة 42	يوصي المراجع الخارجي بأن تضع جمعية الدول الأطراف في جدول أعمالها، في سياق تقييم المحكمة المقبل أو من خلال أي منتدى آخر، تفسير الفقرة 2 من المادة (42) من نظام روما الأساسي، وذلك من أجل توضيح إلى أي مدى تمنع المدعي العام من أن ينقل إلى قلم المحكمة، بصفته مقدم الخدمات المشتركة، المساءلة عن المهام الإدارية المشتركة.		X	
BS-2018-2	الميزانية الصفرية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة، عند إعداد عروض الميزانية السنوية، بما يلي: (أ) ينبغي أن تستمر في ألا تكتفي بمراجعة التعديلات التدريجية لمستويات الاعتمادات الحالية من خلال عملية طلبات الخدمة فيما يتعلق بالسنة السابقة؛ بل ينبغي لها أيضاً (ب) اتباع نهج شامل "لميزانية على أساس التعادل" الصفرية"، والتساؤل عن طبيعة تلك الاعتمادات فيها وبعدها، وذلك تفادياً لحدوث انحراف تدريجي في اعتمادات الميزانية.		X	
BS-2018-3	الوفورات والكفاءات	فيما يتعلق بالوفورات والكفاءات، يوصي المراجع الخارجي بما يلي: (أ) يجب أن يترأس رئيس قلم المحكمة شخصياً استهلال ورشة العمل السنوية بشأن الوفورات والكفاءات؛ (ب) استخدام النماذج القياسية على نطاق أوسع لدعم الوفورات والكفاءات المقترحة والمعتمدة، والإفصاح عن مستوى خط الأساس، ومبالغ الوفورات المقترحة والمعتمدة التي جرى توفيرها ومنشأ الادخار وطبيعته بالتحديد (خفض التكلفة الحالية أو تقادي التكلفة المحتملة)؛ (ج) يشير ملحق وثيقة الميزانية المقترحة المخصص للوفورات والكفاءات فقط إلى تلك الناجمة عن مبادرات إدارية حقيقية وذات التأثير في خط الأساس؛ (د) ينبغي تصميم نهج متمائل "من الأعلى إلى الأسفل"، يبدأ كل عام على مستوى كبار المسؤولين، ويؤدي إلى تحد منتظم بمستويات أقل (أي الشعب والأقسام)، وتنفيذ هذا النهج لأغراض قيود الموظفين.		X	
BS-2018-4	الوظائف الداخلية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بتكييف النظام الإداري للموظفين بحيث أنه، في الحالات التي قد يؤدي فيها تطور عبء العمل إلى تخفيض عدد الموظفين في بعض القطاعات، تولى أولوية قصوى لتوظيف شاغلي الوظائف في وظائف داخلية أخرى، بدل فصلهم عن العمل، شريطة أن تكون مؤهلاتهم ملائمة ملائمة واضحة لمهامهم الجديدة.		X	
BS-2018-5	هيكل وثيقة الميزانية	يوصي المراجع الخارجي بأن يدرس فريق الميزانية العامل مقترحاً لوثيقة ميزانية مجددة وبمبسطة وأقصر، تركز تركيزاً صارماً على المسائل المتعلقة بالميزانية وتستند إلى الخبرة المكتسبة من المحكمة، وبأن يقدم هذا المقترح إلى لجنة الميزانية والمالية وإلى الفريق العامل في لاهاي، للموافقة		X	

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	اكتمل تنفيذها	قُدت تنفيذاً جزئياً	لم تنفذ
		عليه. وسيكون من الممكن أن توافق جمعية الدول الأطراف على هيكل الوثيقة الجديد، بشرط أن تقره لجنة الميزانية والمالية والفريق العامل في لاهي.			
BS-2018-7	التحويلات بين تخطر حالياً عمليات التحويل بين البرامج الرئيسية	يوصي المراجع الخارجي بتكليف القواعد المالية، التي يسمح بمثل هذه التحويلات وبالتالي إضفاء مرونة إدارية كافية على البرامج الرئيسية الأصغر، مثل آلية الرقابة المستقلة أو مكتب التدقيق الداخلي.		X	
BS-2018-8	الموافقة على المشاريع المتعددة السنوات	ضماناً للاتساق المبسط بين الموافقة على موافقة جمعية الدول الأطراف على المشاريع الاستثمارية المتعددة السنوات وقرارات الميزانية السنوية ذات الصلة، يوصي المراجع الخارجي المحكمة بأن تقدم إلى جمعية الدول الأطراف مقترحاً لتوسيع نطاق المجالات المشمولة بالحساب المتعدد السنوات الخاص حالياً باسئرائجية تكنولوجيا المعلومات بحيث: (أ) يمكن استخدامه كآلية متعددة الأغراض ومتعددة السنوات تسمح بنقل موارد الميزانية العادية غير المنفقة إلى قائمة من المشاريع الاستثمارية الهامة الأخرى المتعددة السنوات التي وافقت عليها جمعية الدول الأطراف؛ ويوصي (ب) بتصميم قواعد مناسبة، تضمن الفصل القاطع بين الاعتمادات المخصصة لكل مشروع معتمد وتقديم تقرير سنوي إلى جمعية الدول الأطراف.		X	
BS-2018-9	العجز في السيولة	تفادياً للعواقب المالية وتلك المتعلقة بالسمعة في حال حدوث عجز في السيولة، يوصي المراجع الخارجي بأن تفوض جمعية الدول الأطراف بعض المسؤولية إلى المكتب، من أجل: (أ) أن يعلن، في الوقت المحدد (أي بمنح مدة معقولة، مثل أسبوعين/ثلاثة أسابيع، سيتعين تحديدها تحديداً أدق، قبل أن يمثل المال النقدي المتاح المتوقع مدة تقل عن شهر واحد من المدفوعات القياسية)، أن المحكمة وافقت موافقة استثنائية على استخدام صندوق الطوارئ، و/أو، في حالة عدم توفر النقد بالقدر الكافي في الصندوق، للتفاوض مسبقاً على اعتماد خط مالي؛ (ب) السماح للمحكمة باستخدام أي من هذين التسهيلين أو كليهما بفعالية، ولكن فقط عندما يصبح من الواضح أنه لا يمكن تفادي أزمة السيولة ((على سبيل المثال، عندما لا يتبقى إلا يوم واحد أو يومين فقط من النقد)، ومن الضروري أيضاً تحديد هذا التأخير أيضاً إلى تحديداً دقيقاً جداً مسبقاً)؛ (ج) وتقديم تقرير عن هذا الوضع فوراً إلى الدول الأطراف بشأن كل من القرارين السابقين.		X	
BS-2018-10	بمؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالميزانية	فيما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية الواردة في مرفقات تقرير أداء الميزانية، يوصي المراجع الخارجي بما يلي: (أ) من أجل تقديم تقرير بشأن أداء الميزانية السنوي يكون أكثر اتساقاً وتركيزاً على الميزانية، تتوقف المحكمة عن نشر الملحقات المخصصة حالياً لمؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالبرامج الرئيسية، ومعظمها غير قابلة للقياس وغير متصلة بأداء الميزانية، أي أنها لا تقدم حتى مؤشرات قابلة للقياس فيما يخص التكلفة/النتائج؛ (ب) من أجل تفادي السماح للجهات المعنية الخارجية بالإفصاح عن مؤشرات بسيطة وإن كانت مضللة فيما يخص الميزانية تستند إلى المعلومات العامة (على سبيل المثال، بتقسيم مصروفات الميزانية الفعلية للمحكمة الجنائية الدولية على عدد أحكام الإدانة بالذنب، والأحكام بشأن الأفراد المعنيين، والحالات، الخ)، أن تغتم المحكمة فرصة أعمالها		X	

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	اكتمل تنفيذها	نفذت تنفيذاً جزئياً	لم تنفذ
		الحالية بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة الممتدة من 2019 إلى 2021 لاختيار، حيثما أمكن، بعض مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة التي تنطوي على ترابط واضح مع استخدام موارد الميزانية لتحل محل مؤشرات الأداء الرئيسية غير المجدية التي كُشف عنها في تقارير أداء الميزانية والتي عادةً ما تكون غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالميزانية؛ (ج) بعد الانتهاء من هذه المهمة، تختار كل هيئة عدداً محدوداً جداً من أهم المؤشرات القابلة للقياس المتعلقة بالميزانية (بين اثنين وأربعة، إن وجدت)، لإرفاقها بتقرير أداء الميزانية. يجب عدم التوقف عن نشر المؤشرات الحالية حتى تتوافر مؤشرات جديدة ذات صلة بالميزانية.			
	مجموع عدد التوصيات	9	2	5	2

1- تعتبر التوصية BS 2018-1 (تفسير المادة 42(2) من نظام روما الأساسي) منفذة جزئياً. وتهدف المحكمة إلى إحراز تقدم فيما يتصل بالتقييم والتوصيات ذات الصلة المنبثقة عن تقرير استعراض الخبراء المستقلين التابع للمحكمة. وقدمت توصيات مماثلة في تقرير الخبراء المستقلين تحت الرقم R1 و R2 و R4 و R6. وتوجد هذه التوصيات الآن قيد متابعة الآلية الداخلية للمحكمة المكلفة بتنفيذ بعض توصيات الخبراء المستقلين. ولذلك، حتى لو نفذت التوصية BS 2018-1 جزئياً، فإن مراجع الحسابات الخارجي يعتبرها مغلقة.

2- تعتبر التوصية BS 2018-2 (الميزانية الصفرية) منفذة. وبفضل تعزيز التشاور الوثيق بين الهيئات، أعيد تقييم الاحتياجات والموارد المتاحة وتبريرها في كل مقترح للميزانية قدمته المحكمة. وعلاوة على ذلك، تبلغ تكاليف الموظفين نحو 75 في المائة من الميزانية الإجمالية، وتستعرضها المحكمة استعراضاً دقيقاً كل عام.

3- وتعتبر التوصية BS 2018-3 (الوفورات والكفاءات) منفذة. وقد أطلقت المحكمة أول حلقة عمل سنوية بشأن الوفورات والكفاءات في شباط/فبراير 2020 قدمها المسجل. ويوجد نموذج موحد متاحاً لأقسام المحكمة لاقتراح مبادرات جديدة بشأن الكفاءات والوفورات، تجمع بعد استعراضها من قبل المديرين وميسري المشاريع على نطاق المحكمة، في المرفقين السادس عشر والعاشر للميزانية البرنامجية المقترحة كل عام.

4- التوصية BS 2018-4 (الوظائف الداخلية) تحل محلها التوصية HR 2018-3 ويعتبرها المدقق الخارجي مغلقة.

5- تعتبر التوصية BS 2018-5 (هيكل وثيقة الميزانية) منفذة جزئياً. فقد تمت مناقشة مشروع مقترح بشأن تبسيط وثيقة الميزانية في الفريق العامل المعني بالميزانية التابع للمحكمة وعرض على المسجل في آذار/مارس 2020 ونيسان/أبريل 2021، ثم عُرض في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الميزانية والمالية في أيار/مايو 2021. وفي حال اعتماد جمعية الدول الأطراف للمشروع، تهدف المحكمة إلى استخدام هذه الوثيقة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023. ولذلك، وحتى لو نفذت هذه التوصية جزئياً، فإنها لم تعد على مستوى المحكمة ويعتبرها مراجع الحسابات الخارجي مغلقة.



6- لم يتم تنفيذ التوصية BS-2018-7 (التحويلات بين البرامج الرئيسية). وقد ناقشت لجنة الميزانية والمالية في دورتها الثالثة والثلاثين هذه التوصية ورفضت تعديلها على المادة 4-8 من النظام المالي والقواعد المالية والانتقال إلى تحويلات أكثر مرونة بين البرامج الرئيسية. وقدمت توصية مماثلة في تقرير استعراض الخبراء المستقلين تحت الرقم R134. وتوجد هذه التوصية الآن قيد متابعة الآلية الداخلية للمحكمة المكلفة بتنفيذ بعض توصيات الخبراء المستقلين. ولذلك، حتى لو لم تنفذ التوصية BS 2018-7، فإن مراجع الحسابات الخارجي يعتبرها مغلقة.

7- تعتبر التوصية BS 2018-8 (الموافقة على المشاريع متعددة السنوات) منفذة جزئياً. وتهدف المحكمة إلى إحراز تقدم فيما يتعلق باستعراض الصندوق المتعدد السنوات الحالي لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات "قبل توسيع نطاقه ليشمل مشاريع أخرى وتعديل النظام المالي والقواعد المالية، إذا لزم الأمر". وستقدم المحكمة تقريراً في آذار/مارس 2022 إلى لجنة الميزانية والمالية لاستعراضه وتقديم توصية بشأنه. وأقرب موعد قدمته المحكمة لإنجاز التقرير هو كانون الأول/ديسمبر 2022.

8- تعتبر التوصية BS 2018-9 (نقص السيولة) منفذة جزئياً. وقد تناولت لجنة الميزانية والمالية هذا الموضوع في تقريرها الأخير المقدم إلى جمعية الدول الأطراف (ICC-ASP/19/15، الفقرة 164). وفي القرار ICC-ASP/18/Res.1 (الفقرة 3-جيم) تحيط جمعية الدول الأطراف "علماً بتوصيات اللجنة والمراجع الخارجي بشأن مسائل السيولة وتلاحظ أن الدول الأطراف ستواصل النظر في هذه المسألة من خلال آلية التيسير التابعة للفريق العامل في لاهاي والمعنية بالميزانية". ولم يقدم أي تاريخ للإنجاز إلى مراجع الحسابات الخارجي.

9- وتعتبر التوصية BS 2018-10 (مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالميزانية) منفذة جزئياً. وترتبط خطة العمل التي اقترحتها المحكمة لهذه التوصية بخطة المعدة للتوصية BS-2018-5 أعلاه. وعلاوة على ذلك، تضطلع المحكمة بعملها لتبسيط وصل مؤشرات الأداء الرئيسية لديها من أجل إظهار صلة مفهومة بين الخطة الاستراتيجية وميزانياتها البرنامجية المقترحة. وقد نوقش مشروع اقتراح بشأن تبسيط وثيقة الميزانية في الفريق العامل المعني بالميزانية التابع للمحكمة وعُرض على المسجل في آذار/مارس 2020 ونيسان/أبريل 2021، ثم عرض على لجنة الميزانية والمالية في دورتها السادسة والثلاثين في أيار/مايو 2021. وفي حال اعتماد جمعية الدول الأطراف للمشروع، تهدف المحكمة إلى استخدام هذه الوثيقة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023. ولذلك، وحتى لو نفذت هذه التوصية جزئياً، فإنها لم تعد متوقعة على مديري المحكمة ويعتبرها مراجع الحسابات الخارجي مغلقة.